جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

# دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي "مبادرة الحزام والطريق نموذجاً"

إعداد
سلطان عبد الكريم الفالح

إشراف
الدكتور رضوان محمود المجالي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2020

**الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر**

**بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة**

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتـــة

كلية الدراسات العليا

# قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سلطان عبدالكريم عقله الفالح

والموسومة بـــ: دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي "مبادرة الحزام والطريق نموذجا"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

القســـم: العلاقات الدولية

في تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٥

من الساعة ١١ إلى الساعة ١

قرار رقم ١٨/٢٠٢٠

| أعضاء اللجنـــة: | | التوقيـــع |
|---|---|---|
| د. رضوان محمود سليمان المجالي | | مشرفا ومقررا |
| أ.د فوزي احمد احمد تيم | | عضوا |
| د. المعتصم بالله أحمد عبدالرحيم الخلايله | | عضوا |
| د. احمود علي أبو سليم | | عضو خارجي |

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

**الإهداء**

إلى روح والديّ رحمهما الله

إلى زوجتي وأبنائي: تميم، ساره، سوار

إلى إخوتي مصدر أملي وفخاري

إلى الماكثين في أيسر صدري أهدي هذا العمل المتواضع

**الباحث**

**سلطان عبدالكريم الفالح**

## الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي والمشرف على رسالتي، الدكتور رضوان محمود المجالي، الذي لم يتوان يوماً ولم يدخر جهداً عن تقديمه لي العون والنصح والمساعدة والتوجيه وبكل الوسائل فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر إلى أعضاء هيئة المناقشة الموقرين، وإلى أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بأسمائهم وصفاتهم على ما قدمتموه من علمٍ وجهد، فلكم مني جزيل الود والتقدير. وأخيراً وليس آخراً أوجه التحايا إلى جميع الزملاء الذين تشرفت بصداقتهم ومحبتهم في مؤتة السيف والقلم التي لها في القلب مكانةٌ وفي الخاطر رعشة اعتزاز.

**الباحث**

**سلطان عبدالكريم الفالح**

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | أ |
| الشكر والتقدير | ب |
| فهرس المحتويات | ج |
| قائمة الأشكال | و |
| الملخص باللغة العربية | ز |
| الملخص باللغة الإنجليزية | ح |
| **الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها** | **1** |
| 1.1 المقدمة | 1 |
| 2.1 مشكلة الدراسة | 2 |
| 3.1 أهداف الدراسة | 3 |
| 4.1 أهمية الدراسة | 3 |
| 5.1 فرضية الدراسة | 4 |
| 6.1 حدود الدراسة | 5 |
| 7.1 مناهج الدراسة | 5 |
| 8.1 مفاهيم الدراسة | 7 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** | **15** |
| 1.2 نظرية الاقتصاد السياسي | 15 |
| 2.2 نظرية الليبرالية | 16 |
| 3.2 النظرية الواقعية | 18 |
| 1.3.2 نظرية القوة – الواقعية السياسية | 19 |
| 2.3.2نظرية تحول القوة | 23 |
| 3.3.2 نظرية الصراع الدولي | 24 |
| 4.2 الدراسات السابقة | 27 |
| 1.4.2 الدراسات العربية | 27 |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| 2.4.2 الدراسات الأجنبية | 30 |
| 3.4.2 أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة | 32 |
| **الفصل الثالث: النظام الدولي الجديد: قراءة في المعايير والسمات** | **33** |
| 1.3 ماهية النظام الدولي الجديد | 33 |
| 1.1.3 مفهوم النظام الدولي في العلاقات الدولية | 33 |
| 2.1.3 مكونات النظام الدولي | 34 |
| 3.1.3 بنية النظام الدولي وتوزيع القوى | 34 |
| 2.3 تحولات النظام الدولي الجديد ومعايير القوة | 40 |
| 1.2.3 التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد | 40 |
| 2.2.3 معايير تصنيف مراكز القوى الدولية | 46 |
| 3.2.3 تحولات القوة غداة أحداث 11 سبتمبر 2001 | 49 |
| 3.3 الصراع الأمريكي الصيني: الاستراتيجيات والتداعيات | 56 |
| 1.3.3 طبيعة الصراع الأمريكي – الصيني | 57 |
| 2.3.3 تداعيات الصراع الأمريكي – الصيني | 62 |
| **الفصل الرابع: التحولات الاقتصادية الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** | **66** |
| 1.4 النظام الاقتصادي الدولي: المفهوم، السمات، التطور | 66 |
| 1.1.4 مفهوم النظام الاقتصادي الدولي | 66 |
| 2.1.4 مصادر النظام الاقتصادي الدولي | 67 |
| 3.1.4 تطور النظام الاقتصادي الدولي | 67 |
| 4.1.4 سمات النظام الاقتصادي الدولي | 75 |
| 2.4 الأحادية القطبية للنظام الاقتصادي الدولي نقاط الصعف والقوة | 78 |
| 1.2.4 عوامل القوة في النظام الاقتصادي الدولي في ظل الأحادية القطبية | 78 |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| 2.2.4 عوامل الضعف في النظام الاقتصادي الدولي في ظل الأحادية القطبية | 82 |
| 3.4 التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة | 84 |
| 1.3.4 التحولات الاقتصادية الدولية ما بعد الحرب الباردة 1990-2008 | 84 |
| 2.3.4 التحولات الاقتصادية الدولية ما بعد الأزمة المالية 2008-2020 | 89 |
| **الفصل الخامس: مبادرة الحزام والطريق ومستقبل النظام الدولي الجديد** | **95** |
| 1.5 ماهية مبادرة الحزام والطريق: التعريف، الاستراتيجية، الأهداف، الأبعاد | 96 |
| 1.1.5 التعريف والتأصيل التاريخي لطريق الحرير | 96 |
| 2.1.5 مبادرة الحزام والطريق: الرؤية والاستراتيجية | 101 |
| 3.1.5 أهداف وأبعاد مبادرة الحزام والطريق | 109 |
| 2.5 تحديات مبادرة الحزام والطريق | 120 |
| 1.2.5 تحديات دولية | 120 |
| 2.2.5 تحديات كونية (جائحة كورونا) | 124 |
| 3.5 مكانة الصين ومستقبل النظام الدولي الجديد | 127 |
| 1.3.5 مكانة الصين الدولية | 127 |
| 2.3.5 مستقبل النظام الدولي الجديد | 128 |
| الخاتمة والنتائج والتوصيات | 137 |
| أولاً: الخاتمة | 132 |
| ثانيا: النتائج | 133 |
| ثالثا: التوصيات | 136 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 137 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | خريطة توضح طريقا الحزام والطريق البري والبحري والدول الأطراف | 105 |
| 2 | خريطة توضح الجزر المتنازع عليها مع اليابان في منطقة بحر الصين الشرقي | 115 |

## الملخص

## دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي

## "مبادرة الحزام والطريق نموذجاً"

**إعداد: سلطان عبد الكريم الفالح**

**جامعة مؤتة، 2020**

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تبيان دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي، وبالتحديد دور مبادرة الحزام والطريق؛ لما لها من أهمية جيوسياسة، وجيواقتصادية تسعى الصين من خلالها إلى التخلص من نمط الأحادية القطبية التي تهيمن على النظام الدولي الجديد، كما وتسعى إلى توفير طرق وممرات بديلة عن مضيق ملقا من أجل تأمين امداداتها الطاقاوية، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تفرض نفسها كقائدٍ مهيمن على النظام الدولي الجديد، وتسيطر على أهم المنافذ البحرية مثل مضيق ملقا.

حيث وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم كمناهج رئيسية، من أجل تحقيق أهدافها، والإجابة عن السؤال الرئيسي الذي تم طرحه من قبل الباحث في هذه الدراسة وهو: "ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مبادرة الحزام والطريق في تغيير بنية النظام الدولي؟".

وقد بينت الدراسة في نتائجها أن مبادرة الحزام والطريق لعبت دوراً محورياً في جعل الولايات المتحدة تكون أكثر حذراً في تعاملاتها السياسة والاقتصادية الدولية، تحسباً من قوة الصين الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وتوصلت الدراسة إلى أن التحولات النقدية والمالية والتجارية الدولية، جاءت نتيجة عجز أحادية القطب في بناء نظام دولي متوازن. وقدمت الدراسة توصية مفادها إيلاء مسألة العلاقات مع الصين اهتماماً خاصاً.



**الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية، النظام الدولي، النظام الاقتصادي الدولي، مبادرة الحزام والطريق، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.**

**Abstract**

**The Role of Global Economic transformations in Changing the Structure of the International System**

**"Belt and Road Initiative as a Model"**

**Prepared by: Sultan Abdul Karim Al-Falih**

**Mutah University, 2020**

The study aimed mainly to identify the role of global economic transformations in changing the structure of the international order; specifically the role of the Belt and Road Initiative because of its geopolitical and geo-economic importance through which China seeks to get rid of the unipolar pattern that dominates the new international order, and to provide alternative ways and paths for the Strait of Malacca in order to secure its energy supplies, since the United States of America continues to be imposed as a leader of the new international order, and controls the most important seaports such as the Strait of Malacca.

The researcher has used the descriptive analytical approach and the orders analysis approach as main approaches, in order to achieve the goals of study, to verify the validity of its hypothesis and to answer the main question that the researcher developed: What role can the Belt and Road Initiative play in changing the structure of the international order?

The results of study showed that the Belt and Road Initiative played a pivotal role in making the United States more cautious in its international political and economic dealings, in anticipation of China's economic strength at the regional and international levels. The study concluded that the international monetary, financial and commercial transformations came as a result of the unipolar failure in building a balanced international order. The study recommended that the issue of relations with China should be given special attention.

**Key words: economic transformations, international order, international economic order, Belt and Road Initiative, China, United States of America.**

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة وأهميتها

## 1.1 مقدمة:

فرضت سلسلة الأحداث التي جاءت أعقاب نهاية الحرب الباردة عام 1991 جملة من التحولات عصفت بالنظام الدولي، تركزت جلها على تغيرات بنيوية آلت إلى سقوط الأيديولوجية الشيوعية وانفراد الأيديولوجية الرأسمالية كقطب أحادي الجانب متحكماً وفارضاً نفسه على النظام الدولي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع أغلب الدول إلى تبني فكرة حرية رأس المال وأدوات الإنتاج. حيث شرعت الدول الرأسمالية إلى تقاسم الأسواق العالمية واستغلال فكرة ظاهرة العولمة بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي. وتزايدت أهمية العامل الاقتصادي والتطور التكنولوجي، مقابل التراجع النسبي في الاعتماد على الأداة العسكرية في إدراة العلاقات الدولية.

وسار النظام الدولي الجديد على هذا النحو بالتشاركية السياسية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء السيطرة على بؤر التوتر التي شهدها العالم في كل من: منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة أوروبا الشرقية حتى جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحمل معها إرهاصات أنبأت عن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قوتها المرنة، والتحول نحو القوة الصلبة بغية تحقيق مصالحها الوطنية تحت غطاء الحماية الكونية، وهذا ما يعني انفرادها بالهيمنة على النظام الدولي الجديد وعدم السماح بالتشاركية السياسة الدولية.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إنشغالاً في السيطرة على مناطق النزاع التي كانت باعثاً لها، شرعت عدد من القوى الصاعدة في لعب أدوار اقتصادية كان الهدف منها تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية، والمضي قدماً نحو تغيير النظام الدولي الذي بات يرزح تحت وطأة الهيمنة الأمريكية، فما كان من هذه القوى الصاعدة إلا أن استغلت الاستنزاف الاقتصادي الأمريكي المنصرف تجاه قوتها العسكرية، حيث عملت هذه القوى الصاعدة على تشكيل تكتلات اقتصادية

دولية من شأنها دفع قوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التراجع، لا سيما وأن النظام الدولي الجديد بات أكثر اعتماداً على الاقتصاد المتبادل المندرج في إطار العولمة.

ولمّا حطت الأزمة المالية العالمية أوزارها عام 2008، شهد النظام الدولي الجديد أكثر التحولات وطأة عليه، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأكثر تضرراً من القوى الدولية الأخرى، وتحديداً القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين التي كانت قد تخطت هذه الأزمة وبكل ثقة، حيث استطاعت من خلال قوتها الاقتصادية أن تتخطى حاجز الدول النامية أو الصاعدة لتصل إلى مرحلة المنافسة على الهيمنة في ظل تآكل قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها عن لعب دور الحماية الكونية (شرطة عالم)، والتحول نحو احتواء الصين ومحاصرتها جيوسياسياً عبر السيطرة على المنافذ البحرية وتحديداً مضيق ملقا الذي يعتبر شريان الصين التجاري، فما كان من الصين إلاّ أن أعلنت عن مبادرة الحزام الطريق كاستراتيجية تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف بعيدة المدى، حيث ترى الصين أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا من خلال عدم الاصطدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما دأبت على وضع العراقيل أمام تنامي قوة الصين التعديلية. ولعل آخر هذه العراقيل اللجوء إلى الحمائية التجارية عام 2018، وما فتئت تمارسها حتى هذه اللحظة.

### 2.1 مشكلة الدراسة:

تدور المشكلة الرئيسة للدراسة حول التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على النظام الدولي، حيث تمثل القوة الاقتصادية وزناً نسبياً مؤثراً في تحديد مفهوم القوة الشاملة، الأمر الذي أدى إلى تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ظهور القوى الصاعدة، فقد بدأت الصين ومن خلال استخدامها للقوة الناعمة في إثبات وجودها كقوة فاعلة على مسرح السياسة الدولية، مما يعطي ذلك تصوراً أنها تسعى لبسط نفوذها السياسي، والاقتصادي من خلال مبادرة الحزام والطريق العابرة للقارات بعد أن تُحكِم قبضتها الاقتصادية بصورة تعاونية وسلمية، الأمر الذي قد يؤثر في تغيير بنية النظام الدولي. وتعتبر مبادرة الحزام والطريق من أهم التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين. وعليه فإن الدراسة قد طرحت المشكلة البحثية من خلال السؤال الرئيس التالي:

"ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مبادرة الحزام والطريق في تغيير بنية النظام الدولي؟" ومن خلال هذا السؤال نستطيع أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما شكل النظام الدولي الجديد وما هي المعايير التي تحكمه؟
2. ما أهم التحولات التي طرأت على النظام السياسي الدولي غداة الحرب الباردة وكيف أثرت على النظام الاقتصادي الدولي؟
3. كيف كانت طبيعة التحولات الاقتصادية التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي الجديد؟
4. ما هية مبادرة الحزام والطريق؟
5. كيف سيكون مستقبل للنظام الدولي؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى بيان دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي، وبالتحديد دور مبادرة الحزام والطريق، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على عوامل القوة النسبية للدولة، ودور هذه العوامل في تحديد مركزها في ميزان القوى الدولي.
2. تحديد شكل النظام الدولي بعد الأزمات المالية العالمية عام 2008، لا سيما بعد ظهور الصين كقوة اقتصادية صاعدة.
3. التعرف على مكانة الصين وأهم الأدوار التي تضطلع بها على المستوى الإقليمي والدولي من خلال تسليط الضوء على أهم مؤشرات القوة وإعطاء تصور استشرافي لمستقبل النظام الدولي.

### 4.1 أهمية الدراسة:

استحوذت دراسة الأُطر النظرية والمفاهيمية اهتمام الكثير من الباحثين في الآونة الأخيرة في الحديث عن الصعود الصين ودورها في منافسة مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، إلا أنه قلما أن تطرقت تلك الدراسات الأكاديمية في الحديث عن مدى دور مبادرة الحزام والطريق في تغيير بنية النظام

الدولي من الناحية الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ السياسي الدولي. ومن هنا فإنه ينبثق من هذه الدراسة أهميتين وهما: الأهمية العلمية، والأهمية العملية.

**أ. الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية في موضوع الدراسة وحداثتها وقلة الدراسات التي تطرقت لها في الأوساط الأكاديمية والفكرية أيضاً، الأمر الذي جعل هذه الدراسة محط اهتمام الباحث من أجل تسليط الضوء على أبعاد مبادرة الحزام والطريق الجيوسياسية، والجيواستراتيجية، والجيواقتصادية، والخروج عن سياسة القطب الواحد السياسية والاقتصادية من خلال تغيير بنية النظام الدولي.

**ب. الأهمية العملية:**

تتعلق أساساً برغبة الباحث في دراسة وتحليل بنية النظام الدولي، ومدى قدرة الصين على تغيير بنية النظام الدولي الجديد من خلال إنموذج الحزام والطريق، واستفادة الدول النامية بشكلٍ عام والدول العربية بشكلٍ خاص من أجل تطوير نفسها ليكون لها موقع في النظام الدولي الجديد على الصعيد السياسي والاقتصادي، وإسهاماً متواضعاً في رفد المكتبة العربية عموماً والمكتبة الأردنية بوجه خاص، وتمكين الباحثون المهتمون في مجال العلاقات الدولية من الاطلاع والاستفادة.

## 5.1 فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيان العلاقة بين متغيريين هما: متغير تابع يتمثل في بنية النظام الدولي، ومتغير مستقل وهو التحولات الاقتصادية العالمية. وعليه فإن الباحث قد صاغ الفرضية التالية وهي: أنه كلما زادت التحولات الاقتصادية العالمية كلما أدى ذلك إلى إحداث تغير في بنية النظام الدولي بشكلٍ يؤدي بها إلى الانتقال من نظام أحادي القطب إلى نظام ثنائي أو متعددة الأقطاب.

### 6.1 حدود الدراسة:

للدراسة ثلاثة حدود رئيسة جاءت على النحو التالي:

#### 1.6.1 الحد الزماني:

سعت الدراسة إلى بيان مراحل مختلفة مر بها النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وبداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد عام 1991، وظهور النظام الدولي الأحادي القطب وحتى عام 2020، مع ضرورة توضيح مراحل تطور بنية النظام الدولي قبل نهاية الحرب الباردة.

#### 2.6.1 الحد المكاني

يمتد مجال الدراسة المكاني ليشمل التفاعلات السياسية، والاقتصادية في بيئة النظام الدولي، والمنبثقة عن الوحدات السياسية الفاعلة من الدول والوحدات الدولية الفاعلة من غير الدول مثل: المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتكتلات والمبادرات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات. وتم التركيز بشكل خاص على مسرح النظام الدولي الجديد المتمثل بالصين والولايات المتحدة الأمريكية.

#### 3.6.1 الحد الموضوعي:

تصنف الدراسة على أنها دراسة تحليلية استشرافية مستقبلية.

### 7.1 مناهج الدراسة.

يُقصد بالمنهج الطريقة المسلكية التي يسلكها الباحث في مراحل مختلفة بعملية البحث؛ لاكتشاف الحقيقة والإجابة عن الأسئلة التي يثيرها موضوع البحث، وهذا ما يهدف إليه علم المناهج، بغية الوصل إلى فهم وإدراك واعٍ من خلال الإمساك بالظاهرة أو التقرب منها، فالوصول للظاهرة يتطلب طريقاً محدداً (القصبي، 2004: 37-38).

وعمدت الدراسة إلى توظيف اربعة مناهج بحثية كوسيلة للإمساك بالظاهرة، أو التقرب منها، وهذه المناهج هي:

**1- المنهج التاريخي.**

يعد المنهج التاريخي من أكثر المناهج التقليدية شيوعاً كونه يعمل على كشف الظاهرة وتطورها من حيث الزمان والمكان، ويرتبط علم السياسة بالتاريخ ارتباطاً وثيقاً؛ لما يتيح من فرصة العودة إلى الوثائق والدراسات التاريخية، مما يجعل فهم المؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لتفسير الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة، فنمط التعاون والصراعات التاريخية هي من تحدد طبيعة الاتجاهات السياسة الخارجية للدول (مقلد، 1991: 14)، واستعانت الدراسة بهذا المنهج للحديث عن نشأة النظام الدولي ومراحل تطور بنيته.

**2- المنهج التحليلي الوصفي.**

يعد المنهج الوصفي التحليلي أهم أداة تحليلية لتفكيك وفهم التحولات الاقتصادية العالمية، ونظراً لكون علم السياسة يرتبط بالسلوك الإنساني وطبيعته التي تتسم بالتعقيد والتغيير المستمر وعدم التجانس، فكان لا بد من وجود منهج بحث علمي يستطيع أن يُلم بالظاهرة من جوانبها لوصفها وصفاً علمياً دقيقاً، كونه الأكثر ملائمة للإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه الظواهر والموضوعات التي تحتاج إلى التحليل، فالعلوم الاجتماعية تستخدم أسلوب الملاحظة العلمية الدقيقة (القصبي، 2004: 263)، ونظراً لقدرة المنهج على وصف الظاهرة وتحليلها فقد تم اعتماده كمنهج رئيس يدخل في معالجة جميع مراحل الدراسة.

**3- منهج تحليل النظم.**

يعد منهج تحليل النظم من المناهج التي تهدف للتوصل إلى مصادر ونماذج متكرره تحدد كيفية عمل النظام، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات تتعلق بعوامل التوازن أو الاختلالات التي تحكم تطور أو انتقال النظم الرئيسة والفرعية من شكل إلى آخر. وحدد (مورتن كابلن) عدة أنماط للنظم الدولية مثل: توازن القوى، ونظام ثنائية القطب المرنة، ونظام ثنائية القطب الجامدة، والنظام الدولي الهيراركي أو التدرجي؛ أي الذي يعتمد على تراتبيّة القوى (النعيمي، 2011: 113-114).

ونظراً لقدرة هذا المنهج على تحليل النظم الرئيسة والفرعية، بالإضافة على قدرته على كشف تفاعلات الهويات السلوكية؛ أي الدول التي يحاول النظام المحافظة عليها، استوجب علينا توظيف منهج تحليل النظم لتفسير العوامل التي قد تؤدي إلى استقرار النظام الدولي أو انتقاله لأنماط أخرى.

**4-المنهج البنيوي.**

وهو المنهج الذي تم توظيفه من أجل تفسير السلوك الأيديولوجي المرتبط بالمصلحة القومية والهوية والأمن، وتحديد فيما إذ كان النظام مؤسساً على الأفكار أم على المادة في ظل سيطرة القوة الاقتصادية، ومدى قدرة الفاعل الدولي في تغيير بنية النظام الدولي. فتغير عدد القوى الكبرى أو قدراتها يؤدي إلى تغيير بنية النظام الدولي (المصري، 2014: 314).

**8.1 مفاهيم الدراسة:**

**الدور:** "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا والمرتبطة بوظفية معينة"، فقد جاء استخدام مصطلح الدور للاستفادة منه في تفسير سلوك الوحدات السياسية الخارجي، فقد تم استعارة هذا المصطلح من الدراسات السيكولوجية الحديثة، وقام بعض المفكرين مثل (كينث والتز)، و (هولستي) في تأصيل معنى الدور في السياسية الدولية، فمهوم الدور له بعد اجتماعي- سيكولوجي بالأساس ويتعلق بسلوك الفرد. إلا أن إسقاط مفهوم الدور في علم السياسية لمعالجة دور الدولة بوصفها وحدة سياسية لها سلوكها وتفاعلها مع مجموعة الوحدات السياسية الأخرى، بالإضافة لكونها تتسم بوحدة قرارها السياسي، وتعبر عن إرادتها وتسعى لتحقيق أهدافها ومصلحتها القومية، من خلال سياستها الخارجية والمتمثلة بسلوكها التفاعلي سواء كان هذا التفاعل سلبياً أو إيجابياً مع باقي الأنماط السلوكية السياسية الخارجية الأخرى، كما وأن علم الاجتماع السياسي يرى أن مفهوم الدور هو وظيفة ونموذج للسلوك ضمن مجموعة النشاطات الاجتماعية ويتصف بالالتزام (فهمي، 2000: 10-11).

واستناداً على ما تقدم فأن مفهوم الدور أينما ورد بالدراسة فقد تم توظيفه بقصد الدلالة على السلوكيات الاجتماعية المتوقعة والصادرة نحو البئية الخارجية بقصد

التفاعل مع باقي وحدات النظام الدولي سواء كانت هذه الوحدات من الدول، أو المنظمات الحكومية، أو القوى غير الوطنية، وذلك من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها بحسب قدراتها وإمكاناتها التي تسمح لها بالتفاعل.

**التحولات الاقتصادية:**

**التحول لغةً:** يعني التغير والتبدل أو انتقل في البناء من شكل إلى آخر، وفي اللغة الإنجليزية يعني (change) (عباس، 1999: 29).

**التحول اصطلاحاً:** "التغير وعدم الثبات ويحدث في إطار زمكاني معين ويكون مستمراً أو مؤقتاً سلبياً أو إيجابياً". والتحول من منطلق فلسفي يعني: "إرادة معينة تفرض بفعل معين سواء كان هذا الفعل ضئيلاً أم جسيماً يدفع للتغير" (المعموري، آل طعمة، 2014: 113).

**التحول الاقتصادي:** يعتبر مفهوم التحول الاقتصادي من المفاهيم المركبة التي لم يتم الإجماع على تعريف واضح وصريح حولها، وذلك بسبب نظرة كل مفكر حول عملية التحول الاقتصادي، فمنهم من ينظر إليه من منطلق تحول النظم الاقتصادية من القديم إلى الجديد عبر تفكيك مجموعة آليات كلية أو جزئية موروثه، مثل الانتقال من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي. ومنهم من يرى أن التحول الاقتصادي هو مجموعة التأثيرات السلوكية الاجتماعية الدينامية التي تهدف إلى تغيير هياكل معينة ورفع مستوى كفائتها (المعموري، آل طعمة، 2014: 113).

**التعريف الإجرائي:** هي النتائج المتمخضة عن إجراءات قد تأتي بفعل الطبيعة ويتم استخدامها كوسيلة بهدف التغيير، أو نتيجة سلوك اجتماعي معين يكون الهدف منه التأثير بقصد التغيير سلباً أو إيجاباً.

**البِنية لغةً:** اسم، وجمعها بِنَى، وهي هئية البناء وتركيبه، بِنية اجتماعية، سياسية، اقتصادية، إدارية، أو بنية الجسم البشري (قاموس المعاني، 2020).

**البِنية اصطلاحاً:** مفهوم تم سحبه من علوم الأحياء وتحديداً من علم التشريح، إلى العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة، بقصد إعطاء مقاربة ذهنية عن الأجزاء التي يتكون منها الكل الواحد، وتصوير الكيانات السياسية أو القوى الدولية، كبِنى يتكون منها النظام الدولي (بدوي، 1986: ص326).

**النظام السياسي الدولي:**

**النظام لغةً:** اسم، وهو الترتيب والاتساق، ويقال النظام الدولي: ومنه السياسي والاقتصادي أو النظام الطبيعي: ومنه النظام البيئي ... (قاموس المعاني، 2020).

**النظام اصطلاحاً:** كثيراً ما يتم استخدام مصطلح النظام (order)، للتعبير عن مفهوم النسق أو المنتظم (system)، مما أدى إلى خلط واضح لدى الكثير من الباحثين حول إيجاد تعريف معين في أدب العلاقات الدولية في الوطن العربي. وعليه فإن النظام (order)، هو "مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة وبآليات معينة (عبد الحميد، 2003: 16).

**النظام الدولي في أدب العلاقات الدولية:**

عرف أدب العلوم السياسية المعني بعلم العلاقات الدولية النظام السياسي الدولي عدة تعريفات: فقد عرفه (موريس إيست) بأنه يعبر عن "أنماط التفاعل بين الوحدات السياسية التي تنحصر بالدول ذات الطبيعة الأرضية– الدول– والتي تتواجد في مكان وزمان محدد". في حين يعرفه (هولستي) أن النظام "بيئة تضم هويات سياسية مستقلة قد تكون: قبائل، مدناً، دولاً، إمبراطوريات، تتصف بالتفاعل بطريقة منتظمة وبتواتر معقول". ويصف (مورتن كابلان) النظام الدولي أنه "مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية" (فهمي، 1997: 15).

ويذهب محمد بدوي الذي يتبنى مفهوم نسق (system)، بدل النظام (order)، على أنه "مجموع العلاقات التي تنعقد بين عدد كافٍ من الوحدات السياسية بقوى متدرجة في زمن تاريخي تتحكم فيه قوى قطبية معينة" (توفيق، 1999: 41).

كما وذهب (مارسيل ميرل) إلى تبني مفهوم النظام العالمي بدل النظام الدولي ويصفه "مجمل العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون – القوى الفاعلة من الدول وغير الدول– وتتضمن نمط بيئي معين تضم مجموع العناصر اقتصادية وطبيعية وأيديولوجية وديمغرافية ويخضعون لصيغ تنظيمية ملائمة" (فهمي، 2010: 71).

ويرى (كينث والتز) أن النظام الدولي"مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معاً" (رباحي، 2011: 28).

ويذهب محمد السيد سليم في كتابه الموسوم "تحليل السياسية الخارجية"، يقصد بالنسق (system)، "مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل" (سليم، 1998: 257).

**التعريف الإجرائي:** ومن هنا فإن التعريفات أعلاه توضح عدة مسائل وهي: التفاعل السلوكي بنسب متفاوتة مما يدل على تراتبية القوى، والتغيير وعدم الثبات، بالإضافة إلى وجود فاعلين آخرين غير الدول مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وعليه فإن الدراسة تشير إلى النظام الدولي كتعريف إجرائي على أنه: مجمل التفاعلات السلوكية المتغيرة بين مجموعة القوى الفاعلة من الدول وغير الدول في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والحضارية، في بيئة منتظمة.

**مراحل تطور النظام الدولي:**

تبلور مفهوم النظام الدولي مع نهاية حرب الثلاثين عام التي شهدتها أوروبا نتيجة الانقسام الديني، حيث انتهت بمعاهدة وستفاليا 1648 التي أقرت مبدأ المساواة بين الدول. إلا أن ظهور الدول القومية كوحداتٍ سياسية مهيمنة على النظام الدولي دفع بالدول الضعيفة إلى سياسة الأحلاف من أجل المحافظة على وجودها (خلف، 1989: 35).

إن التحولات البنيوية التي شهد النظام الدولي نتيجة الحروب التوسعية والتنافس الاقتصادي، أدى إلى ظهور قوى عظمى جديدة وتلاشي بعضها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، التي تمخض عنها وجود قطبين متنافسين ينضوي تحت كل منهما مجموعة دول على شكل تكتلات ذات طابع أيديولوجي تنافسي. حيث عرفت تلك الفترة بالحرب الباردة، والتي انتهت بتفكك وإنهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالأحادية القطبية، الأمر الذي يعني ولادة نظام دولي جديد (المجالي، 2019: 6). ومن هنا سنتتبع بإيجاز مراحل تطور النظام الدولي حتى وصل بالصورة التي عليها الأن وهي:

**1. مرحلة النظام الوستيفالي متعدد الأقطاب 1648–1945:** تعتبر معاهدة ويستفاليا عام 1648، والتي جاءت لإنهاء الحروب الدينية في أوروبا والتي استمرت لمدة ثلاثين عام، وبقيت هذه المرحلة تُهيمن حتى الحرب العالمية الثانية، وتعرف هذه المرحلة بمرحلة توازن القوى التقليدي، حيث قامت على مبدأ التعددية القطبية ومركزها أوروبا (خلف، 1989: 35–36).

والحق أن لهذه الاتفاقية الدور في إرساء قواعد النظام الدولي، وإعطاء النظام الدولي معناً قانونياً وأخلاقياً، أسبغت على الدول القومية انتظام عملية التفاعل فيما بينها وخلق نمطيه تبادلية وازنة.

**2. مرحلة ثنائية القطب 1945–1990:** وهي علامة فارقة ومرحلة تطور جديدة في النظام الدولي، والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945–1989. واتسمت هذه المرحلة بظهور قوتين انحصرتا بين قطبين متنافسين وهما: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق. حيث كان الصراع في الأساس يدور حول فكرة السيطرة على العالم، وتعرف هذه المرحلة بالحرب الباردة كونها لم تشهد أية مواجهات عسكرية (توفيق، 1999: 15).

**3. مرحلة النظام الدولي الجديد – أحادية القطب 1990–2020:** وهي التي بدأت بتفكك الاتحاد السوفيتي وإنهياره عام 1991، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالأحادية القطبية وتربعها على قمة النظام الدولي، مما يعني ذلك أن نظاماً دولياً جديداً قد بدأ وما زال حتى هذه اللحظة. وتعرف هذه الفترة بسياسة القوة كما جاء بتقرير ولفوفيتز والذي كان يتسم سري جداً (شفيق، 1992: 18–20).

**التكتلات الاقتصادية:** هي "مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، من خلال إزالة قيود التبادل التجاري فيما بينها، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق الحماية للمنتجات الوطنية". فقد أتت هذه التكتلات الاقتصادية الدولية تجسيداً لتحولات جذرية في بنية النظام الاقتصادي الدولي، حيث أعادت توزيع أدوار مواقع المشاركين فيها، لا سيما بعد بروز ظاهرة المخاطر التنافسية، وازدادت حدتها بين دول الشمال ودول الجنوب خاصة بعد النمو الذي حققته الدول الآسيوية ذات التنافسية العالية. وتتسم هذه التكتلات الاقتصادية

بشمولية نشاطاتها الاقتصادية وفق اتجاهات الدول الجيوسياسية. ومن المعلوم أن التكتلات الاقتصادية الدولية قد ظهرت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل من أشهر هذه التكتلات الاقتصادية العالمية السوق الأوروبية المشتركة (EEC) عام 1957، والتي تحولت فيما بعد إلى اتحاد أوروبي (EU) بموجب معاهدة ماسترخت عام 1991، إذ شكل ذلك إنموذجاً كاملاً من حيث البنية والهياكل التكاملي، بالإضافة إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA) عام 1994، ورابطة الآسيان (ASEAN) عام 1967، ومجموعة دول البريكس (BRICS) عام 2008 (الكفري، 2013: 30-32).

وتختلف أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية تبعاً لاختلاف درجة اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة. ومن أهم أشكال هذه التكتلات الاقتصادية مايلي (العياشي ومحمد، 2014: 186-187):

1. منطقة التفضيل الجمركي: أي الإجراءات التي تتخذها الدول للتخفيف من القيود التي تحول دون إنسياب السلع فيما بينها، بمعنى تقديم مزايا جمركية: إما على شكل تخفيض في التعريفة الجمركية، أو التخفيف من القيود التجارية الأخرى.
2. منطقة التجارة الحرة: حيث تقوم الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على منتجاتهم البينية مع البقاء بالمحافظة على حقها في وضع السياسات التجارية مع باقي الدول غير الأعضاء في التكتل.
3. الاتحاد الجمركي: ويعتمد هذا الشكل على مدى قناعة دول الاتحاد في إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينهم، بالإضافة إلى توحيد السياسة التجارية لكل أعضاء الاتحاد إزاء العالم الخارجي.
4. السوق المشتركة: وهذا الشكل يتطلب تحقيق أربع حريات وهي: حرية انتقال، السلع والخدمات، والأموال، والأشخاص.
5. الاتحاد الاقتصادي: وهي إلغاء القيود على حركة السلع، والخدمات وعوامل الإنتاج، مع إيجاد نوعي التجانس في السياسة النقدية.
6. الاتحاد النقدي: أي وصول دول الاتحاد إلى وضع ترتيبات تسهل المدفوعات الأجنبية، من خلال إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية لهذه الدول.

7. الاتحاد الاقتصادي التام: وهي مرحلة التكامل والإندماج الكلي بين الاقتصادات الوطنية لدول الاتحاد.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب المحاولات المتواضعة للتكتلات الاقتصادية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، لم تنجح بسبب قوة المنافسة العالمية، مما دفع الدول بالدخول في تكتلات اقتصادية فرضتها العولمة الاقتصادية للاستعداد من الدخول في مرحلة من الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى كبديل عن القوة العسكرية الصلبة. حيث شكلت التكتلات الاقتصادية الدولية غداة الحرب الباردة خريطة اقتصادية جديدة في النظام الاقتصادي الدولي (قطاطشة، 2013: 124– 127).

**ثالثاً: مبادرة الحزام والطريق**

هي عبارة عن مشروع اقتصادي يتكون من جزئين من الطرق وهي: ممرات برية اسمها حزام اقتصادي، وممرات بحرية اسمها طريق، حيث اقترحها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أثناء زيارته لكاخزاخستان في سبتمبر عام 2013 تحت اسم مبادرة الحزام والطريق، وهي مقترح لأكبر ممر اقتصادي في العالم، فقد دخل المشروع حيز التنفيذ رسمياً عام 2016، ويتوقع إنجازه عام 2049، حيث بلغ عدد أعضائه حتى عام 2019 نحو 106 دولة و29 منظمة دولية (قنانة، 2019: 103–105).

وتسعى هذه المبادرة إلى ربط الصين بالعالم الخارجي من خلال: موانئ وطرق بحرية وبرية سريعة، وإنشاء سكك حديدية وشبكات اتصالات، حيث يمتد الحزام الاقتصادي من غرب الصين باتجاه أوروبا من خلال العبور من وسط آسيا، في حين يربط الطريق البحري الصين بأوروبا من خلال: بحر جنوب الصين، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، ويأتي مفهوم مبادرة الحزام والطريق لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، وتوزيع الموارد وتحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول المشاركة (الموسوي، 2019: 43).

**التعريف الإجرائي:** هي منتدى اقتصادي يضم عدة هويات تعمل تحت إطار التكتلات الاقتصادية الدولية المتخطية لإتجهات الدول الجيوسياسية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الثقافي، والتجاري، والمالي، والنقدي.

**الهيمنة:** يذهب (غرامشي) في تعريف الهيمنة على أنها "قدرة مجموعة اجتماعية على توجية المجتمع سياساً وأخلاقياً، وهذا ما يجعل المجموعة المسيطرة تكتسب السلطة من خلال الإقناع الثقافي والأخلاقي دون اللجوء إلى وسائل الإجبار السياسي أو الاقتصادي، إلا أنها غالباً ما تستخدم هذه الفئة المهيمنة القوة والإجبار (الحافي، 2013: 13).

وعليه فإن الدراسة تقصد بالهيمنة: قدرة دولة ما من السيطرة على النظام الدولي، وتوجيهه سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وأخلاقياً، وتكنولوجياً.

## الفصل الثاني
## الإطار النظري وأدبيات الدراسة

ليس ثمة مدخلٌ أنسب لفهم وتحليل موضوع الدراسة دون اللجوء إلى النظريات العلمية التي تجعل الباحث يعمل من خلال بناءات فكرية تمكنه من القدرة على ترجمة التصورات وصياغة الجمل الملائمة لموضوع الدراسة واختبار فرضياته، ولعل هذه البناءات الفكرية العلمية تكون دليلنا الذي يرشدنا لترجمة فرضيتنا والإجابة على أسئلة الدراسة بأسلوب علمي رصين. ولهذا فقد عكف الباحث على عدد من النظريات التي تنسجم وموضوع دراسته، دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي (مبادرة الحزام والطريق نموذجاً) وجاءت كما يلي:

### 1.2 نظرية الاقتصاد السياسي

تعتبر نظرية الاقتصاد السياسي أداة الدخول لدراسة العلاقة التبادلية بين علم السياسة وعلم الاقتصاد ومدى تأثير الاقتصاد في المجالات السياسية. وتفيدنا هذه النظرية من ناحية تحليل الاستراتيجيات التي تتبناها الصين لمواجهة التحديات الطاقوية. فقلة موارد الصين الطاقوية مقابل سرعة نموها الاقتصادي، وإرتفاع حاجة السكان للطاقة، دفع بصانع القرار الصيني إلى تبني استراتيجيات من شأنها مواجهة هذه التحديات الطاقوية في ظل العراقيل الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عليها (دندن، 2013: 15).

وتربط نظرية الاقتصاد السياسي بين الإصلاح والنمو الاقتصادي وإعادة النظر في هياكل الدولة وأداؤها مع المجتمع الاقتصادي الذي يتكون من: السوق، والمجتمع والمؤسسات. وتقوم هذه النظرية على عدة مبررات مثل: الإنتاج وتوزيعه، والخدمات الضرورية لمعيشة الأفراد، ومدى الحاجة الإنسانية إليها وإشباعها. حيث تشكل هذه المبررات عدسة تحليلية تبحث في المحركات السوقية والعوامل التي تساعد في تدفق التجارة والاستثمار والأمن القومي والإقليمي ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية، وتفترض هذه المقاربة أن التفاعلات الاقتصادية العالمية الناتجة عن القوى السياسية

الفاعلة بالإضافة إلى القوى غير الوطنية مثل: الشركات متعددة الجنسيات، والأفراد، لها تأثير كبير في الهياكل السياسية الدولية، وأن العلاقات تحكمها عملية الإنتاج ومدى الحاجة إليها بشكل مستمر وهذا ما قد يدفع إلى التحول الاقتصادي (الموسوعة السياسية، 2020). وعليه فإن هذا المقترب يساعدنا في دراسة مدى تأثير الاقتصاد على السياسة من خلال الإشارة إلى أرقام إحصائية قد تشير إلى التحول الاقتصادي الدافع إلى تغيير في بنية النظام الدولي إما سلباً أو إيجاباً.

### 2.2 النظرية الليبرالية:

تركز المدرسة الليبرالية بالإضافة للدول على المؤسسات الدولية بشكل كبير، وتعتقد أن النظام الدولي قد يوفر نوعاً من التعاون والتفاعل سواء كانت هذه التفاعلات سياسية أو اقتصادية أو أمنية. وتركز هذه المدرسة على حرية اقتصاد السوق وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة والدعوة إلى السلام الديمقراطي، غير أنها تسمح للدول الأقوى بالتدخل في شؤون الدول النامية وهذا يعتبر تناقضاً ومساساً في معايير السيادة. ولعل من أبرز مفكري هذه المدرسة الليبرالية (أدم سمث)، و (إيمانويل كانط)، و(لوكين)، و (روبرت كوهين)، و (جوزيف شومبيتر)، و (فريدردك فان هايك)، فطالما طرح دعاة هذه المدرسة مفهوم العدالة الاجتماعية، وإعلاء قيمة حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما ونظروا إلى أن الدول تتخذ من الحواجز الجمركية درعاً قانونياً لحماية هياكلها الصناعية والتجارية. ومن هنا فإن هذه المقاربة تقدم لنا عدة نماذج يمكن توظيفها في الدراسة كمقاربة نظرية يمكن الاستفادة من بعضها وهي (المجالي، 2013: 43-44):

**أولاً: نموذج آدم سميث (Adam Smith)**

قدم (آدم سميث) نموذج الاقتصاد الحر في الاقتصاد السياسي، فقد تبنى في كتابه الموسوم ثروة الأمم عام 1776 فكرة دعه يعمل دعه يمر. حيث دعا إلى التبادل التجاري الخارجي بحرية مطلقة وإمكانية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من بلد إلى آخر، مع التأكيد على إزالة الحواجز والقيود عن التدفقات السلعية. ويرى (سميث) أن حرية التجارة الدولية تحقق المصلحة لجميع الأطراف من خلال مبدأ الميزة النسبية، أي

أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة ما ويتم تبادل هذه السلع بين الدول، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح الجميع وخلق نوع من التعاون والإنسجام في العمل، وأشار إلى أن على الدولة كف يدها عن السوق كون اقتصاد السوق هو اليد الخفية المتحكمة به وليست الدولة (المجالي، 2013: 44-45).

ومن هنا فإن نموذج (سميث) هذا يعد من المبادئ الرئيسة التي تعتمد عليها التجارة الدولية في تدفقات الدول السلعية والمالية دون اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية مثل الحمائية التجارية التي تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين.

**ثانيا: نموذج لوكين (Lookean)**

يركز (لوكين) على المؤسسات الدولية والتنظيم الدولي والتي قد تكون إما مؤسسات سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، وتُعد هذه المؤسسات من الاتجاهات الرئيسة في المدرسة الليبرالية، فهو ينطلق من افتراض وجود أنماط تعاونية في العلاقات الدولية، وأن السلوك الدولي تحكمه قواعد ومعايير ومبادئ، ويفترض أيضاً أن التقدم والتطور يجعل المجتمعات تنزع إلى التعددية السياسية، واقتصاد السوق والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، فضلاً عن أنها تدعم السلام والاستقرار (المجالي، 2013: 45).

وعليه فإن هذا النموذج يفسر لنا الأسباب التي دفعت الصين إلى إنشاء مبادرة الحزام والطريق من أجل التخلص من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة في النظام الاقتصادي الدولي من خلال سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية).

**ثالثا: نموذج روبرت كوهين (Robert Kohane)**

يضع (كوهين) عدة افتراضات تفسر لجوء الدول إلى الأنماط التعاونية، حيث يرى أن الدول تلجأ إلى التنظيمات الدولية من أجل التوصل إلى اتفاقات تتعلق بالقضايا الدولية كوسيلة من أجل التقارب وحل المشاكل العالقة فيما بينها، كما ويفترض أن التنظيمات الدولية أداة توفر الشفافية والأمن وتعزز الاستقرار الدولي، لذلك ينظر إلى المنتديات الاقتصادية الدولية ومنها مبادرة الحزام والطريق التي تضم عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية، على أنها وسيلة لتنمية العلاقات الاقتصادية

الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتبادل الدولي، من خلال الالتزام بالمعايير السياسية والاقتصادية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية (المجالي، 2013: 46).

ومن هنا ومن خلال هذه المقاربات نستطيع الدخول لدراستنا كون العلاقة التي تربط دول الحرير ببعضها علاقة اقتصادية تعاونية قائمة على مبدأ حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وإلغاء الحواجز بين الدول المشاركة في هذه المبادرة الرامية إلى كف يد الولايات المتحدة الأمريكية عن النظام الاقتصادي الدولي.

### 3.2 النظرية الواقعية

برز الاتجاه الواقعي كنظرية سياسية تهدف إلى التحليل النظري وإعطاء تفسيرات واضحة عن سلوك الدول بعد أن فشل أصحاب الاتجاه المثالي في تفسير التفاعلات الدولية قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى. حيث حاولت الأخيرة أن تعطي تصوراً لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي وهذا ما تعارض مع واقع الأحداث التي طرأت على بيئة النظام الدولي كونها لم تستطع أن تعطي تفسيراً واضحاً لطبيعة الصراع الدولي. ويعتقد مناصرو الاتجاه الواقعي أن المدرسة الواقعية استطاعت أن تفسر الواقع كما هو دون إعطاء تصورات مثاليه، حيث انطلق (هانس مورجانثو) من فكرة أن القوة كظاهرة وحيدة مقبولة ومنطقية في تفسير وتحليل العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية محكومة بثنائية مركبة هي القوة والمصلحة (فهمي، 2010: 16).

ومن منطلق الترجمة التفسيرية لواقع العلاقات الدولية الملموس استطاعت المدرسة الواقعية أن تخرج من دائرة الجدل القائم مع أنصار الاتجاه المثالي الذي ينظر إلى العلاقات الدولية بعين الفضيلة والأخلاق، في حين نجحت المدرسة الواقعية أن تعطي تحليلا يتطابق مع طبيعة العلاقات في الواقع دون تجميل أو تجاهل واقع الحال. وتنطلق المدرسة الواقعية من عدة افتراضات وهي (توفيق، 2010: 92-93):

أ. الطبيعة البشرية شريرة وليست مجبولة على الفضيلة والخير، وإنها تنزع للخطيئة وامتلاك القوة.

ب. إن قوة الدولة تكمن في مدى امتلاكها للموقع الجغرافي، وما يمثله هذا العامل من قوة تأثيرية على مكانة الدولة وتوجهاتها السياسية الخارجية.

ج. ترى الواقعية أن الدول تتشابه في الوظائف وتختلف في القدرات، كما وأنها لا تؤمن بوجود الأخلاق في السياسة، فالنظرية السياسية هي حصيلة الخبره السياسية والتاريخية.

د. إن الدولة هي وحدة التحليل لدى الواقعيين، ولذلك يجب على الدولة أن تحافظ على وجودها من خلال القوة ويجب أن تسعى لتحقيق أهدافها وغايتها.

هـ. تعتقد الواقعية أن تحقيق السلام لن يكون من خلال القانون الدولي وأدواته، بل يتحقق السلام من خلال توازن القوى.

و. عدم وجود توافق في المصالح القومية للدول، وأن الحروب والصراعات تأتي نتيجية تضارب مصالح هذه الدول.

ز. الأخلاق في السياسة ليست وظيفة، وأن تحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة هي التي تحكم أخلاقيات القائد في البيئة الدولية، ويجب التمييز بين بيئة القائد الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من تركيز الواقعية على القوة والمصلحة وتوزان القوى، إلا أن مفهوم القوة ظل مبهماً؛ لأن طبيعة القوة غير قابلة للقياس الدقيق كونها نسبية وغير مطلقة، وعليه فقد انصرف رواد هذه المدرسة إلى تحديد مفهوم القوة وحصرها في مجالات معينة مثل: حجم وموقع الدولة الجغرافي، وعدد السكان، وقوتها العسكرية، والاقتصادية، والحضارية ومقارنتها مع غيرها من الدول الأخرى. وتعتبر هذه العوامل أدوات تحليلة يمكن من خلالها قياس الوزن النسبي لقوة الدولة (مقلد، 1991: 164).

### 1.3.2 نظرية القوة – الواقعية السياسية:

تفترض هذه المقاربة أن الدولة تكونت على أساس عنصر القوة والقهر وسيطرة الدولة القوية على غيرها من الدول الضعيفة، وتعتبر نظرية القوة من المقاربات الفرعية التي تنتمي إلى المدرسة الواقعية، إلا أن القوة لم تعد تعتمد على الإرغام كما كانت عليه سابقاً، فقد مرت القوة بعدة مراحل تاريخية جعلتها تخضع لظروف متباينة كان لها الأثر في تحديد أنماطها وأشكالها، فهي قيمة ارتبطت بوجود الإنسان منذ الأزل، حيث أن القوة الضامن لأمنه واستمرار وجوده (الهرمزي، 2016: 124). فقد عرفت القوة عدة أشكال يمكن إيجازها كالتالي:

**1.1.3.2 القوة الجيبولوتيكية:** حيث تعتبر الجغرافيا محدداً رئيساً لقوة ومكانة الدولة ومفسراً لسلوكها. الأمر الذي جعل كثير من مفكري الجغرافية السياسية ينشغلون في تقديم عدة إسهامات فكرية تفسر وضعيات الدول وسلوكاتهم كمحاولة لإدراك القوة وفهمها وهي كالآتي (الهرمزي، 2016: 124):

**أولاً: نظرية فريدريك راتزيل العضوية:**

تعتبر أن الدول عبارة عن كائنات عضوية لها دورة حياة معينة تنتهي بالضمور أو الموت، وتشمل هذه الدورة حالة التمدد والتوسع التي بدورها تسحق الدول الأدنى قوة وثقافة وحضارة، وهذا ما يفسر تطلعات الدول في التوسع والاستعمار من أجل توسيع حجم الدولة وضمان مواردها مما يعطيها ذلك أكبر قدر من القوة.

**ثانياً: نظرية هالفورد ماكيندر (قلب العالم):**

وترتكز نظرية (ماكندر) على فرضية أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يستطيع أن يحكم العالم، ومن يسيطر على قلب العالم بإمكانه أن يسيطر على أوراسيا– الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على أوراسيا يحكم العالم. وعليه قد نشب الصراع البري بين كل من: قوى البر المتمثلة في روسيا وألمانيا، وقوى البحر المتمثلة في بريطانيا وأمريكا الشمالية واليابان، حيث كان يعتقد أن أوراسيا بعيدة عن تهديدات قوى البحر، ولكن مع تطور وظهور الأسلحة الحديثة جعل العالم وتحديداً منطقة أوراسيا ليست بمأمن أمام أي إعتداء.

**ثالثاً: نظرية الفريد ماهان (القوة البحرية):**

أعطي (ماهان) الأولوية للتجارة، فعلى القوة العسكرية أن تحمي التجارة، ولا ينكر أن قوة الدولة تستمد من موقعها الجغرافي الواقع على البحر وقدرتها على التواصل مع الدول عبر منافذها البحرية، ويشدد في التركيز على أن الأسطول البحري الحربي للدولة ليس له دور سوى حماية تجارتها، كما ويرى أن قوة الدولة البحرية تعتبر نوعاً من الحضارة.

**رابعاً: نظرية نيكولاس سبيكمان:**

يرى (سبيكمان) أن من يسيطر على الهلال الداخلي يحكم الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم. ومن الجدير بالذكر أن الهلال

الداخلي يشهد عدة أزمات على غرار القضية الفلسطينية والأزمة الليبية والسورية، ناهيك عن ملف التسلح النووي والتهديدات الأمنية وقضايا الإرهاب.

### 2.1.3.2 القوة الصلبة:

هي التوظيف الحقيقي للقوة من خلال القهر العسكري وفرض السيطرة على الآخرين وتهديدهم إما بالإحتلال أو الغزو من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فطالما كانت القوة الصلبة حاضرة في ميدان الصراعات الدولية. ومن مميزات القوة الصلبة: القدرة على الردع، والسيطرة بشكل مباشر وغير مباشر، والهيمنة والقهر والإكراه. وترتكز القوة الصلبة على شكلين من القوة: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية (منصور، 2018: 175).

**1.القوة العسكرية:**

ترتكز القوة العسكرية على الموارد الأساسية التي تشكل القوة للحرب أو الردع. وتعتبر الموارد البشرية والأسلحة الكمية والنوعية من أهم الأسس التي ترتكز عليها القوة العسكرية. وتعتبر هذه القدرات من العناصر الرئيسة في القوة الصلبة، وقد تكون القوة العسكرية مصدراً للقوة الناعمة خصوصاً إذا قامت دولة ما بدعم دولة أخرى عسكرياً سواء كان هذا الدعم بالأسلحة، أو بالتحالف معها، فإن ذلك يؤدي إلى إنتاج رصيد من القوة الناعمة (بوكابوس، 2019: 9).

**2.القوة الاقتصادية:**

تُعد القوة الاقتصادية أحد أشكال القوة الصلبة، لذلك يمكننا القول إن القوة الاقتصادية هي قدرة امتلاك الدولة على هيكل اقتصادي متوازن يتكون من: القطاع الصناعي، والخدمي، والتكنولوجي، والتجاري، والمالي، والنقدي، والزراعي، فضلاً عن درجة نضج المجتمع بإتباعه نمط الإنتاج عِوضاً عن إتباعه نمط الاستهلاك الذي يثقل كاهل الدولة. ولا يخفى على أحد أن الاقتصاد بات يشكل مصدر قوة الدولة ومحدداً لها بذات الوقت. فالقوة الاقتصادية هي عماد التفاعلات السياسة الدولية، وتعتبر من أهم مصادر القوة وأشكالها، لذلك لا نستغرب من ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية هذه القوة من خلال فرض العقوبات، أو الحرمانات، أو المقاطعات الاقتصادية، أو

لجوئها إلى الحمائية التجارية لحماية هياكلها الاقتصادية، كون هذه الوسائل تُعد أقل كلفة من القوة العسكرية (بوكابوس، 2019: 9).

### 3.1.3.2 القوة الناعمة:

تُعد القوة الناعمة الوجه الآخر للقوة الصلبة، وتعتمد القوة الناعمة في تحقيق أهدافها من خلال إذعان دولة أو أكثر لدولة ما من غير أن تمارس عليها أي قهر عسكري، والتأثير على سلوك الآخرين من خلال الجذب والإقناع للوصول إلى النتائج المرجوة معتمدة بذلك على الأداة الدبلوماسية. فقد أتى المفكر الأمريكي (جوزيف ناي) بهذا المصطلح عام 1990 في كتابه الموسوم بالقوة الناعمة للعمل به في خضم الظروف التي تتوائم مع حجم التبادلات والاستثمارات الاقتصادية المسيطرة على البيئة الدولية، فضلاً عن أنها أقل كلفة من القوة الصلبة. وتعتمد الدولة على القوة الناعمة في توظيف قدراتها الاقتصادية والثقافية والتكنومعلوماتية المتطورة من أجل المحافظة على نمط سياستها الخارجية العقلانية، فإن كانت القوة الصلبة تأتي بطريقة الإكراة والإغراء، فإن القوة الناعمة تمارس بطريقة كأن يصبح صاحب القوة قدوة للآخرين؛ لما تتمتع به من القيم الجاذبة والقدرة على الإقناع أو التأثير في إرادة الآخرين وتقليدهم له، وقد تمارس من خلال عدة مصادر مثل: تقديم المساعدات الإنسانية والمالية بشروط غير تدخلية، أو التبادل الثقافي، أو المساهمة في تنمية الدول الفقيرة، أو الرشوات (ناي، 2007: 24-26).

### 4.1.3.2 القوة الذكية:

يمكن القول إن القوة الذكية هي القوة التحويلية، أي القوة الناتجة عن المزاوجة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، للتأثير على الآخرين بغية تحقيق الدولة صاحبة القوة أهداف سياستها الخارجية عن طريق الترهيب والترغيب والجذب والإقناع، على اعتبار أن القوتين السابقتين عرفتا جوانب قصور في مساحات لم تستطع كل منهما الوصول إليها، مثل: ظاهرة الإرهاب التي لم تستطع القوة الناعمة الوصول إليها، أو مثل قضية الديمقراطية التي لا يمكن التعامل معها بالقوة الصلبة (المجالي، 2019: 19-20).

وفي سياق الحديث عن مراحل تطور القوة يشير الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه "العلاقات السياسية الدولية" أن بعض عناصر قوة الدولة ليست لها طبيعة مادية، مما يجعل من الصعب تحليلها وقياسها وتقييمها، وإن قوة الدول لا تنحصر في عنصر واحد من هذه العناصر بالغاً ما كانت أهميته. ويشير أيضاً إلى أن انتقال أو تحول قوة الدولة يأتي نتيجة النمو الصناعي والتطور الفني والتكنولوجي، وهذا ما يضيف إلى رصيدها قوة أخرى مثل القوة التكنولوجية والحضارية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: الاعتبارات الجغرافية، والموارد الطبيعية، وحجم السكان، والاستعداد العسكري، وكفاءة أجهزة الدولة الدبلوماسية (مقلد، 1991: 173).

ويركز (زبينغيو بريجنسكي) على أن مجالات قوة الدولة تكمن في: القوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والحضارية. ويدلل على ذلك بإن النمو الاقتصادي الذي أحرزته بعض الدول بالإضافة إلى تطورها التكنولوجي جعل من غير الشرط أن تكون الدولة ذات حجم ديمغرافي كبير حتى تتحقق عناصر القوة لديها (شماسنة، 2018: 27).

### 2.3.2 نظرية تحول القوة

قدم (أورغانسكي) نظريته على أساس أن تغيرات القوة من شأنها أن تحدث اختلالاً في توازن القوى في النظام الدولي. ويرى أنه في كل مرحلة من مراحل التاريخ تتولي دولة ما الهيمنة على النظام الدولي، على اعتبار أنها من القوى الراضية عن النظام الدولي، من خلال النظر له على أنه ليس فوضوياً بل أنه يعتمد على التراتبية الهرمية. ويفترض أيضاً أنه كلما زادت السرعة في تحول وانتقال القوة أدى ذلك إلى زيادة احتمالات عدم الاستقرار وفرص الحرب، وأنه كلما كان معدل الانتقال بطيئاً، سيحصل المهيمن على فرصة أطول تمنحه الاستعداد للمستقبل، الأمر الذي قد يجعل إدراة الصراع تسير بشكل عقلاني دون الدخول في صراعات مدمرة وغير محسوبة، أي أن المهيمن يسمح لباقي القوى غير الراضية في لعبِ أدوارٍ في الشؤون الخارجية بما يتناسب وقدراتهم التعديلية، على أن تبقى هذه الدولة المهيمنة محتكرة للقيادة (الفاضي، 2018: 137).

ومن هنا واستناداً على ما تقدم ستكون هذه المقاربة أحد أوجه التحليل عند الحديث عن الصراع الأمريكي الصيني، على اعتبار أن الصين من القوة الصاعدة التعديلية غير الراضية عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي. فمقاربة تحليل القوة هي الأنسب لتحليل وتفسير القوة القومية الشاملة بمختلف مكوناتها وعناصرها المادية وغير المادية، ولأنها تعطي فسحة من التصور التقريبي في قياس عناصر قوة الدولة النسبية وتأثيرها على المحيط الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى كونها الأقرب لتفسير خصائص وأنماط التحول الذي تحدثه القوة بكل أشكالها مع تركيزنا على نموذج (زبينغيو بريجنسكي) والتي حصرها في القوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والحضارية. فقوة الصين الصاعدة، بالإضافة إلى قوتها العسكرية المتنامية، وقوتها التكنولوجية والحضارية، ترتكز أساساً على القوة الناعمة وقوتها الاقتصادية الراميتان إلى خلق نوع من توازن القوى وتحقيق مصالحها من خلال الاعتماد على مبادرة الحزام والطريق التي تُعد الأداة الاقتصادية الرئيسة في سياسة الصين الخارجية.

### 3.3.2 نظرية الصراع الدولي

ينظر (مورغانثو) أن الصراعات الدولية تُحركها أساساً الطبيعة البشرية المحكومة بغريزة السيطرة والهيمنة، وتتعاظم حِدة هذه الغريزة عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة؛ لما تملكه من وسائل القوة لتحقيق اهدافها، وأنه في حال تعارضت مصالح الأفراد مع الدول يتحول العالم إلى بئية غير مناسبة لتحقيق المبادئ والقيم الأخلاقية. إذ يرى أن الوسيلة الفضلى لتجنب الصراع، هي تسواي ميزان القوى الذي بدوره يحول دون لجوء الدول إلى القوة والمحافظة على استقرار النظام الدولي. أما (كينث والتز)، فإنه لا ينظر إلى الطبيعة البشرية على أنها المحرك الرئيس للصراع بين الدول، وإنما يركز على مدى تأثير النظام الدولي على الدول، ويعتقد بعدم وجود سلطة مركزية ناظمة توفر الحماية ضد الدول القوية، وهذا ما يدفع الدول الضعيفة إلى الدخول في تحالفات لإيجاد نوع من التوازن يقلص فارق القوة بينها وبين الدول القوية. ويفترض (والتز) على أن الحرب هي الحالة الطبيعة التي تحكم العلاقات بين الدول

ويؤكد على أن حالة الفوضى في النظام الدولي تجعل الدول الضعيفة في حالة قلق مستمر تجاه تعاملاتها مع الدول الأخرى وهو ما يسميه بمعضلة اللا أمن (الأسمر، 2019: 46).

إن الصراع يمثل الحالة الطبيعية في البيئة الدولية الفوضوية كما يقول (والتز) فالصراع حسب إعتقاده أمراً لا مفر منه عند تنافر المصالح، ويؤكد على أن الأصل في المصالح أنها متنافرة (وهبان، 2014: 11-12).

ويتفق الكثير من الباحثين أن ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ترتبط بكثيرٍ من المفاهيم مثل: التوتر، والأزمة، والنزاع، والحرب. وترتكز ظاهرة الصراع على عدة مداخل رئيسة من أهمها ما يلي:

أولاً: المدخل السيكولوجي الذي يفسر ظاهر الصراع على أساس النزعة العدوانية وطبيعة الإنسان وما ترتبط به من مشاعر الاخفاق والاحباط، فضلاً عن الشخصية القومية للدولة، وطبيعة المعتقدات والاتجاهات القومية الباعثة للصراع والهيمنة.

ثانياً: المدخل الأيديولوجي المرتبط بالتناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى والتي تنبع منها أشكال الصراعات الدولية، فالصراع الذي كان قائما بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، يدفع نحو توزيع الصراع بين هذين المعسكرين.

ثالثاً: مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة. ويفترض هذا المدخل أن السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية، يتحقق من خلال تنمية الدولة لمواردها من القوة التي تُعد المدخل الرئيس والمحرك لسياسات الدول الخارجية.

رابعاً: المدخل الاقتصادي. ويرتكز أنصار هذا المدخل على افتراضات النظرية الماركسية الرامية إلى التفسير الاقتصادي للتاريخ، إذ ترى أن الصراعات التي قادت الدول إلى الحروب كانت في جوهرها دوافع اقتصادية (الحافي، 2014: 59-60).

خامساً: المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي. ويقوم افتراض هذا المدخل على أن النظام السياسي الدولي المرتكز على مبدأ السيادة القومية للدول، يُعد أحد المصادر الرئيسة للفوضى والصراعات الدولية.

سادساً: المدخل الجيوبوليتكي. ويذهب أنصار هذا المدخل إلى أن طبيعة المكان وظروفه يحفز عملية الصراع من أجل بقاء الدولة أو نموها.

سابعاً: المدخل السياسي. ويميل أنصار هذا المدخل إلى أن الصراع القائم بين التحالفات والتكتلات الدولية، يجعل المناخ الدولي مشحون بعوامل القلق والتهديد، ويُعد هذا بحد ذاته عاملاً من عوامل التوتر حتى بين الدول المتحالفة، إذ أن المعونات الاقتصادية والفنية الممنوحة من الدول العظمى إلى بعض الدول، تعمق الشعور بالاضطهاد لدى الكثير من الدول الضعيفة، وهذا ما يخلق التوتر والصراع بين الدول.

ثامناً: المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي. ويرتكز هذا المدخل على أن أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها السياسية والدوافع المُحركة لها، والأهداف التي ترمي لها، ناهيك عن الأساليب التي تنتهجها، تُعد من الأسباب الرئيسة التي تزيد من حدة الصراعات في العلاقات الدولية.

تاسعاً: مدخل سباق التسلح. ويرى أنصار هذا المدخل أن المصدر الرئيس للصراعات الدولية، يكمن في أن الثورة التكنولوجية خلقت ثغرات في النظم الامنية المعمول بها، وأن التفوق في التسلح يدفع نحو استعراضات القوة، كما وأنه يولد مناخاً الخوف والشك المتبادل، ناهيك عن الاستنزاف الاقتصادي الناتج عن الدوران في حلقة سباق التسلح المفرغة، إذ أن التسلح المستمر يفسح المجال أمام جماعة المصالح المُصنعة للسلاح من الضغط على أجهزة صنع القرار الخارجي من أجل استمرار الصراعات الدولية (مقلد، 1991: 231-240).

عاشراً: مدخل الصراعات الطاقوية. ويرى أنصار هذا المدخل أن الصراعات يمكن أن تندلع بسبب العوامل الطاقوية. فقد ينشأ الصراع بين الدول العظمى المستهلكة للطاقة، وبين الدول الضعيفة المنتجة لها. وقد يكون الصراع داخلياً على شكل حروب اهلية في المناطق الغنية بالطاقة، وقد يكون الصراع بين الدول الأكثر استهلاكاً (الأسمر، 2019: 45).

وعليه فإن نظرية الصراع ستكون أحد المقاربات التحليلة عند الحديث عن الصراع الأمريكي الصيني المتعلق في الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية والتكنومعلوماتية والثقافية، وعند الحديث عن سعي الصين إلى التخلص من الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادي الدولي.

## 4.2 الدراسات السابقة

### 1.4.2 الدرسات العربية

**1. دراسة (فهمي، 2000). بعنوان "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل حقيقة إدراك الصين للنظام الدولي الجديد والواقع الاقتصادي لها، حيث خلصت الدراسة أن التفكير القيادي الصيني لم يعد ينشغل بتأدية دور القائد على الصعيد الأيديولوجي، فقد انصرف دورها بالدخول في بيئة تحولت نحو التنافس الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، فالصين غير قادرة على مجاراة المشكلات العالمية إلا بما يرتبط بمفهوم أمنها الوطني، فقوتها العسكرية التقليدية ستكون مخصصة لغايات دفاعية، أما قوتها النووية ستكون مخصصة للردع فقط على اعتبار أنها قوة إقليمية. كما وأن إحرازها مراكز اقتصادية متقدمة جاء نتيجة قدرتها البشرية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى التناغم والتعاون السياسي مع روسيا الاتحادية في محيط القارة الآسيوية، يمهد إلى أن تكون الصين قطباً دولياً جديداً في القرن الحادي والعشرين.

**2. دراسة (فلدمان، 2013). بعنوان "الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي"، ترجمة هشام سمير، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، لندن.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تداعيات الحرب الهادئة على مستقبل العلاقات الدولية والتنافس العالمي. وحللت الدراسة الصراع الأمريكي الصيني تاريخياً بالإضافة إلى تحليل البنية السياسية للنظام الصيني. وخلصت الدراسة على أنه الصراع بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيبقى صراعاً جيواستراتيجياً وجيوسياسياً، فليس لأحد أن ينكر هاتين القوتين البارزتين على الساحة الدولية، على الرغم من عدم انتصار أحدهما على الأخر. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن الحرب الهادئة بين الطرفين ليست حرباً أيديولوجية، فالصين قد تخلت عن أيديولوجيتها الشيوعية مقابل تبنيها للأيديولوجية البراغماتية، ويؤكد على أن الصراع سيبقى تحت السيطرة في ظل استمرارية الترابط الاقتصادي والمنفعة المتبادلة. وانتهت دراسته بأن العالم سيتغير

وسوف تتعاظم قوة المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية، وستقدم الشركات متعددة الجنسيات ولاءات سياسية واقتصادية جديدة، وستدخل حقوق الإنسان في حسابات الصين في المستقبل القريب.

**3. دراسة (الخزاز، 2015). بعنوان "المستقبل الجيوبوليتكي لدور الصين في النظام العالمي"، بمجلة أبحاث البصرة–العلوم الإنسانية، العدد1، مجلد40، العراق.**

تتناولت هذه الدراسة تحليلاً للمستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي، والتحولات التي طرأت عليه. وخلصت الدارسة على أن النظام الدولي سيشهد تحولاً في القوة في منتصف القرن الحادي والعشرين، وأن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي من حيث الناتج المحلي بحلول عام 2057، وأن أمام الولايات المتحدة الأمريكية خيارين لمواجهة الصعود الصيني وهما: توسيع قاعدة حلف الشمال الأطلسي وضم روسيا الاتحادية والهند له، والثاني أن تتجاوز الهند الاقتصاد الصيني وهذا ما قد يخلق تحدياً إقليماً للصين، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر للصين على أنها عائقاً أمام بسطها مزيداً من الهيمنة على العالم وهذا ما يدفعها لعرقلتها لا سيما وأن الصين تعمل على تحسين مجالها العسكري. غير أن ما تشهده القوة الأمريكية من تحول يجعل النظام الدولي يشهد انتقالاً سلساً وسلمياً نحو التعددية القطبية.

**4. دراسة (المصري وعلوش، 2016). بعنوان دور التكتلات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس" إنموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد3، مجلد38، سوريا.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التكتلات الاقتصادية (البريكس) في التأثير على بنية النظام الدولي. حيث قامت الدراسة بتحليل النظام الدولي غداة الحرب الباردة وحتى عام 2008، وتحليل علاقة ظهور هذه التكتلات مع تغيير بنية النظام الدولي. وخلصت هذه الدراسة على أن النظام الدولي يعبر عن مجموعة الوحدات السياسية الدولية المتدرجة من حيث القوة، وأن المنظمات الدولية وخاصة التكتلات الاقتصادية التي تضم القوى الصاعدة تعد فاعلاً رئيساً ومهماً وله دور كبير في تغيير بنية النظام الدولي، وأن هذه القوى الصاعدة تستطيع أن تكوّن مراكز استقطاب دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها العالمي. وأشارت الدراسة إلى نجاعة

التكتلات الاقتصادية الدولية في إحراز مراكز اقتصادية متقدمة، حيث أصبح شكل النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب من الناحية الاقتصادية في ظل بروز مراكز القوى الاقتصادية الكبرى خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كشفت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

**5. دراسة (خنوش، 2018). بعنوان "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي" مجلة المفكر، العدد 10، مجلد1، الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفواعل الدول المؤثرة على النظام الدولي، حيث حللت الدراسة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي في نهايات القرن العشرين. وخلصت الدراسة على أن النظام الدولي شهد تحولات عديدة، وأن نمط ترتيب القوى امتد بصورة واضحة، ويرى أن ترتيب القوى له علاقة في القيادة داخل النظام ويمكن تقسيم القوى بين مجموعتين: وهي مجموعة الدول المسيطرة على النظام الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض فكرة المساواة في السيادة وأن تدخلاتها في شؤون الآخرين يأتي وفقاً لاعتبارات متناقضة تصب بالنهاية في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما ترفضه الصين التي تصر على أن أي نظام دولي يجب أن يقوم على مبدأ تساوي الدول الصغيرة والكبيرة في العلاقات الدولية. ورجحت الدراسة أنه في ظل اعتماد كل من الدولتين في المجالين الاقتصادي والتجاري فإن التنافس سيظل موجوداً في المستقبل المنظور ومن الممكن أن يتحول إلى صراعٍ محتدم.

**6. دراسة (الحباشنة، 2020). أطروحة دكتوراة بعنوان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013-2030، "دراسة استشرافية بإستخدام إسلوب دلفي"، جامعة مؤتة.**

هدفت الدراسة إلى بيان الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013-2030. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع وتطور العلاقات الصينية العربية، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الصينية عمدت إلى استراتيجية ملء الفراغ الأمريكي في المنطقة العربية، وأنها تسعى ومن خلال قوتها الناعمة على تعزيز التشارك التجاري والتعاون معها في

سبيل المحافظة على مصالحها في المنطقة العربية المتعلقة بالموارد الطاقاوية، فالتشارك والتعاون هذا يتطلب زيادة في الاستثمار في الصناعات العربية وهذا ما يدفع إلى تعميق العلاقات الاقتصادية الدولية بداية، ومن ثم العمل على خلق تبعية المنطقة العربية لها. كما وأشارت الدراسة إلى أن توسع النشاط الاقتصادي الصيني يتطلب تحركاً عسكرياً، لا سيما في الممرات المائية لحماية مشروع الحزام والطريق خصوصاً وإن ارتباط الدول العربية بالولايات المتحدة الأمريكية قد يضعف هذا المشروع الاقتصادي تجاه المنطقة العربية. وانتهت الدراسة بأن الصين قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ومهددة لمكانتها الدولية ونظام أحادية القطب في ظل قوة الصين الاقتصادية والعسكرية والسكانية والصناعية.

### 2.4.2 الدراسات الأجنبية

**1. (Abusalim, 2010). The Bushes New World Order and the United States Global Strategy 1989-2009, Mutah Lil-Buhuth wad - Dirasat journal, NO.4, Vol. 25, Mutah University.**

**هدفت الدراسة إلى وصف الاستراتيجية الأمريكية منذ** إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار نظام ثنائية القطب عام 1991. حيث عمدت الدراسة إلى تحليل الإستراتيجية الأمريكية العالمية في عهد كل من: الرئيسين الأمريكيين الأسبقين (جورج بوش) الأب عام 1989–1993، وجورج بوش الإبن عام 2001–2009، والتي إعتمدتا كلياً على القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وركزت الدراسة على تفسير دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القوة على العالم بشكل عام وبعض دول العالم الثالث بشكل خاص، لاسيما في كل من أفغانستان والعراق. وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد كلا الرئيسين الأسبقين، قد أرادت عولمة الأيديولوجية والقيم الأمريكية، وفرض هذا النموذج وتطبيقه على العالم، لا سيما وأن إدارة كلا الرئيسين سعت إلى تبني ذلك بشكلٍ منفرد معتمدةً على مقدراتها العسكرية التي تمكنها من أن تفرض قوتها على العالم.

**2 . (Nicolas, 2016). China and the global economic order, A discreet yet undeniable contestation, China Perspectives.**

هدفت الدراسة إلى إعادة النظر في مبادرات الصين الأخيرة، فيما يتعلق بمسائل الحوكمة الاقتصادية العالمية، من منظور طويل الأجل. فقد أجرى الباحث تحليلاً

لتحديد ما إذا كان العالم يتجه حقًا إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تهيمن عليه الصين. وأظهرت الدارسة أن الصين غير راضية عن النظام الاقتصادي الذي تم فرضه بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها تحولت تدريجياً إلى نهج إصلاحي مكنها من تبني نهج تحرري صريح بشكل متزايد في الآونة الأخيرة، رافقه إنشاء مؤسسات جديدة تحت النفوذ الصيني. كما وأشارت الدراسة إلى أن استراتيجية الصين أصبحت أكثر هجومية، إلا أنها لا تزال تجريبية وليس لها هدفاً واضحاً. كما أوضحت الدراسة أنه وفي ظل الظروف الحالية، من الصعب أن تحكم الصين النظام الاقتصادي العالمي.

**3. Grinin, L, Andreev, A, & Ilyin, I. (2016). World order in the past, present, and future.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل للنظام العالمي في الماضي والحاضر والمستقبل، فضلاً عن العوامل والأسس والأفكار الرئيسة التي تكمن وراء الحفاظ على النظام الدولي والعالمي وتغييره. إذ حللت الدراسة أصل وتراجع النظام العالمي على أساس الهيمنة الأمريكية. وقد كشفت الدراسة عن تناقضات النظام الأحادي القطب وكيف أصبحت العولمة أكثر ربحية لصالح البلدان النامية وليس للدول المتقدمة. كما وأشارت الدراسة إلى أن مكانة الولايات المتحدة ستضعف لا محالة. حيث تم مناقشة استراتيجيات أمريكية بديلة تمكنها بقائها قائداً للنظام. وخلصت الدراسة إلى إن العالم يتجه نحو توازن جديد للقوى ومن المرجح أن يصبح العالم بدون قائد. وسيتألف النظام العالمي الجديد من عدد من الكتل والتحالفات الدولية التي تعمل في إطار من القواعد والمسؤولية المتبادلة، إلا أن الانتقال إلى نظام عالمي جديد سيستغرق بعض الوقت، حيث سيجلب الانتقال اضطرابات وصراعات متزايدة.

### 3.4.2 أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لم تأتِ هذه الدراسة بقصد البحث عن الكمال أو إنكار ما جاءت به الدراسات السابقة، وإنماء جاءت كمحاولةٍ لإضافة حلقة معرفية جديدة قد تضاف إلى موسوعة التراكم المعرفي. فقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في توضيح التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على النظام الدولي الجديد خلال الفترة الممتدة منذ عام 1991–2020، والتي لم يتم ذكرها في الدراسات السابقة. كما وأوضحت الدراسة كيفية استفادة الصين من هذه التحولات الاقتصادية العالمية واقتناصها للفرص، وكيفية توظيفها لمبادرة الحزام الطريق كاستراتيجية تسعى من خلالها لفك الحصار الجيوسياسي، وتوجيه البوصلة العالمية نحو هويتها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية وقوتها العسكرية الدفاعية المتنامية، بالإضافة إلى ربط اقتصادات دول الحرير بها كمركزٍ اقتصادي عالمي جديد.

## الفصل الثالث

## النظام الدولي الجديد: قراءة في المعايير والسمات

انتهت الحرب الباردة وتمخض عنها إنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وهو ما اعتُبِر مرحلة تاريخية فاصلة أدت إلى تغيير بنية النظام الدولي السابق الذي كان يتسم بوجود قطبين متناحرين وهما: كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي. حيث عمل الباحث من خلال هذا الفصل على تسليط الضوء حول ماهية النظام الدولي، والتعرف على أهم التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد غداة الحرب الباردة وتفكيكها، من أجل تَلمُّس عناصر القوة، وتبيان أهم مظاهر الصراع القائمة بين القوى العظمى المهيمنة على النظام الدولي الجديد وبين القوى الصاعدة، وتحديداً الصراع القائم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:

**المبحث الأول: ماهية النظام الدولي الجديد.**

**المبحث الثاني: تحولات النظام الدولي الجديد ومعايير القوة.**

**المبحث الثالث: الصراع الأمريكي الصيني: الاستراتيجات والتداعيات.**

### 1.3 ماهية النظام الدولي الجديد

#### 1.1.3 مفهوم النظام الدولي في العلاقات الدولية:

يعتبر النظام الدولي مجرد إطار نظري استحدثه الأدب السياسي من أجل فهم دينامية التفاعلات الناشئة عن الفاعلين إزاء المجتمع الدولي، إدراكاً منهم أن النظام الدولي يتكون من: بنية هيكلية تتكون من وحدات دولية تتفاعل فيما بينها، فقد يأخذ هذا التفاعل شكلاً تعاونياً، وقد يأخذ شكلاً تصارعياً من منطلق أن الجزء يوثر بالكل. ويذهب الفقه الدولي التقليدي بأنه لا يمكن حصر أشخاص النظام الدولي على الدول، ويقصد بالشخص الدولي، كل هيئة أو سلطة أو تجمع مؤهل في أن يلعب دوراً ما على الساحة الدولية (رباحي، 2011: 28).

### 2.1.3 مكونات النظام الدولي:

يتكون النظام الدولي الجديد من عدة وحدات دولية، أو أشخاص، أو قوى دولية تؤثر في عملية التفاعل الذي تقوم به هذه الوحدات في ميدان العلاقات الدولية. وعليه فإن مكونات النظام الدولي هي (توفيق، 2000: 50-70):

1. **الدولة:** وتعتبر الدولة ظاهرة سياسية واجتماعية، فهي الوحدة الرئيسة القادرة على صياغة أنماط التفاعل التي تتصف بها في العلاقات الدولية. وتعرف الدولة على أنها: "كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي، أو إقليم معين تقطنه مجموعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية، تعيش في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية". ومن خلال هذا التعريف نجد أن الدولة تتكون من: إقليم، وشعب، وسلطة حاكمة تبحث عن استقرار الدولة وتطورها ورفاه شعبها.
2. **المنظمات الدولية:** وهي مؤسسات دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية مثلها مثل الدولة، وتعتبر من إحدى وحدات النظام الدولي، فقد جاءت نتيجة الحاجة لأدوات دولية جديدة تعمل على ضبط الأداء والتفاعل السلوكي بين الدول، والحد من اندفاعات الدول وعقلنة أهداف سياستها الخارجية. ومن هذه المنظمات الدولية: عصبة الأم المتحدة سابقاً، ومنظمة هيئة الأمم المتحدة حالياً بجميع أجهزتها الفرعية.
3. **القوى غير الوطنية:** وهي الوحدات الدولية الأخرى التي تتخطى آثارها حدود الدولة القومية، حيث تسهم في تشكيل نسيج العلاقات الدولية، وتضم هذه القوى غير الوطنية كل من: الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

### 3.1.3 بنية النظام الدولي وتوزيع القوى:

شكلت التفاعلات السلوكية نمطاً معيناً تميزت به كل مرحلة من المراحل التي بها النظام الدولي، حيث اعتمدت هذه المراحل على نمط السلوك المنبثق عن الفاعلين، وكيفية توزيع القدرات داخل النسق الدولي، مما أدى إلى تشكيل إطار بنيوي يحدد البنية التي سيكون عليها النظام الدولي (فهمي، 2010: 32-33).

ويؤكد الدكتور محمد السيد سليم على أن بنية النظام الدولي تقوم على أساس علاقة تراتبية بين أطراف النظام، وتعتمد هذه العلاقة على دينامية توزيع القدرات

بينهم. ويقصد بالقدرات الموارد أو عناصر القوة التي تحوزها الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية، حيث أن نمط توزيع هذه العناصر هو من يحدد طبيعة بنية النظام الدولي فيما إذا كانت البنية متعددة الأقطاب، أم ثنائية القطب، أم أحادية القطب (سليم، 1998: 262).

**1.3.1.3 بنية متعددة الأقطاب:** ترتكز هذه البنية على نمط تعددية الأقطاب، حيث كان لمعاهدة ويستفاليا 1648، الأثر في إرساء قواعد النظام الدولي الحديث، وظهور التعددية القومية الوارثة لعصر النهضة والتنوير كفاعل وحيد في السياسة الدولية. وارتكز النظام في تلك الفترة على احترام السيادة القومية، وعدم التدخل في شؤون السياسة الداخلية للدول الأخرى، واحترام مبدأ الولاء القومي (مقلد، 1991: 47).
بيد أن انتصار الثورة الفرنسية عام 1789 كان لها الدور في خلق توازنات جديدة في أوروبا، وظهور تحالفات جديدة – روسيا بروسيا النمسا هولندا – لمواجهة الحروب النابليونية وقمع الحركات الليبرالية الناشئة التي تتعارض مع التوجات الأوروبية. حيث استطاعت هذه التحالفات من هزيمة نابليون وعقد مؤتمر فينا عام 1815 لإعادة تحقيق توازن القوى في أوروبا. إلا أن تغير النظام الدولي أدى إلى تغير القوى الأوروبية التقليدية لصالح كل من: بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا، ألمانيا، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى انتقل مركز النظام الدولي من الشواطئ الأوروبية إلى المحيطات، مما يعني انتهاء بنية متعددة الأقطاب وانحسار القوة بين قطبين فقط هما: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقاً (خلف، 2010: 36-37).

ويرى كل من (ديفيد سنجر)، و (كارل دويتش)، أن النظام الدولي القائم على التعددية القطبية يكون أكثر أماناً واستقراراً من البنية القائمة على ثنائية القطب، ويعزيا ذلك بإنه كلما زاد نمط التفاعل تعقيداً وتنوعاً في البنية المتعددة الأقطاب تقل العدائية بين طرف وآخر، كما وأن الاهتمامات تتوزع بين جميع الأطراف، مما ينتج عن ذلك تحالفات ناجحة، وتوزيع للقوة بشكل أكثر مرونة. وفي نفس السياق يضيف (مورتن كابلان) أن اللاعبين في النظام الدولي القائم على تعددية القطب يسعى لاعبيه أن

يكونوا غير متناقضين عن المجموعة التي يتحالفون معها، مما يضمن ذلك نظام توازن القوى وتسهيل عملية التفاوض بين الأطراف داخل المجموعة. وكذلك الواقعية التقليدية الكلاسيكية تؤيد التعددية القطبية، فزيادة التسلح لدى دولة ما لا تقتصر مواجهتها من الدولة المعارضة لها فقط بل من جميع أطراف النظام (شماسنة، 2018: 76-77).

**2.3.1.3 بنية ثنائية القطب:** تعتمد هذه البنية على تركز القدرات بين قطبين فقط وانحصر نمط توزيع هذه القدرات بين أيديولوجيتين مختلفتين شكلاً ومضموناً. ودخلت هذه المرحلة في نمطين من الصراع: اتسمت الأولى بالقطبية الجامدة، لا سيما بعد خسارة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، والنمط الثاني بالقطبية المرنة وهي فترة التعايش السلمي بين الكتلتين (فهمي، 2010: 50).

ويؤكد الدكتور محمد السيد سليم أن البنيان الثنائي يكون جامداً عندما تنحصر القدرات بين قطبين رئيسيين، وانحياز كل الأطراف الدولية الأخرى لأي منهما (سليم، 1998: 266). ومما لا شك فيه أن البنيان الثنائي سار على هذا النحو حتى مرت هذه الفترة بثلاث مراحل هما:

**أولاً: مرحلة الجمود 1947-1962:** حيث جاءت نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية التي اتخذها الطرفان مما اعتبر كل منهما أنها قد تهدد أمن الآخر. وتمثلت الممارسات الأمريكية من خلال الدعوة إلى مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان. واتسمت هذه المرحلة بظهور هيئة الأمم المتحدة عام 1945، وإنشاء مؤسسات بريتون وودز الاقتصادية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- عام 1947، والتطور التكنولوجي الذي مس جميع المجالات العسكرية والعلمية وقطاع المواصلات والإتصالات بالإضافة إلى حرب النجوم، ناهيك عن أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 التي انتهت بموافقة الاتحاد السوفييتي على سحب صواريخه مقابل الحصول على تعهد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تهديد كوبا (المجالي، 2019: 7).

**ثانياً: المرحلة المرنة 1963-1979:** وهي مرحلة التعايش السلمي تسلمياً بعدم قدرة أحد القطبين من القضاء على الآخر، مما خلق نوعاً من التوافق الوسطي في

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. واتسمت هذه المرحلة بحصول كثير من الدول على استقلالها وانضمامها لهيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات سالت 1 العسكرية للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية 1972، والتنسيق في مؤتمر هلنسكي 1975م (المجالي، 2019: 7).

ويؤكد الدكتور محمد السيد سليم أن ما يميز نمط البنيان المرن حتى منتصف الستينات من القرن المنصرم وجود دول غير منحازة لهاتين الكتلتين كما وأصبح بمقدور الدول الخروج عن تحالفاتها، وليس أدل على ذلك من انشقاق الصين عن الكتلة الشيوعيه، وتمرد فرنسا على حلف الناتو (سليم، 1998: 266-267).

ويرى الواقعيون البنيويون أن النظام القائم على ثنائية القطب يوفر التكافؤ بين القطبين ويحافظ على الاستقرار، مدللين على ذلك في أن الفترة التي امتدت منذ عام 1945 وحتى عام 1963 لم تشهد أي نزاع، كما وأن امتلاك السلاح النووي كقوة ردع شكل انطباعاً لدى هؤلاء البنيويون أنه من الممكن أن تفسر الدول الضعيفة قوة التحالف على نحو آخر (عاصي، 2006: 23).

**ثالثاً: مرحلة إنهيار الاتحاد السوفيتي 1980-1991:** وهي مرحلة نهاية التعايش السلمي. وتميزت بالحدية وانعدام الثقة بين الكتلتين، إذ أن غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام 1979، شكل صدمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت هذا السلوك تهديداً صارخاً لمناطق نفوذها في منطقة الخليج العربي المصدر الرئيس للنفط، مما دفع الأخيرة لتقديم الدعم الاستراتيجي لباكستان ضد أي هجوم محتمل، بالإضافة إلى تعزيز قوتها لدعم مناطق نفوذها في كل من: تركيا، والباكستان، والخليج العربي (توفيق، 1999: 24).

واتسمت هذه المرحلة في استخدام الطرفين لحق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن بما يخدم مصالحهما، بالإضافة إلى سباق التسلح. بيد أن تفاقم الأزمات الاقتصادية الناجمة عن زيادة الإنفاق على حروب الوكالة في دول العالم الثالث، أدت إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد السوفيتي، ولعل تبني الرئيس السوفيتي السابق (غورباتشوف) سياسيتي الإنفتاح والشفافية (جلاسنوست)، وإعادة البناء الاقتصادي (بروسترويكا)، جاء بهدف إصلاح الوضع الاقتصادي المتهالك الذي عجز عن

إصلاحه، وهذا ما عجل في تفكك الاتحاد السوفيتي وإنهيار أيديولوجيته عام 1991 (المجالي، 2019: 8).

وبناءً على ما تم تأسيسه نستنتج أن التحول في بنية النظام الدولي وزوال أحد القطبين، لم يأتِ نتيجة مواجهات عسكرية على أرض القتال، بل جاءت نتيجة لاستنزاف القوة الاقتصادية التي كانت تنفق على المجالات العسكرية، وحروب الوكالة وغزو الفضاء، مقابل إهمال المجالات الأخرى من قبل الاتحاد السوفيتي تحديداً، الأمر الذي تمخض عنه انتشار الفساد والعجز عن تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي. وهذا ما يؤكد لنا أيضاً أن القوة الاقتصادية العنصر الرئيس الذي يحفز إلى تنمية عناصر القوة الأخرى في حال أرادت الدولة أن يكون لها دوراً رئيساً في النظام الدولي.

**3.3.1.3 بنية أحادية القطب 1991–2020:** تركز المقدرات بيد قطب واحد ينفرد في قيادة النظام الدولي إذ يعتبر إنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 نقطة تحول جديدة في بنية النظام الدولي نتيجة اختلالات توزان القوى التي كانت تحكمه، ويعتبر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية من نتائج هذه الاختلالات التي أضافت إلى النظام الدولي نمطاً جديداً اتسم بأحادية القطب يمتلك من عناصر القوة – العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية– ما يؤهله إلى إطلاق رصاصة الهيمنة إيذاناً إلى بداية نظام دولي جديد (الحافي، 2014: 26).

وفي الوقت الذي تم الإعلان فيه عن بداية نظام دولي جديد، ذهب (فرانسيس فوكوياما) باعتقاده أن سقوط المعسكر الشرقي ما هو إلا انتصاراً لأصحاب التوجه الليبرالي، ورأسمالية السوق، وهو ما أطلق عليه مبدأ "التوجه الكوني نحو الديمقراطية"، أي بناء حضارة عالمية مستقرة تحكمها أيديولوجية واحدة وهي الأيديولوجية الرأسمالية القائمة على مبدأ حرية انتقال رأس المال دون قيود (هيرد، 2013: 33).

وفي نفس السياق يذهب آخرون إلى أن بنية النظام الدولي استقرت على نحو قطب واحد فقط نسبة للدولة؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية. في حين يرى آخرون أنها متعددة الأقطاب نسبة إلى الكتلة الرأسمالية الغربية. وبالرغم من التباين في تعدد الأراء حول طبيعة بنية النظام الدولي غداة الحرب الباردة، إلا أنه من المتفق عليه أن إصرار

الولايات المتحدة الأمريكية على فرض قيمها رمت إلى عولمة النظام الدولي الجديد تحت مفاهيم اعتماد المنفعة المتبادلة والمساواة، والسير في فلسفة التغريب التي تقرها دول الشمال المؤمنة بالمبادئ والقواعد – الليبرالية– السياسية والاقتصادية، حيث أن الدول المتجاوبة مع هذه القيم إنما هي دول صديقة، ومن يخالف هذه المبادئ إنما هي تخالف الإرادة الدولية الساعية لتحقيق السلام (توفيق، 1999: 60).

وهذا ما أكده الدكتور محمد السيد سليم أن البنية القائمة على أحادية القطب سمتها الأساسية تركّز عناصر القوة في يد دولة واحدة أو مجموعة متجانسة تتدرج تحت سياسة واحدة، تستطيع من خلالها فرض إرادتها السياسية التي تمكنها من إذعان البنيان الدولي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار وفرض السلام على الآخرين (سليم، 1998: 266).

إن مرحلة الفوضى التي عصفت بنية النظام الدولي الجديد في بدايته، كانت بسبب عدم وجود قواعد واضحة تُنبِئ باستقرار نمط أحادية القطب. لذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استقطاب العالم من حولها بما فيها المنظمات الدولية، والدعوة لإقامة نظام دولي جديد قوامه التعاون الأمني وتحقيق الاستقرار. وعرفت هذه المرحلة بأحادية القطب المرنة التي إنبرت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقها، منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 وحتى هجمات 11 سبتمبر 2001. حيث اعتبرت تلك الهجمات الإرهابية على مركزي التجارة العالمية والبنتاغون بداية المرحلة الجامدة، أي انفراد الولايات المتحدة الأمريكة بالقرار السياسي الدولي، وفرض إرادتها السياسية على جميع أطراف النظام الدولي الجديد، والاتجاه نحو الأخذ على عاتقها مواجهة الإرهاب الدولي، والسيطرة على بؤر التوتر بما يضمن تحقيق أمن واستقرار النظام الدولي الجديد (كيغلي وشنانون، 2017: 142).

ومن هنا ومن خلال ما سبق نستنتج أن بنية النظام الدولي وبكل أنماطه تحكمه القدرة على توزيع عناصر القوة التي تشكل عائقاً أمام من يفتقدها. وإن ما يميز بنية النظام الدولي الجديد منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وحتى عام 2001 أي قُبيل أحداث 11 سبتمبر، التركيز على القوة الناعمة، والتركيز على حرية انتقال رأس المال، وتفعيل دور المنظمات الدولية "هيئة الأمم المتحدة".

## 2.3 تحولات النظام الدولي الجديد ومعايير القوة.

تعرض النظام الدولي الجديد غداة الحرب الباردة إلى جملة من التحولات التي طرأت عليه في جميع المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية، وتفاوتت عناصر القوة هذه بين القوى الدولية مما شكل ذلك حِراكاً فوضوياً في بيئة النظام وتهديداً لهرميته، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث تناول الأدب السياسي عدة معاييرٍ في تصنيف الدول في ميزان القوى الدولي. وعمدت الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد، وقراءة معايير تصنيف مراكز القوى الدولية، بالإضافة إلى تحديد تحولات القوة. حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: معايير تقسيم مراكز القوى الدولية.

المطلب الثالث: تحولات القوة.

### 1.2.3 التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد:

جاءت نهاية الحرب الباردة وقد حملت في جعبتها عدة تحولات تمخض عنها بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد بعد أن إنهار الاتحاد السوفيتي1991، الأمر الذي يعني انتهاء نظام القطبية الثانية، وانفراد الأيديولوجية الرأسمالية كقطب أحادي الجانب متحكماً وفارضاً نفسه على النظام الدولي الجديد، مما دفع أغلب الدول إلى تبني فكرة حرية رأس المال وأدوات الإنتاج. حيث شرعت الدول الرأسمالية إلى تقاسم الأسواق العالمية، واستغلال فكرة ظاهرة العولمة بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي. ومن أهم هذه التحولات ما يلي (هيرد، 2013: 33):

#### 1.1.2.3 الإعلان عن النظام الدولي الجديد

ظهر مصطلح النظام الدولي الجديد في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991، عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الأب عن تأسيس نظام دولي جديد، للتعبير عن حقبة جديدة من العلاقات الدولية يسودها التعاون

والاستقرار والمحبة والسلام ومواجهة الإرهاب، وجاء مضمون هذا الإعلان بداية تحول النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد ينفرد بالهيمنة على النظام الدولي لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، الذي أدى إلى تلاشي القطبية الثنائية (جندلي، 2010: 121).

ويتفق غالبية الباحثين أن الرئيس السوفيتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) قد أشار لهذا المصطلح قبل أن يتم الإعلان عنه رسمياً بقوله "نحن الأن أمام بداية تشكل نظام دولي جديد"، وذلك في إطار التوافق على إحلال مبدأ توازن المصالح كبديل عن مبدأ توازن القوى. غير أنه ثار العديد من الجدل حول بنية النظام الدولي الجديد فيما إذ ستأخذ شكلها الهرمي، أم أن هذا النظام سيصبح مستقبلٌ ذي بنية متعددة (خضير، 2014: 152).

واتجه بعضهم إلى أن النظام الدولي المتمثل بالقطبية الأحادية سيستمر ولأطول مدة، وذلك لما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة عسكرية ضخمة ومتطورة، ناهيك عن قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي تؤهلها بالاستمرار في هيمنتها. ولعل ثقافتها الغربية التي ورثتها من بريطانيا العظمى سابقاً في المناطق التي كانت ترزح تحت نفوذها، سهل عليها تمحور القوى العالمية حولها؛ لما تتمع به الثقافة الأمريكية من قوة تأثير على الأخرين. في حين ذهب الاتجاه الآخر نحو أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست على هذا القدر من القوة التي وصِفت بها، مدللين على أن حجم الإنفاق على أمنها القومي قد أضعف من قوتها الاقتصادية، بسبب تزايد مديونيتها وأن نفوذها السياسي في كل من أوروبا واليابان قد تقلص بعد إنتهاء الحرب الباردة (خضير، 2014: 152-153).

وعندما بدأت الاحتفالات في زوال القطبية الثنائية شرعت الدعوات الغربية في تنفيذ مشروعها الليبرالي القائم على حرية رأس المال لإشباع السوق من نقص الإنتاج، حيث افترض (فوكياما) أن التطور السياسي قد بلغ ذروته بانتصار الديمقراطية الرأسمالية الأمر الذي يعني فناء الأيديولوجيات المهددة للنظام الدولي، وهذا ما دعا القوى الرأسمالية الفاعلة من الدول وغير الدول مثل الشركات متعددة الجنسيات إلى فتح شهيتها والتوسع مستعينة بالنظام الدولي الجديد، الأمر الذي حفز السياسة

الخارجية الأمريكية في فتح الباب على مصراعيه، لتنفيذ برامجها من خلال العولمة متخذة من البيئة الدولية مسرحاً لها على كافة الصعد الاقتصادية، العسكرية، والتنكولوجية، والثقافية ( العزي 2000: 117-119).

### 2.1.2.3 عولمة النظام الدولي الجديد

تشير أغلب الدراسات أن مصطلح العولمة قد تم إدراجه ولأول مرة في معجم إكسفورد في عام 1962، والذي يعني "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل"، وقد شاع تداول هذا المصطلح في فترة التسعينات أي بعد إنتهاء الحرب الباردة، وعلى الرغم من التعريفات الواسعة حول هذا المفهوم إلا أنه قد ارتبط ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد لما له الدور في تدفق رؤوس الأموال. إلا أنه يتفق غالبية الباحثين على أن مفهوم العولمة يشمل جميع الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية (مباركية، 2015: 106-108).

وقد اختلط مفهوم العولمة بمصطلح العالمية الذي يعني "الانفتاح على الثقافات العالمية مع الإحتفاظ بمبادئ الأمم والمحافظة على هويتها وقيمها"، إلا أن ترديد شعار العالمية أتاح لبعض المدارس الفكرية في ربط العالمية بالعولمة، إذ رأى بعضهم أن هذا الشعار يوحي إلى الاستمرار والاستقرار، في حين رأى البعض الأخر أنه مجرد إعادة ترتيب للأولويات العالمية بشكل جديد، ويشير (زبينغيو بريجنسكي) في كتابه الفرصة الثانية أن ليس لهاتين الرؤيتين نواة نظرية أو قواعد منصوص عليها بل هما مجرد محاولة للمزج بين المعتقدات الفلسفية المستمدة من التاريخ أو من علم الاجتماع، وأن أقرب ما قد توصف به هاتين الرؤيتين هو ارتباط العالم بمضون العولمة الداعية إلى الحداثة والتطور، وركز الأغلب على ارتباط العالم بالعولمة وقدرة تأثيرها العالمي بالتدفقات النقدية والتجارية، وتطور التنكولوجيا والاتصالات التي تؤدي كلها إلى التعاون والاعتماد المتبادل بين جميع الأطراف، والولوج إلى المستقبل وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانفتاح، وهذا ما دعا له الرئيس الأمريكي السابق كلينتون (بريجنسكي، 2007: 36).

إن اعتناق الولايات المتحدة الأمريكية للرأسمالية الهجومية كانت بمثابة دعوة صريحة لتوظيف رأس المال الدولي ودمقرطته وإنتاج المزيد من السلع والخدمات التجارية واستهلاكها، إذ لعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً كبيراً في ترويج مفهوم العولمة الاقتصادية والدعوة إلى تدويل الإنتاج، مما دفع بعض الدول إلى إنشاء تجمعات اقتصادية على المستوى الدولي كمجموعة الثمان ومجموعة العشرين ومجموعة البريكس، وغيرها من التجمعات الإقليمية كتجمع نافتا وتجمع دول الآسيان والاتحاد الأوروبي. وصاغت هذه التجمعات الاقتصادية تشريعات مشجعة لتدويل التبادلات التجارية البينية من خلال إزالة الحواجز الجمركية، ولعل ظهور منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات حفزت كثير من الدول بالاتجاه نحو التبادلية التجارية والتخفيف من التعريفات الجمركية، الأمر الذي ترتب عليه تقويض السيادة الدولية وتلاشي الحدود الجغرافية أمام هذا المد من الشركات العملاقة، وهذا ما دفع بعض الدول مثل الصين لإستضافة مثل هذه الشركات لما تتمتع به الصين من توفر للإيدي العاملة الرخيصة وتحويل هذه الطاقات البشرية إلى قوة اقتصادية منافسة للقوى العظمى (العزي، 2000: 117-127).

### 3.1.2.3 عسكرة النظام الدولي الجديد (شرطة عالم)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استقطاب معظم القوى السياسية الدولية والمنظمات الحكومية من مثل هيئة الأمم المتحدة وتسخيرها لصالح إنفاذ مشروع الهيمنة، ولعب دور شرطة العالم لتحقيق مصالحها الحيوية تحت غطاء الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وأصبحت القوة العسكرية حاضرة في الذهنية الأمريكية عندما بدأ التحول الاستراتيجي نحو الشرق الأوسط، حيث شرعت في عسكرة سياستها تحت غطاء الأمن الجماعي، وتجلى استخدامها وبشكل ملحوظ وبدرجات متفواته خلال الفترة الممتدة منذ عام 1991- 2001 في عدد من بؤر التوتر على المستوى الإقليمي والدولي بذريعة التدخل الإنساني وتوفير الحماية للمدنيين، وتحقيق الأمن والاستقرار في الدول موضع التدخل في كل من أوروبا الشرقية على أثر الثورات الإنفصالية وحرب الخليج الثانية لتحرير الكويت وذلك لتحقيق مبدأ الأمن الجماعي (هيرد، 2013: 29).

وفي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرساء قواعد النظام الدولي، تعرض مركزا البنتاغون والتجارة العالمية للهجوم الإرهابي المعروفة بأحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة في الأوساط الدولية، وتعتبر أحداث سبتمبر بداية اعتماد واشنطن على قوتها العسكرية وبشكل واضح دون الحاجة إلى غطاءات شرعية، واعتمدت على توجيه الضربات الوقائية التي مارستها في أفغانستان في عام 2001 عند احتلالها من أجل تجفيف منابع الإرهاب حيث أخذت على عاتقها مواجهة الإرهاب بنفسها، وكررت هذه الممارسة الوقائية في العراق خلال فترة احتلالها عام 2003 وهذا ما أعطاها العذر في أن تلعب وحدها دور شرطة عالم ونشر قواعدها العسكرية في مختلف أنحاء العالم (الربيعي والعلي، 2012).

ومن أجل أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من لعب دور شرطة عالم، سعى المحافظون الجدد بالضغط في إتجاه صرف مبلغ مقداره 1.28 ترليون دولار أمريكي لعسكرة سياستها الخارجية بموافقة الكونغرس الأمريكي، وهذا ما ساعد على توسيع فجوة العداء بينها وبين أطراف النظام الدولي آبان الفترة الممتدة 2003–2008 (كيغلي وشنانون، 2017: 142).

ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد اعتمدت على سياستها التوسعية من خلال نشر قوتها العسكرية في كل من أوراسيا والشرق الأوسط تحت غطاء تحقيق الأمن والاستقرار والعزف على وتر حقوق الإنسان. والحق أن الهدف من وراء ذلك كان من أجل إحكام هيمنتها والتربع على هرم النظام الدولي، والحيلولة دون تزايد دور القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين التي من شأنها الإضرار في هيكل النظام الدولي والدفع به نحو التعددية القطبية أو الثنائية القطبية، ناهيك عن أهدافها الأخرى التي تتعلق في ضمان تدفق مواردها الطاقوية والحفاظ على حليفها الاستراتيجي إسرائيل من خلال الحد من مشروع إيران النووي (طالب، 2019: 21).

إن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دورها كقوة مهيمنة أدى إلى سحب المزيد من قوتها الاقتصادية لصالح الإنفاق على تراسانتها العسكرية مما أدى إلى تراجعها في بعض القطاعات مثل القطاع الاقتصادي والقطاع التكنولوجي وقطاع

التعليم والبحث العلمي وقطاع البنية التحتيه وغيرها من القطاعات الأخرى، لصالح قوى جديدة صاعدة الأمر الذي خلق نوع من عدم التجانس والإنسجام في امتلاك عناصر القوة التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يدفعنا للقول أن الاستنزاف الاقتصادي الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية جعل بعض هذه القوى تتفوق عليها في عناصر القوة الأخرى (الربيعي والعلي، 2012).

### 4.1.2.3 بروز القوى الصاعدة على المستوى الدولي والإقليمي

برزت قوى صاعدة جديدة مثل الصين والهند واليابان وروسيا الاتحادية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي كقوى منافسة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذا التحول الذي طرأ على النظام الدولي جاء نتيجة تنمية هذه القوى الصاعدة لقوتها الاقتصادية وتخطيها خط الفقر، بالإضافة إلى اهتمامها الملحوظ في تنمية بنيتها التحتية، ويشير المؤرخ البريطاني (بول كيندي) في كتابه الموسوم "نشوء وسقوط القوى العظمى" إلى تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا الباسفيك، وليس أدل على ذلك من أن دول آسيا الباسفيك كانت من أقل الدول المتضررة اقتصادياً في فترة الأزمة المالية 2008 التي أصابت الاقتصادي العالمي (الخزاز، 2015: 158).

ومن هنا وعلى ضوء التحولات التي طرأت على بيئة النظام الدولي وتتبع سلوكيات الأطراف الدولية المتفاعلة معها نستطيع القول إن النظام الدولي الجديد قد اتسم بعدة سمات من أهمها مايلي:

1. القطبية الأحادية وهي السمة الأبرز في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وبدون وجود أي قطبية أخرى منافسة لها وتسييس المنظمات الدولية لصالح عسكرة سياستها الخارجية (الخزاز، 2015: 154).
2. الاعتمادية المتبادلة بين الوحدات الدولية والتي شكلت نوعاً من العلاقات الدولية التعاونية بين هذه الوحدات الدولية والتحول في طبيعة الاهتمامات العالمية كالأمن الجماعي وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وتحقيق المصالح المشتركة (قطاطشة، 2013: 33).

3. ظهور النزعات الانفصالية والثورات، إذ أن إنهيار الاتحاد السوفيتي قد خلف الكثير من التوجهات الانفصالية في معظم دول أوروبا الشرقية وتفكك منظومتها وحصولها على الاستقلال، بالإضافة إلى إنفصال إثيوبيا عن أرتيريا عام 1993، واستقلال تيمور الشرقية عن أندونيسيا عام 2002، وثورات الربيع العربي 2011 (يونس، 2015: 99).
4. عولمة النظام الدولي وظهور المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات كفاعل من الفواعل الدولية، وتدفق السلع والخدمات والأفكار حول العالم دون أية اعتبارات للحدود الفاصلة بين الدول، نتيجة اتساع المساحات الافتراضية المنبثقة عن ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاتجاه نحو الخصخصة (جندلي، 2010: 112).
5. بروز القوى الصاعدة المنافسة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، مثل تكتل البريكس 2008، والذي يضم كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى ظهور قوى إقليمية مثل تركيا وإيران (عطوان ونيسان، 2018، 135-136).
6. عدم الإنسجام في امتلاك عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي (الربيعي والعلي، 2012).

### 2.2.3 معايير تصنيف مراكز القوى الدولية

#### 1.2.2.3 تصنيف الدول في ميزان القوى الدولي

اتجه منظرو الأدب السياسي إلى تبني عدة معايير في تصنيف الدول ضمن ميزان القوى الدولي، إذ أن بنية النظام الدولي تتكون من عدة قوى "هيريباركية" وتتدرج بالقوة بشكل تراتبي على شكل هرمي وهي كما يلي (زايدي، 2019: 141-142):

**أولاً: الدول العظمى:** وهي الدول التي تتربع على رأس الهرم السياسي الدولي في ظل النظام الأحادي القطبية، وتأخذ هذه الدول على عاتقها دور المحافظة على النظام الدولي من خلال فرض إرادتها السياسية والاقتصادية على الدول الصغيرة من خلال سيطرتها على المقدرات وإعادة توزيعها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأحادي الذي يهيمن على النظام الدولي.

**ثانياً: الدول الكبرى:** وهي الدول التي تبحث عن مكانة سياسية لها تمكنها من لعب أدوار رئيسة في النظام الدولي، إلا أن قدرات هذه الدول الكبرى لا تساعدها في لعب هذا الدور الدولي نظراً لتفاوت هيكل قوتها داخل النظام الدولي، وتعتبر الصين وروسيا الاتحادية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان من الدول الكبرى.

**ثالثاً: الدول الصغرى:** وهي الدول التي يكون وزنها الدولي أقل بكثير من الدول الكبرى، كما وتختلف المعايير الدولية في تصنيف قوة الدولة في ميزان القوى الدولي واضعين الكثير من المعايير مثل: مساحتها الجغرافية، وحجم سكانها، وقوتها العسكرية والاقتصادية، ومدى تقدمها التكنولوجي.

### 2.2.2.3 عناصر قوة الدولة

ليس ثمة إتفاق واضح على تحديد عناصر قوة الدولة نظراً للتغيرات والتطورات الكبيرة التي أشكلت على الباحثين تحديد عناصر قوة الدولة، ورغم الاختلافات الكثيرة حول ذلك إلا أن أغلب الدراسات تتفق على مجموعة من العناصر وتختلف مستوياتها بسحب المنظور الفكري لتلك الدراسات، إذ يحصر (هانس مورغانثو) قوة الدولة في عدة عناصر مثل: مساحة الدولة الجغرافية، وحجم السكان، والموارد الطبيعية، وقوتها الحضارية" الهوية"، والقوة العسكرية، ونوعية الحكم وتفاعلها الدبلوماسي، في حين يركز (كينث والتز) على العامل الديمغرافي للدولة، وقوتها الاقتصادية والعسكرية، واستقرار نظامها السياسي (رحايلي، 2019: 24-25).

أما (زبينغيو بيرجنسكي) فإنه يركز على معايير محددة في تصنيفه لقوة الدولة ويحصرها في عدة مجالات وهي: المجال العسكري، والمجال الاقتصادي، والمجال التكنولوجي، والمجال الحضاري (شماسنة، 2018: 27).

يرى (بيريجنسيكي) أن قوة الدول تنحصر في عدة مجالات وهي المجال الاقتصادية، والمجال العسكري والمجال التكنولوجي، بالإضافة إلى المجال الحضاري، إذ يرى أن نجاح الدولة في المجال الاقتصادي قد يحفزها من تحقيق درجات متقدمة في المجالات الأخرى، الأمر الذي يوفر لها القدرة في رسم سياساتها الداخلية والخارجية والوصول إلى مكانة تؤهلها من لعب أدوارٍ رئيسة في النظام الدولي

(شماسنة، 2018: 27). ومن هنا وبحسب نموذج (بيريجنسكي) فإن عوامل القوة هي المعيار الأساس الذي يتم من خلالها تقسيم مراكز القوى وهي كما يلي:

**أولاً: المعيار الاقتصادي:** تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تصنيف الدول وأدائها الفاعل في تشكيل مراكز قوى إقليمية أو دولية، حيث أن القدرة الاقتصادية من العوامل المؤثرة في خلق بيئة تفاعلية في الساحة الدولية، وترتبط هذه القدرة بمدى إمكانات الدولة في ممارسة انشطتها التجارية كالتصدير واستيراد السلع والخدمات، بالإضافة إلى قدرتها في تحديد صرف عملتها الوطنية وانضمامه إلى سلة العملات النقدية الدولية ناهيك عن قدرتها في توزيع قوتها الاقتصادية مثل منح المساعدات الاقتصادية أو فرض الحمائية التجارية أو فرض العقوبات والحرمانات والمقاطعات الاقتصادية (معوض، 2019: 18).

**ثانياً: المعيار العسكري:** يرتبط المعيار العسكري بالتقدم التكنولوجي ومدى قدرة كفاءة القيادات المسؤولة وتخطيطها الاستراتيجي، بالإضافة إلى حشد الطاقات البشرية ودعمها لها. فالمعيار العسكري هو الذي يفرق بين الدول التي تمتلك قدرات متواضعة في حيازتها للأسلحة التقليدية، وبين الدول النووية والمقتدمة تكنولوجياً من الناحية العسكرية، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، الصين، من الدول الخمسة المالكة للسلاح النووي. وعلى الرغم من توقيع إتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن الهند قد انضمت لهذا النادي النووي بالإضافة إلى الدول التي بات بمقدورها إنتاج هذا السلاح (زايدي،2019: 141).

إن القوة العسكرية بالنسبة لأي دولة هي صمام الأمان لها وترتكز القوة العسكرية بالنسبة للدولة على قوتها الذاتيه المتمثلة في قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية وعلى كفائتها القتالية ومدى انتشارها، الأمر الذي يعزز من منضومتها الدفاعية ضد أي محاولة هجوم أو تهديد لحدودها أو مناطق نفوذها الإقليمية والدولية ولا تحتاج إلى تحالفات عسكرية أو إبرام اتفاقيات دفاع مشتركة (الحراري، 2015: 95).

**ثالثاً: المعيار التكنولوجي:** وهو المعيار الذي استطاعت الدول من خلاله تطوير ترسانتها التكنولوجية وغزو الفضاء الخارجي عبر إطلاقها للأقمار الإصطناعية مثل

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين واليابان والهند وبريطانيا وفرنسا. كما وأن السباق إلى الفضاء لم يقتصر على غزو الفضاء الخارجي من أجل الحروب السيبرانية مثل عمليات التجسس والحرب اللاتماثلية بل وصل إلى السيطرة على الشركات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعية والفضائيات المتلفزة المؤثرة على ثقافة الشعوب بالإضافة إلى الريادة في تطوير الاقتصاد الرقمي الأمر الذي يسهل تدفق التجارة الرقمية الدولية (بوكابوس، 2019: 10).

**رابعاً: المعيار الحضاري:** وهو المعيار الذي يحدد الخصائص الاجتماعية والثقافية والحضارية التي يتميز بها مجتمع ما عن غيره من المجتمعات السياسية إذ أن ارتباط الجماعات السياسية بإقليم جغرافي معين يضفي عليها طابعاً قيمياً يرتبط بهويتها الوطنية التي تمنع هذه المجتمعات السياسية من التأثر في غيرها من الهويات، وتعتبر العولمة الثقافية "ثقافة التغريب" من الوسائل التي مارستها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على معتقدات الشعوب والعزف على وتر الانفتاح وتذويب مجتمعاتها السياسية (الحراري، 2015: 107).

### 3.2.3 تحولات القوة غداة أحداث 11 سبتمبر 2001

#### 1.3.2.3 مفهوم القوة

تعتبر القوة من المفاهيم الصعبة التي ليس لها تعريف واضح في أدبيات العلوم السياسية، وتعتبر القوة خصلة إنسانية امتزجت بالفكر السياسي حيث أخذت أشكالاً وأبعاداً مختلفة عبر التاريخ، إذ يعرفها (أرسطو) في كتابه السياسة بأنها "تلك الإمكانية التي تتوفر لبعض أفراد المجتمع السياسي المنقسم بطبيعته إلى حكام ورعايا لجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من تلقاء أنفسهم"، ويعرفها (توماس هوبز) بأنها "الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح" (الحراري، 2015: 12).

كما يعرفها (هانس مورجانثو) بأنها قدرة سيطرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين"، ويرى (كارل دويتش) إن القوة هي قدرة السيطرة على الآخرين في صراع ما وتذليل العوائق"، ويرى (جوزيف ناي) أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة (معوض، 2019: 27-30).

أما (ماكس فيبر) فيعرف القوة على أنها "احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بصرف النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال" (الحراري، 2015: 13).

واتساقاً مع ما تقدم نجد أن جميع التعريفات أعلاه تركز على الاتجاه السلوكي من خلال التأثير على سلوك الآخرين، بيد أن هذا التأثير يختلف في التنفيذ فيما إذ كان على شكل إرغام أم على شكل إقناع. وفي هذا السياق يذهب (جوزيف ناي) في كتابه الموسوم "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" في تفسير القوة الإرغامية على نحو ربما يتناغم ورغبات الآخرين، إذ يرى أن امتلاك القوة لا يعني الانتصار فعلياً ويدلل على ذلك من خلال لعبة القفز بقولة ماذا لو تم إرغام الطفل على القفز وتبين أن القفز من هوايات هذا الطفل. هكذا، وبحسب تحليل ناي فأن القوة لا بد أن ترتبط بإدراك مريدها بحيث يكون مريد القوة واعياً ومدركاً للبيئة المحيطة به وفي المجالات التي سيستعمل فيها قوته (ناي، 2007: 21-22).

### 2.3.2.3 مفهوم تحول القوة

يقصد بمصطلح التحول "عدم اعتماد الدولة على عوامل قوتها العسكرية والتحول إلى اعتماد عوامل غير تقليدية مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والإعلام نظراً لطبيعة انتشار هذه العوامل بين مختلف القوى الفاعلة من الدول ومن غيرها" (عطوان ونيسان، 2018: 131).

ويشير مفهوم تحول القوة في أدب العلاقات الدولية إلى "فقدان دولة عظمى مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح متحدٍ صاعدٍ جديد تتنامى قوته بشكل متسارع" (دندن، 2015: 48).

وفي السياق التحليلي لمفهوم تحول القوة نلاحظ أن المرحلة التي شهدها العالم قبل نهاية الحرب الباردة وانفراد كتلتين رئيسيتين بعناصر القوة مكنتهما من التفاعل مع باقي أطراف النظام على أساس توزيع القدرات، حيث كان يتم هذا التوزيع على الدول التي كانت تدور في فلك كل منهما على أساس انفرادهما بعناصر القوة (سليم، 1998: 263).

إذ أن الهرمية الدولية تعتمد بالأساس على المقدرات ونمط توزيعها دوليا ومدى إنعكاس هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية الأخرى، ولأن النظام الدولي الجدد وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 شهد تغيرات كثيرة كظهور مراكز قوى كبرى على الصعيد الدولي مثل: الصين، وروسيا الاتحادية، والهند، والاتحاد الأوروبي واليابان، وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، وتنامي دور القوى الفاعلة الأخرى من غير الدول، جعل كثير من العالم يذهب باتجاه أن النظام الدولي القائم على نمط أحادية القطب بات يشهد نمط التعددية القطبية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وأن نمط الصراع القائم بين أطراف النظام الدولي سيذهب باتجاه العلاقات الاقتصادية والحروب السيبرانية اللاتماثلية، مع السير على نحو حصر الحروب في البيئة المحلية للدول لا سيما وأن التغير قد مس مراكز قوى صغيرة على الصعيد الإقليمي مثل تركيا والسعودية وإيران، كما وأن انتشار الأسحلة النووية بين بعض هذه القوى مثل كوريا الشمالية وإيران سيدفع باتجاه خلق مزيدٍ من الفوضى كون الولايات المتحدة الأمريكية –شرطة عالم– باتت لا تعمل إلا من خلال إجبار الدول على دفع المزيد من المال مقابل حمايتها (عطوان ونيسان، 2018: 136–137).

### 3.3.2.3 مؤشرات تحولات القوة

وفرت التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية منذ 2001–2008 مناخاً مناسباً للقوى الصاعدة، كما وأن مخرجات العولمة الاقتصادية وتحولات القوة ذهبت بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً أمام ظهور قوى كبرى لم تأخذ دورها في النظام الدولي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسلم بوجود هؤلاء الشركاء المنافسون الجدد، حيث اعتمدت هذه القوى الصاعدة على تقويض القوة الأمريكية من خلال توريطها في كثير من حروب الاستنزاف لصالح نموها. وفي هذا المجال يعزو الإعلامي فريد زكريا إن معاناة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في كيفية استرجاع الثقة العالمية بها في ظل تنامي القوى الصاعدة سياسياً، فتحولات القوة ترتب عليها تمكن القوى الصاعدة من تكوين نضمها الإقليمية بما لا يتعارض مع مصالحها الخارجية (كيغلي وشنانون، 2017: 143).

إن تركيز الولايات المتحدة الأمركية على توسعها العسكري المفرط ودخولها في كثير من حروب الاستنزاف على شكل حروب وقائية، جعلها تتراجع في مؤشرات أخرى الأمر الذي خلق بيئة غير متكافئة بين عناصر القوة لديها، فما لبث هذا التفاوت حتى تمخض عنه أزمة مالية أصابت الداخل الأمريكي المعروفة بأزمة الرهونات العقارية – 2008، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بعدم توفر الملاءة المالية لدى المقترضين الأمريكيين (ابو راشد، 2018: 54).

لقد خلفت هذه الأزمة المالية خسائر اقتصادية ضخمة نتج عنها إغلاق الكثير من البنوك الأمريكية وإفلاس الكثير من الشركات قبل أن تصل إلى تعثر النظام الرأسمالي العالمي برمته في كل من الأمريكيتين وأوروبا وأفريقيا وآسيا، ولعل هذه الأزمة المالية أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على تصحيح مسارها الاقتصادي الداخلي، من خلال عدم التركيز على عسكرة سياستها الخارجة بقدر تركيزها على الجوانب الاقتصادية والأمنية (طالب، 2016: 29).

ويشير المؤرخ البريطاني (بول كينيدي) في كتابه الموسوم "نشوء وسقوط القوى العظمى"، أن التوسع الخارجي المفرط للدول العظمى يؤدي إلى تراجع قوة الدولة ونهايتها وليس أدل على ذلك من روما العظمى وبريطانيا العظمى اللتان كان مصيرهما السقوط نتيجة ذلك التوسع، وهذا ما دفعه للتنبؤ بأن الولايات المتحدة الأمريكية بطريقها للسقوط نظراً لتوسعها الخارجي لاسيما بعد احتلالها لإفغانستان والعراق 2001–2003 والتي جاءت في أعقاب أحداث سبتمبر 2001. وعليه فإن مؤشرات تحول القوة هي كما يلي (الخزاز، 2015: 166).

**أولاً: من الناحية السياسية:** وعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية الحرب الوقائية التي مارستها في العراق عام 2003 بحجة امتلاك الأخيرة لأسلحة الدمار الشامل، إلا أنها لم تستطع إيقاف البرنامج النووي لكوريا الشمالية أو إيران لا سيما بعد إعلان كوريا الشمالية عن إجرائها لأول تجربة نووية ناجحة في عام 2006، وهذا ما يؤكد على أن إفراط الولايات المتحدة الأمريكية في تمددها العسكري كان بداية تحول القوة، إدراكاً منها على أن القوة الصلبة ستشكل ضغطاً كبيراً على ميزانيتها الاقتصادية التي تضررت بسبب هذا التوسع (فوكياما، 2007: 236–237).

وفي سياق آخر يتعلق بتفاعل القوى الصاعدة بمحيطها الدولي، إذ تعتبر الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008 وتحديداً ثورات الربيع العربي– الثورة السورية– عام 2011 بداية تحول واضح في ساحة السياسة الدولية، حيث يعتبر الموقف الذي اتخذته كل من الصين وروسيا الاتحادية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الموقف الحاسمة في الحيلولة من التدخل الأمريكي، والانفراد في إتخاذ القرارات الدولية في الثورة السورية، إذ أن استخدامهما لحق النقض (الفيتو) يعتبر من المؤشرات الهامة والدالة على رفض هذه الدول في استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على النظام الدولي وتشير هذه المسألة أيضا إلى اعتراف ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية بوجود شركاء دوليين جدد بات بمقدورهم منافستها بكل المجالات (المصري وعلش، 2016: 455).

**ثانياً: من الناحية الاقتصادية:** تشير الدراسات أن الاقتصاد الأمريكي قد نما في الفترة الممتدة 1980–2004 على نحو 3.2% في حين نما الاقتصاد الصيني بنسبة 9.49% في نفس الفترة، وبلغ حجم الاقتصادي الصيني في عام 2008 حوالي 4.22 ترليون دولار حيث صنف ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تليها اليابان في المرتبة الثانية، وامتلكت الصين حوالي 2 ترليون دولار أمريكي من إحتياطي التبادلات الخارجية (الخزاز، 2015: 164).

إلا أن تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، دفعت البنوك المركزية العالمية في التخلي عن الدولار الأمريكي لصالح اليورو الأوروبي من أجل تخفيف الخسائر التي لحقت بها نتيجة انخفاض قيمة الدولار، أدى إلى فقدان الثقة بالعملة الأمريكية كعملة نقد احتياطية، الأمر الذي خلق نوع من عدم الثقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث نتج عن ذلك تنامي العجز في الميزانية الأمريكية حيث بلغ عجزها المالي في عام 2008 نحو 500 مليار دولار أمريكي ليستمر العجز المالي إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، مما خلف تراجعاً في هياكلها الصناعية والتجارية بسبب انخفاض الطلب على السلع الاستثمارية بين عامي 2008–2009. هكذا، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة دائنة إلى دولة مَدينة في الفترة الممتدة من عام 2002–2008 (ابو راشد، 2018: 56).

**ثالثاً: من الناحية العسكرية:** وعلى الرغم من سياسة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الترشيدية ومحاولته التخفيف من انتشار القوات العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، فإنه ومع وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) لسدة الحكم فقد اعتمد الأخير استراتجية واضحة في هذا الشأن من خلال إطلاقة لشعار "أمريكا أولا" حيث استطاع الرئيس (ترامب) تحويل القوات العسكرية الأمريكية إلى قوات "مؤجرة" إن جاز لنا التعبير كخدمة مقابل أجر، وليس أدل على ذلك من مطالبته كل من اليابان وكوريا الجنوبية بدفع أربعة اضعاف ما كانت تقدمه مقابل الدفاع عنهم ضد الصين وروسيا الاتحادية في منطقة الباسفيك بالإضافة إلى حفظ الأمن في منطقة شرق آسيا، وهذا ما تم تطبيقه فعلياً على دول الخليج العربي أيضاً ضد إيران، ولعل شعار أمريكا أولاً هو إشارة واضحة بإن القوة العسكرية الأمريكية لم يعد من واجبها تحقيق الأمن والسلم الدوليين كما كانت تدعي والذي هو أساساً من وجابات هيئة الامم المتحدة التي باتت يطلق عليها هيئة الأمم الأمريكية (الجزيرة نت، 2019).

وعلى الرغم من تراجع الولايات المتحدة الأمريكية من إقحام نفسها عسكريا في بعض بؤر التوتر التي استنزفتها لصالح تطوير عوامل قوتها الأخرى، إلا أنه حجم إنفاقها العسكري ما زال يحتفظ بالصدراة، في حين الصين مثلاً تعتمد في إنفاقها العسكري على معدل النمو الاقتصادي وعلى حصة ناتجها المحلي الإجمالي، على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تولي القوة العسكرية جل اهتمامها. فبحسب تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن الصين قد ضاعفت من ميزانيتها العسكرية في الفترة الممتدة بين الأعوام 2000–2005 على نحو 1.35 % من ناتجها المحلي الإجمالي كما وبلغ إنفاقها العسكري في عام 2007 بنحو 1.4% من ناتجها المحلي الإجمالي لتحل بذلك المركز الثالث بعد بريطانيا التي أنفقت ما نسبته 3%، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الاولى بنسبة 4.6% من نفس العام (الخزاز، 2015: 165).

ويشير المصدر نفسه أن حجم الإنفاق العسكري الأمريكي وصل إلى 1.8 ترليون دولار عام 2018، أي بزيادة 2.6 بالمئة عن عام 2017 تليها بالمركز الثاني الصين والتي وصل حجم إنفاقها العسكري بنحو 250 مليار دولار أي بزيادة 5 بالمئة

عن عام 2017، وهذا ما عزز مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية جراء هذا الإنفاق المتزايد (المشهد العربي، 2019).

كما وأن ارتفاع الناتج القومي لروسيا الاتحادية خلال الأعوام 2000–2015 بنحو 400 مليار دولار إلى نحو 2100 مليار دولار نتيجية استثمارها لارتفاع أسعار النفط، الامر الذي وفر لها القدرة من زيادة حجم إنفاقها العسكري من 13 مليار في عام 2000 إلى نحو 67 مليار في عام 2015، كما وتم السماح لليابان برفع قدراتها العسكرية الجوية والصاروخية بنحو 1% من ناتجها القومي الإجمالي. أما الاتحاد الأوروبي فهو الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، وغالبية أعضائه أعضاء في حلف الناتو (عطوان ونيسان، 2018: 132–133).

**رابعاً: من الناحية التكنولوجية:** إن التحول الملحوظ عن عناصر القوة التقليدية والاتجاه نحو عناصر أكثر تطوراً غير قابلة للقياس الكمي في التأثير، جعل مسرح العلاقات الدولية في حالة تشهد سباق على نحو تنافسي في إمتلاك القوة التكنولوجية من خلال إطلاق الأقمار الصناعية بغية الحصول على ترسانة عسكرية إلكترونية، والانتقال من مسرح الحروب التقليدية إلى مسرح الحروب اللاتماثلية "حروب سيبرانية"، بالإضافة إلى التجسس الاستخباري من خلال السيطرة على الحواسيب والشبكات الإلكترونية المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، ولعل منع الولايات المتحدة الأمريكية دخول الأجهزة الإلكترونية (هواوي) إلى السوق الأمريكي بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي بحجة أن هذه الأجهزة تحمل مجسات تنصت دلالة واضحة على التحول بهذا الاتجاه (بوكابوس، 2019: 10).

وهنا نجد أن النظام الدولي قد شهد نمطاً صراعياً في التسابق على حيازة عناصر القوة وأن هذا الصراع بين القوى الفاعلة أصبح أقرب ما يكون إلى لعبة صفرية من خلال استنزاف أحد الأطراف لقوة الطرف الآخر، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في النأي بنفسها عن بؤر التوترات الإقليمة والاتجاه نحو استخدام قوتها الذكية لمواجهة قوة الصين الاقتصادية المهددة بتقويض أو زوال هيمنة أحادية القطب (الخزاز، 2015: 167–168).

حيث أن بروز القوى الفاعلة من غير الدول كالتجمعات أو التكتلات الاقتصادية أو حتى الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك من عناصر القوة في جميع المجالات باستثناء القوة العسكرية، ما هي إلا تأكيداً على أن القوة توزعت بين جميع الفواعل الدوليين وعدم انحصارها في يد الدولة فقط. فعلى الرغم من أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في النظام الدولي إلا أن تزايد وزن وتأثير هذه القوى الفاعلة من الدول وغير الدول، ما هي إلا إشارة واضحة على أن ثمة شركاء جدد في النظام الدولي الجديد، وباستطاعتهم التأثير على بنيته ما دامت عناصر القوة هذه تتغير ويعاد انتشارها بصور مختلفة (خنوش، 2014: 196-197).

فالنظام الدولي الجديد على حد وصف (صاموئيل هنتنجتون) هو نظام هجين أحادي متعدد الأقطاب. وعليه فأن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تهيمن على النظام الدولي من الناحية العسكرية، إلا أنه من الصعب أن نحدد فيما إذ كانت وحدة سياسية ما تنفرد بتوزيع عناصر القوة كلها، وهذا ما قد يعطي مؤشراً آخر في أن التباين بالقدرات يجعلنا نرجح القول بإن بنية النظام الدولي أحادية القطب إذا ما اعتمدنا على مؤشر القوة الصلبة، ومتعددة الأقطاب إذا ما ذهبنا نحو توزيع عناصر القوة بشكل عام بين جميع أطراف القوى الأخرى (هيرد، 2013: 34-35).

ومن هنا فإن نافلة القول إن تحول الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه استخدام القوة الذكية نتيجة صعود القوى الكبرى كشف حجم تفاوت القوة النسبي بين هذه القوى الصاعدة وهرم النظام، فالقوة العسكرية على الرغم من أهميتها إلا أنها لم تعد القوة الوحيدة المؤثرة في تحديد طبيعة نمط العلاقات الدولية بقدر تأثير عناصر القوة الأخرى مثل: القوة الاقتصادية، والقوة التكنولوجية، والثقافية، التي تلعب دوراً رئيساً في تحديد الوزن النسبي لقوة الدولة.

### 3.3 الصراع الأمريكي الصيني: الاستراتيجيات والتداعيات

تقل فرصة الصراع عند وجود قوة واحدة فقط تسيطر على رقعة جغرافية ما وتشتد حجم المنافسة عند وجود قوتين أو أكثر على تلك الرقعة الجغرافية. وعلى ضوء النتيجة التي توصلنا إليها أن النظام الدولي يشهد تعددية قطبية، فإن مقدمات البحث تشير إلى أن تفاعلات صراعية ما زالت تنمو على نحو مطرد، إذ أن ظهور قوة

صاعدة مثل الصين منافسة للقوة الأمريكية المهيمنة، دفع الأخيرة إلى خلق بيئة صراعية جديدة من أجل احتواء الصعود الصيني وتضييق الخناق عليه جيوسياسياً واقتصادياً. ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الصراع، وتسليط الضوء على طبيعة الصراع القائم بين تلك القوتين وتداعياته وذلك خلال مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: طبيعة الصراع الأمريكي – الصيني.

المطلب الثاني: تداعيات الصراع الأمريكي – الصيني.

## 1.3.3 طبيعة الصراع الأمريكي – الصيني

### 1.1.3.3 مفهوم الصراع:

هو ظاهرة اجتماعية تنشأ بين طرفين أو مجموعتين عندما تتضارب مصالحهم الشخصية، فظاهرة الصراع تنطبق على الدولة كما تنطبق على الأفراد والجماعات، ويذهب الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه "العلاقات السياسية الدولية" أن الصراع هو "تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول في تطلعاتها وأهدافها". وتختلف مظاهر الصراع وتتنوع أشكاله فقد يكون الصراع سياسياً أو مذهبياً أو اقتصادياً أو حتى حضارياً. ويعد الاحتواء والتهديد والعقاب والحصار والضغط والتحالف والتنازل والتفاوض والمساومة من أدوات الصراع، ولا تدخل الحرب في حسابات الصراع على الرغم من كل توتراته كون الحرب لا تنتهي إلا بحالتين إما بنصرٍ أو هزيمة (مقلد، 1991: 223–224).

ويعرفه (بولدنغ) أنه موقف تنافسي تكون فيه أطراف الصراع مدركة للاحتمالات المستقبلية المتوقعة ويرغب كل طرف بإشغال وضع لا يتوافق ورغبات الطرف الآخر" (ابو كرش، 2017).

وبناءً على ماسبق نستطيع القول إن التحول الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية باتجاه منطقة آسيا الباسفيك الهدف منه احتواء الصين وتهديد حدودها الإقليمية، إذ أن تراجعها عن لعب أدوارٍ كثيرة في منطقة الشرق الأوسط لصالح القوى الصاعدة مثل الدور الصيني والروسي في سوريا وتحديداً الدور الروسي ما هو إلا بقصد الاحتواء، وليس أدل على ذلك من الاستراتيجية الأمريكية

المتعلقة بأمنها القومي لعام 2010 التي تشير إلى ضرورة تعميق الشراكة مع القوى الصاعدة، وتشجيعها على لعب دور أكبر من أجل تحقيق مصالح جميع الأطراف. وعليه فإن هكذا استراتيجية لا يفهم منها سوى احتواء الصين إقليميا وإبطاؤها قدر المستطاع للحيلولة دون صعودها الذي بات يهدد بنية النظام الدولي (مباركية، 2015: 158-159).

### 2.1.3.3 مظاهر الصراع:

تيقظت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي من محاولة الصين في توسيع نفوذها وسعيها في أن تكون في مصاف القوى العظمى، حيث خصصت مراكز أبحاث استراتيجية متخصصة لتحديد كيفية احتواء الصين، ولا يخفى على أحد أن الصراع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هو صراع سياسي قائم على كيفة الحد من دخول الصين كقطب جديد لديها من عناصر القوة ما يؤهلها إلى التأثير على النظام الدولي السياسي والاقتصادي (الهواس، 2018: 19). وعليه فإن مظاهر الصراع هي كما يلي:

**أولاً: صراع سياسي:** سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي أن تحد من ظهور القوى الصاعدة، ولما استشعرت بخطورة القوة الصينية سارعت في بداية الأمر أن تفرض إرادتها السياسية على الصين من خلال عدة مواقف من أهمها: تفتيش السفينة الصينية في بحر الصين بحجة أنها تحمل رؤوس نووية تنوي إرسالها إلى إيران الأمر الذي اعتبرته الصين خرقاً لمبادئ القانون الدولي، وتكررت سياسة التحجيم أيضا عندما قصفت القوات الأمريكية السفارة الصينية بطريق الخطأ في بلغراد عام 1999، ناهيك عن إتهام الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الصين عام 2008 أنها تتعمد تخفيض عملتها لزيادة صادراتها (علي، 2019).

**ثانياً: صراع اقتصادي:** حيث أن الصراع القائم حالياً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين هو صراع اقتصادي بحت، فمنذ أن تبنت الصين سياستها الإصلاحية في عام 1978 ومعدل نموها الاقتصادي يتزايد بشكل ملحوظ، وتعاظمت هذه القوة الاقتصادية بشكل لافت لا سيما بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة

العالمية في عام 2001، مما أدى ذلك إلى خلق تفاوتاً كبيراً في عناصر القوة الأمريكية، ولا يخفى على أحد أن تعليق قبول عضويتها الذي تقدمت به منذ عام 1986 كان متعلقاً بتنظيم القواعد والقوانين المتعلقة بالأجانب وحقوق ملكيتهم الفكرية، بالإضافة إلى عدم الإلتزام بالديمقراطية واحترامها لحقوق الإنسان كما أشارنا سابقاً (شينخوا، 2018).

إلا أنها وبعد انضمامها تمكنت من تغيير خارطة العالم الاقتصادية لا سيما وأنها استفادت من مخرجات العولمة الاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه تداعيات اقتصادية تراها الولايات المتحدة أنها قد ألحقت الضرر بها وذلك لعدة أسباب منها (ماهو، 2018):

أ. إن انتهاج الحكومة الصينية استراتيجية الاستثمار حفز الشركات متعددة الجنسيات بالاتجاه شرقاً نحو الاستثمار الخارجي في الصين نظراً لرخص الأيدي العاملة، بالإضافة إلى توفيرها بيئة استثمارية مناسبة لهذه الشركات.

ب. انخفاض قيمة عملتها مكنها من زيادة قدرتها الإنتاجية وغزوها للأسواق العالمية، وهذا ما دفع كثير من المستهلكين للتوجة نحو المنتجات الصينية نظراً لأسعارها المناسبة مقارنة مع المنتجات الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص.

ج. مطالبة الصين الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل مُلح أن تغير من سياستها الاقتصادية وسيطرتها على مؤسسات بريتون وودز الاقتصادية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

د. اتجاه الصين إلى إنشاء تجمعات اقتصادية كمنظمة شنغهاي وتجمع دول البريكس، نظراً لعجز قيام النظام الاقتصادي الدولي من القيام بواجباته التجارية والمالية والنقدية، الأمر الذي تراه الصين أنه سيزيد من الأزمات المالية العالمية.

**ثالثاً: صراع تكنولوجي:** يدور الصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول الملكية الفكرية، فمنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 وأصابع الإتهام توجه نحو الصين بسبب الإدعاءات المتعلقة بانتهاك الصين لحقوق

التأليف وقانون العلامة التجارية والتجاوز على خصوصية الشركات الاستثمارية المتواجدة على أرضيها وسرقة ملكيتهم الفكرية، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تسيطر على تكنولوجياً هذه الشركات لحسابها بل تجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك حتى وصل إلى حد التجسس وقرصنة أسرار الشركات التكنولوجية المتواجدة خارج أراضيها عبر التسلل إلى معلوماتها، وتشير الإحصائيات الأمريكية أن حجم التجاوزات المتعلقة بسرقة الملكية الفكرية منذ عام 2013 وحتى عام 2017 تقدر بنحو 1.2 تريليون دولار أمريكي (غروسمان، 2019).

### 3.1.3.3 استراتيجيات الصراع

**أولاً: الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين:** إن تنامي قوة الصين بشكل ملحوظ وبروزها كقوة كبرى بات يهدد همينة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وهذا ما دفعها إلى تقوية علاقاتها مع حلفائها اليابان وكوريا الجنوبية. وفي ظل التنامي الاقتصادي الصيني الملفت أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في عام 2011 عن "استراتيجية محور آسيا" لاحتواء الصين كونه مركز العالم قد انتقل نحو آسيا والمحيط الهادئ. وركزت هذه الاستراتيجية إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية مع دول الآسيان، كما وتم توقيع معاهدة التجارة الحرة عبر الهادئ في عام 2015 التي ضمت دول المنطقة باستثناء الصين لمواجهة تعاظم قوتها الاقتصادية والعسكرية (الهواس، 2019: 19).

فلم تغب استراتيجية السيطرة على المفاتيح البحرية عن الذهنية الأمريكية حيث عملت على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول جنوب شرق آسيا ودول آسيا المحيط الهادئ سنغافورة وأندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية واليابان، والعزف على وتر النزاعات الحدودية بين الصين واليابان وتايوان والهند، الأمر الذي من شأنه خلق فوضى إقليمية (رحايلي، 2019: 121).

كما ووقعت إتفاقية مع فيتنام تقضي إلى إنشاء خمسة قواعد عسكرية بالإضافة إلى قواعدها العسكرية المنتشرة في كل من اليابان واستراليا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند (علي، 2019).

إن مثل هكذا استراتيجية الهدف منها السيطرة على بحر الصين بشقية الشرقي والجنوبي مضيق ملقا الذي يعتبر شريان التجارة الدولية، بقصد تطويق الصين جيوسياسيا والحد من قوتها الاقتصادية وقطع امداداتها الطاقوية. وهذا ما دفع الصين إلى تبني استراتيجية بديلة من خلال إنشاء مبادرة الحزام والطريق محاولة منها لفك هذا الحصار الجيوسياسي الذي فرض عليها (حرزلي، 2019: 86-87).

**ثانياً: الاستراتيجية الصينية في مواجهة الصراع:** في الوقت الذي ذهبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق الصين جيوسياسياً والتطرق إلى مسألة تعامل الصين مع مسألة الأقليات في إقليم التبت، إنتهجت الصين استراتيجية حسن الجوار حيث سعت في عام 1991 إلى تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع كل من فيتنام والهند، كما وعززت علاقاتها مع باكستان، بالإضافة إلى اعترافها بكوريا الجنوبية في عام 1992. كل هذا إدراكاً من القيادة الصينية أن التحول نحو العالمية يتطلب الحصول على قوة إقليمية تخولها من المشاركة في تشكيل بنية النظام الدولي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ما تربط مسألة حقوق الإنسان في علاقاتها التجارية مع الصين، إذ أن هذا الربط تستخدمه واشنطن كوسيلة ضغط على بكين من أجل الحد من سياستها الاقتصادية الضارة بالتجارة الأمريكية. غير أن رفض الصين المدعوم بالرفض الروسي حول انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وسيطرتها عليه من خلال توسيع الحلف الأطلسي، يعبر عن استراتيجية واضحة لن يتم التراجع عنها البتة لا سيما وأن الصين ترفض سياسة التدخل في شؤون الآخرين (فهمي، 2000: 20-29).

وتعتمد الصين على دبلوماسيتها الناعمة في سياستها الخارجية، فهي تحرص أن تحفاظ على آمن المنطقة إقليمياً للحيلولة دون نقل أي فوضى إلى بيئتها الداخلية، وتجسد ذلك من خلال السيطرة على مناطق النزاع مع اليابان حول بعض الجزر في بحرها الشرقي، ناهيك عن طريقة تعاملها مع تايوان كنظام يحكم تحت مظلتها كي

تضمن أن لا تحصل على اعتراف دولي بها. وفي ذات الوقت يكمن التخوف الصيني من طلب تايوان يد المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ربما يترتب عليه إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على التراب التايواني، لا سيما وأنها تتمتع بنظام رأسمالي وثقافة غربية تتوافق مع السياسة الأمريكية الرأسمالية حيث تشكل هذه النقطة خنجراً في خاصرة الصين (الزيات، 2019).

وعلى الرغم من التقدم البطيء الذي تحرزه الصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تبنت وضع استراتيجيات بديلة طويلة الآمد تمثلت في الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق عام 2013 والتي سينتهي العمل بها في عام 2039، كما وأنشأت قواعد عسكرية في كل من جيبوتي عام 2017 وباكستان عام 2018، ناهيك عن بناء جزر اصطناعية في – براستلي – بحر الصين مجهزة عسكرياً للدفاع عن مجالها الحيوي (علي، 2019).

حيث أن مبادرة الحزام والطريق مولت أكثر من 900 مشروع اقتصادي في العديد من دول العالم وبتكلفة بلغت نحو 1.4 ترليون دولار أمريكي، أي أن هذا المشروع العابر للقارات يوازي 12 ضعف خطة مشروع مارشال الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (عيادي، 2019: 1–2).

### 2.3.3 تداعيات الصراع الأمريكي – الصيني

**1.2.3.3 تداعيات سياسية:** إن الصراع القائم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تمخض عنه تداعيات على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الدولي وهي:

**أولاً: على الصعيد الإقليمي:** إن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين من خلال إثارتها لمسألة النزاعات الحدودية بين الصين ودول الجوار مثل الهند وتايوان واليابان، مقابل تعزيز دورها الدبلوماسي والتجاري مع دول جنوب شرق آسيا المعروفة "باستراتيجية المحور" بهدف فرض حصار جيوسياسي من شأنة تقويض قوة الصين الاقتصادية، والدفع نحو إجهاض هيمنتها الإقليمية عبر السيطرة على مضيق ملقا وقطع امدادات الصين التجارية والطاقوية (طالب، 2019: 29).

وهو ما دفع الصين بالاتجاه نحو سياسة أكثر توازناً وعقلانية من خلال إنشاء طرق بديلة من أجل إنقاذ تجارتها الدولية وتأمين مصادر طاقوية جديدة لها، وتعرف هذه الطرق بمبادرة الحزام والطريق والتي هي مدار بحثنا، ولم يخلو الأمر من ذهاب الصين باتجاه العسكرة في محيطها الإقليمي لغايات دفاعية تحسباً من أي طارئ على الرغم من أنها تحرص على النأي بنفسها من الوقوع تحت براثن المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية (الموسوي، 2019: 51).

**ثانياً: على الصعيد الدولي:** إن السياسة الخارجية الصينية التي تعتمد على روح التعاون وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ولد نوعاً من الاحترام على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسرف بالتدخل في شؤون الآخرين تحت غطاء تحقيق الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي ولد شعوراً لدى كثيرٍ من الدول أن الصين لن يكون لها أية أطماع توسعية في المستقبل في حال وصولها لمرحلة القطبية سياسياً. إن هكذا سياسة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية تقويضاً لهمينتها السياسية لا تريد أن تخسرها كما خسرت هيمنتها الاقتصادية لصالح الصين. وليس أدل على ذلك من تفعيل الصين دورها في مجلس الأمن واستخدامها لحق النقض (الفيتو) في عام 1997 ولأول مره منذ 25 عام ضد الخطة الأمريكية التي تقضي بإرسال 155 مراقبا دوليا لمتابعة ملف إتفاق السلام في غواتيمالا، فقد اعتبرت الصين أن موافقتها على هكذا مشروع قد يتعارض مع سياستها في تايوان وبهذا يكون حجة عليها امام الرأي العام الدولي (فهمي، 2000: 23).

وتكرر استخدام الصين لحق النقض (الفيتو) في عام 2011 على أثر محاولة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا من أجل التعجيل في إنهاء أزمتها (المصري وعلوش، 2016: 455).

### 2.2.3.3 تداعيات اقتصادية:

على الرغم من كل المحاولات الأمريكية الرامية إلى تكبيل الصين اقتصادياً، إلا أن الصراع الاقتصادي المحتدم بين الطرفين قد خلف تداعيات اقتصادية على صعيد الداخل الأمريكي وعلى الصعيد الدولي أيضاً وهي:

**أولاً: على صعيد الداخل الأمريكي:** على الرغم من اعتماد كلا الطرفين على بعضهما من الناحية الاقتصادية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز في الحد من فوائض الصين المالية والتجارية من خلال فرض المزيد من الضرائب الجمركية- حمائية تجارية- على منتجاتها التجارية كما فعلت ذلك من قبل على اليابان في نهاية الثمانينات. وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا الإجراء الحمائي معالجة ميزان مدفوعاتها التجاري وحماية أسواقها من سياسة الصين الإغراقية، ناهيك عن حماية هياكلها الصناعية والتجارية والحفاظ على ملكية شركاتها الفكرية وبراءات الاختراع (المجالي، 2020: 164).

لقد بلغت قيمة التعريفات الجمركية التي فرضتها على المنتجات الصينية نحو 360 مليار دولار، مما تسبب في تراجع الصادرات الصينية بنسبة 16% أي بمعدل 44.4 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت حجم التعريفات الجمركية التي فرضتها الصين على المنتجات الأمريكية بنحو 110 مليار دولار، الأمر سبب في كثير من الخسائر على صعيدها الداخلي الأمريكي ولا سيما في القطاع الزراعي والصناعي وعلى قائمة أسعار المواد الاستهلاكية (محمود، 2019).

**ثانياً: على الصعيد الدولي:** أدت موجة الصراع تلك إلى تراجع معدلات النمو في كثير من القطاعات على الصعيد الدولي، ناهيك عن عدم استقرار الأسهم في سوق البورصات العالمية نتيجة الاختلال الناجم عن زيادة العرض على حساب الطلب، وتعتبر الأسواق النفطية أكثر المتضررين نتيجة انخفاض الطلب على النفط (محمود، 2019).

خلاصة القول إن النظام الدولي الجديد يعتمد على مدى القدرة في توزيع عناصر القوة التي كانت تتركز بيد قطب واحد مهيمن "قائد النظام" وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فظهور القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين جاءت نتيجية التفاوت في حيازة عناصر القوة، إذ أن تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فقدانها لعناصر القوة الشاملة، جاء نتيجة إفراط الولايات المتحدة الأمريكية في توسعها العسكري واستخدامها استراتيجية الحرب الوقائية، بالإضافة إلى أن الدول غير الراضية عن النظام الدولي مثل الصين ما زالت تحاول أن يكون لها دوراً في النظام الدولي الجديد. كما وأن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لهكذا استراتيجيات، مثل السماح للقوى الصاعدة في أن يكون لها دوراً في الساحة الدولية، بالإضافة إلى سياسة الاحتواء التي تمارسها على الصين ومحاصرتها جيوسياسياً واقتصادياً، ما هي إلا دلالة واضحة على تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل تنامي وتفوق القوة الاقتصادية الصينية عليها.

## الفصل الرابع

## التحولات الاقتصادية الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

تشكل النظام الاقتصادي الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وشهد عدة تطورات مست أركانه جعلته يتسم بالدينامية، وظلت هذه السمة تلازمه منذ نهاية الحرب الباردة وحتى وقتنا الحاضر. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية وهي كما يلي:

**المبحث الأول: النظام الاقتصادي الدولي: المفهوم، السمات، التطور.**

**المبحث الثاني: الأحادية القطبية للنظام الاقتصادي الدولي نقاط الضعف والقوة.**

**المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة.**

### 1.4 النظام الاقتصادي الدولي: المفهوم، السمات، التطور

سنتطرق في هذا المبحث على توضيح القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التعرف على مفهوم النظام الاقتصادي الدولي، ومراحل تطوره، والإشارة إلى أهم سماته وهي على النحو التالي:

#### 1.1.4 مفهوم النظام الاقتصادي الدولي:

يشير اصطلاح الاقتصاد الدولي إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الوحدات السياسية ولأول مرة في القرن السادس عشر، وهي المرحلة الرأسمالية التجارية التي ازدهرت فيها التجارة الدولية إلى أن وصلت إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والبدء في التعاملات النقدية (عبد الحميد، 2003: 17)، الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم التدفقات التجارية، حيث استلزم ذلك البحث عن أسواق لتصريف الإنتاج من خلال اللجوء إلى التوسع الاستعماري (نجم الدين، 1984: 10).

فقد انطوى مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية على نحو معين، بغرض ترتيب العلاقات بين الأجزاء التي يتكون منها النظام الاقتصادي الدولي (عبد الحميد، 2003: 16).

ويعرف النظام الاقتصادي الدولي "مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة" (قطاطشة، 2013: 20).

وهنا لا بد لنا أن نفرق بين النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي، إذ أن النظام السياسي يقوم على مبدأ المساواة بين الدول على المستوى الوظيفي، فقد انضمت الكثير من الدول بعد الحصول على استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة حيث تتساوى جميعها في الأصوات، في حين أن النظام الاقتصادي الدولي يقوم على مبدأ رأسمالي أي أن أصوات الوحدات السياسية الدولية تلك تُحدد بحسب حصة أو مساهمة كل منها في صندوق النقد الدولي (البلاوي، 2000: 30).

### 2.1.4 مصادر النظام الاقتصادي الدولي:

يعتمد النظام الاقتصادي الدولي على عدة مصادر وهي: مجموعة الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والتكتلات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي ترتبط أساساً بنُظم نقدية وتجارية معينة تفضي إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي. وهذا ما يدفعنا للقول أن النظام الاقتصادي الدولي يقترن بالتدفقات المالية العابرة للحدود القومية، الأمر الذي يعطيها الصفة العالمية التي بدأت ملامحها تظهر مع بداية التسعينات (عبد الحميد، 2003: 16).

### 3.1.4 تطور النظام الاقتصادي الدولي:

خلّفت الحرب العالمية الأولى جملة من الخراب الذي عم أرجاء أوروبا، وما نتج عنها من اختلالات كانت أهمها التخلي عن قاعدة الذهب وإصدار العملة الورقية لمواجهة تحديات الحرب، إلا أن فرض القيود على التجارة الدولية وعوامل أخرى مثل الثورة البلشفية أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (البلاوي، 2005: 11).

حيث أفضت هذه الحرب إلى مزيد من الدمار وانهيار الاقتصاد الأوروبي، وسعت هذه الدول إلى الاستفادة من هذه التجارب القاسية التي مرت بها وكان لا بد من العمل على الإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار أوروبا من خلال مشروع مارشال الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة 1948-1951، وذلك من أجل

تحقيق هدفين رئيسين، تمثل الهدف الأول بتخلص الولايات المتحدة الأمريكية من فوائضها الإنتاجية من خلال هذا المشروع، وانحصر الهدف الثاني في إضعاف الجنيه الإسترليني كاحتياطي نقدي من خلال زيادة الاهتمام بالدولار الأمريكي في التعاملات التجارية الأوروبية، الذي كان يتمتع بالثقة خاصة وأن الدول الأوروبية في تلك الفترة كانت تعتمد على الصادرات الأمريكية (الحجار، 2003: 148). وعليه فإنه سيتم التطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي طور التكوين من خلال مرحلتين هما:

### 1.3.1.4 مرحلة ما بعد العالمية الثانية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية بداية تكوين النظام الاقتصادي الدولي وتماهت التغيرات الآخذة إلى الاستقرار نحو ترسيخ مبادئ الليبرالية الرأسمالية ومن أهم هذه التغيرات التي اصابت النظام الاقتصادي الدولي هي:

**أولاً: إنشاء المؤسسات الاقتصادية:** لقد جاء المؤتمر المالي والنقدي الذي انعقد عام 1944 في ولاية نيوهامبشير الأمريكية بحضور ممثلين عن 44 دولة، بهدف وضع أسس وقواعد تلائم النظام النقدي العالمي، حيث تمخض عنه إنشاء أول تكتل اقتصادي دولي يتكون من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبدآ العمل رسميا في عام 1947 بعد أن وقعت 28 دولة على هاتين الاتفاقيتين في 27 ديسمبر 1947 (صالحي، 2004: 49).

وانصرفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إعطاء المؤسسات الاقتصادية أدواراً اقتصادية كبيره فيما بينها لتسهيل عملية ضبط التعامل مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم، وإزالة التشوهات الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. حيث انفرد صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي من خلال ربط سعر الدولار بالذهب وتحويله إلى الذهب بالإضافة إلى تحديد سعر صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الدولار أو الذهب، في حين اهتم البنك الدولي في إدارة النظام المالي الدولي من خلال تقديم القروض وإعادة الإعمار في البلدان التي تضررت جراء الحرب

العالمية الثانية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في بلدان الدول الأعضاء ونقل الموارد الضرورية إلى البلدان الأقل نمواً، أما الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) 1947، اقتصر عملها على سكرتارية الجات التي تعرض لها ميثاق هافانا 1948 فقد اهتمت بالمشكلات التجارية الدولية (قطاطشة، 2013: 43).

كما واهتمت سكرتارية الجات التي مرت بثمان جولات من المفاوضات منذ 1947– 1994 قبل أن يتم الإعلان عنها كمنظمة تجارية رسمية عام 1994 بالدعوة إلى تحرير التجارة الدولية، والتخفيف من القيود المفروضة على التجارة الدولية مثل القيود الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة، والتركيز على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في معاملاتهم التجارية من خلال "سياسة شرط الدولة الأولى بالرعاية"، أي أن الميزة التجارية التي تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى لا بد أن تطبق تلقائياً على الدولة الأخرى وعدم اللجوء إلى سياسة الإغرق (الحجار، 2003: 224).

ولا عجب أن رفضت الكتلة الشرقية الانضمام لمؤسسات بريتون وودز خوفاً من فرض الكتلة الغربية أيديولوجيتها الرأسمالية التي تتعارض معها، حيث استأثرت الدول الرأسمالية على النصيب الأكبر من حصص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أعطاها ذلك حق السيطرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ نشأته وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية كونها العضو الأكثر مساهمة (البلاوي، 2005: 30).

وكانت حصص دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تحسب على أساس نسبة اكتتاب كل دولة في الصندوق، الأمر الذي يمنحها القوة التصويتية والإمكانية المتاحة لاستخدام حقوق السحب، حيث كان الدول الأعضاء يدفعون 75% بعملتهم الوطنية و25% من الحصة المتبقية ذهباً، إلا أنها تعدلت فيما بعد ليصبح كل عضو يدفع 75% بعملته الوطنيه و25% بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل أو الاستخدام، وتُحدد حصص الاكتتاب المبدئية لكل دولة تريد الانضمام على عدة متغيرات اقتصادية مثل: الانفتاح الاقتصادي، والدخل القومي واحتياطي، النقد القابل للتحويل وميزانها التجاري الذي يعتمد على صادرات الدولة وارداتها. حيث تتم مراجعة حصص الأعضاء كل خمسة أعوام، وتحدد القوة التصويتية – الفيتو– على أساس أن لكل دولة

عضو صوتاً مستحقاً يضاف إليه صوتاً واحداً مقابل كل 100 الف وحدة سحب خاصة. وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر من مجموع الحصص حيث بلغت حصتها 17% مما أعطاها ذلك القدرة على التحكم والاعتراض (الفيتو) ضد القرارت التي لا تخدم مصالحها الوطنية (صالحي، 2004: 57-59).

**ثانياً: انهيار نظام بريتون وودز:** ومع بداية استعادة القوى الصناعية مراكزها الاقتصادية مثل ألمانيا الغربية واليابان، تراجعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية الإنتاجية نتيجة حربها في فيتنام 1955-1975، الأمر الذي جعل اقتصادها أقل قدرة على المنافسة وانخفض مستوى دخل الفرد الأمريكي انخفاضاً ملحوظاً، حيث عمدت هذه القوى إلى تقديم الدعم المالي للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التراجع الحاد في ميزان المدفوعات الأمريكي وما رافقه من اختلالات في توازن أسعار صرف العملات تسبب في عدم انسجام الدولار مع باقي العملات الأساسية حيث تراجعت الثقة بالدولار وهذا ما زاد من الفوضى في أسواق الصرف الأجنبي، الأمر الذي بات يهدد بانهيار النظام النقد الدولي، فما كان من الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) إلا أن اوقف ربط الدولار بالذهب، بالإضافة إلى فرض ضرائب إضافية على صادرات الدول من أجل إجبار كل من اليابانيين والأوروبيين على إعادة تقييم عملاتهم الوطنية مقابل الدولار وتحديد الأجور والأسعار من أجل إيقاف التضخم الأمريكي، حيث تمخض عن هذه الإجراءات تخفيض قيمة الدولار بحسب إتفاقية (سميثونيان) 1971، وبهذا يكون الرئيس (نيكسون) قد نجح في تحقيق أهدافه من خلال هذه الاتفاقية، إلا أنه في الحقيقة قد وجه ضربة قاسية لنظام بريتون وودز من خلال إفساده للعلاقات الاقتصادية في بين القوى المهيمنة بالإضافة إلى فك الإرتباط بين الذهب والدولار (غيلبن، 2004: 179).

**ثالثاً: أزمة الطاقة 1973:** إن تعويم أسعار الصرف وتحكم دول الأوبك في أسعار النفط ومنعه عن الدول المؤيدة لإسرائيل، سبب في أزمة اقتصادية عالمية في الطاقة عام 1973 وهو ما أعتبر بمثابة ضربة آخرى قاسية لنظام بريتون وودز لا بل إنهياره، حيث أن هذه الإجراءات أجبرت الدول الرأسمالية بالدخول في حوار مع الدول النامية بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي يكون أكثر عدلاً. وبالفعل سعت دول عدم الإنحياز

أن جعلت هذه القضية تُطرح من خلال عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 والتي أسفرت نتائجها عن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بموجب القرار رقم "3201" حيث وضع برنامج عمل له بحسب القرار رقم "3202"، وتضمن البرنامج تقديم عدة حلول مثل مشكلات المواد الخام والمواد الأولية وتمويل وتنمية التعاون بين الدول النامية ومساعدة الدول على ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية ونقل التكنولوجيا وفرض مزيد من الرقابة على الشركات متعددة الجنسيات (عبد الحميد، 2003: 22-24).

ولما انقسم النظام الاقتصادي الدولي إلى قسمين: تمثل الأول بدول الشمال الرأسمالية الغنية، والقسم الثاني دول الجنوب المستهلكة والمصدرة للنفط فقط، بدأ الحوار في ديسمبر 1975 وركزت على إصلاح النظام النقدي وقضايا الطاقة، ثم تبعه مؤتمر نيروبي بكينيا (إنكتاد الرابع) عام 1976 الذي ضم وزراء الدول السبع والسبعون، حيث تم تناول قضيتين رئيسيتين وهما: قضية المواد الأولية، وقضية المديونية الخارجية لهذه الدول النامية. إلا أن الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية قد عارضت التدخل في قوى السوق، وأصرت على التفاوض مع هذه الدول النامية بشكل منفرد وليس على أساس جماعي، في الوقت الذي وقفت به فرنسا موقفاً وسطاً (قطاطشة، 2013: 116).

وشكلت هذه الأزمات بالإضافة إلى حرب فيتنام وأزمة الغذاء عام 1970 وأزمة الطاقة 1973 وأزمة المديونية الخارجية عام 1982، انطلاق مرحلة مختلفة عما نودي بها في البداية، الأمر الذي زاد من تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول النامية، والاتفاق على تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي وعدم منح هذه الدول النامية أي تمويل إلا بعد موافقة المنظمة الأخرى استناداً لمبدأ المشروطية الدولية المتبادلة، فضلاً عن وصول الرئيس السوفيتي السابق (غورباتشوف) 1986 واتباعه إلى سياسة البروسترويكا والجلاسونست والدعوة إلى نظام دولي جديد يقوم على أساس التعاون التعاون الاقتصادي، والاعتماد المتبادل بعيداً عن الأسس الأيديولوجية (البيلاوي، 2005: 49-50).

وجدير بالذكر أن الميزان التجاري الأمريكي بدأ بالتراجع مع وصول الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان) لسدة الرئاسة 1981–1989 بعد أن حقق فائضاً تجارياً عام 1980، حيث بلغ العجز التجاري الأمريكي نحو ثمانية مليار دولار واستمر العجز بالتنامي حتى بلغ نحو 113.6 مليار دولار عام 1985، وبهذا تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من بلد دائن إلى بلد مَدين نتيجة اقتراضها من المصادر المحلية والخارجية، محاولة منها لسد العجز وإنقاذ صناعاتها التي تراجعت نسبياً أمام الصناعات الأجنبية المنافسة (العيساوي، 2018: 4).

وهنا لا بد من الإشارة إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي: الحرب الفيتنامية، والأمر المتعلق بتمويل اليابان للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أزمة الطاقة. وعليه فإن الحرب الفيتنامية قد أثبتت أن اللجوء إلى القوة العسكرية ليست الوسيلة ذات الفعالية العالية في تأكيد السلطة الاقتصادية، أما فيما يخص تمويل الدول الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية فهي لم تقدم على ذلك إلا لأنها لا ترغب في لعب أدوار من شأنها أن تدفع بها إلى الهيمنة لا سيما وأنها ضاقت الأمرين في الحرب العالمية الثانية، وهو ما دفعها إلى الاهتمام بشؤونها الداخلية وتنمية هياكلها الاقتصادية والتجارية. أما فيما يتعلق بأزمة الطاقة فيمكننا القول إن القوة العسكرية ليست القوة الوحيدة التي يمكن بها الضغط على إرادة القوى الأخرى وليس أدل على ذلك من استخدام الدول العربية الطاقة كقوة ضغط من أجل تحقيق أهدافها المرجوة.

### 2.3.1.4 مرحلة ما بعد الحرب الباردة

يعتبر سقوط الأيديولوجية الاشتراكية وخطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب عام 1991 بداية الإعلان عن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهذا ما يعني هيمنة رأس المال على النظام الاقتصادي الدولي الجديد وإنتصار اقتصاد السوق. وتضمن النظام الاقتصادي الدولي الجديد جملة من التغيرات الرامية إلى سيادة آليات السوق وحرية رأسمال المال والديمقراطية. ولعل من أهم سمات هذه المرحلة، السير نحو عولمة الاقتصاد ليشمل كل وحدات الاقتصاد الدولي، والتحول نحو الخصخصة والتخلي عن اقتصاد الأوامر الحكومية من خلال سيادة اقتصاد السوق (عبد الحميد، 2003: 27–29).

ولم تنفك النظرة حول تقسيم العالم من منظور آخر ففي الوقت الذي كانت أغلب دول العالم الثالث تفتقر للتكنولوجيا والقدرة التصنيعية، كانت الدول المتقدمة بحاجة للمواد الخام، وعلى هذا الأساس انفردت القوى الصناعية المركزية في المقدمة من الناحية التكنولوجية، ثم تلتها القوى الصناعية حديثة التصنيع مثل دول شرق وجنوب شرق آسيا وبعض دول أوروبا الشرقية، في حين بقيت دول العالم الأخرى النامية ترزح تحت وطأة سياسة الاستهلاك وسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي المفروضة عليها من قبل مؤسسات بريتون وودز (المجالي، 2020: 38).

ويعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في مؤتمر مراكش 1994 من أبرز التطورات التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والتي جاءت بعد سلسلة من الجولات الطويلة أشهرها جولة الأورغواي 1986–1994 لتحل بذلك محل سكرتارية الجات، فقد شكل إنشاؤها إيذاناً للدعوة وبشكل صريح إلى حرية التجارة الدولية في جميع المجالات السلعية، والفكرية، والصناعية، والخدماتية. وبهذا يكون النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد اكتملت أركانه التي باتت تقوم على الثالوث المكون من: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (المجالي، 2013: 51).

كما ودعت إلى إلغاء القيود الكمية وهو ما يعني أن تصبح الرسوم الجمركية فقط هي الأداة المسموح بها في السياسة التجارية بعيداً عن الرسوم الكمية المباشرة التي يسعى الجميع إلى إزالتها، وتعتبر الحمائية التجارية نوع من أنواع القيود على التجارة العالمية، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أول من ابتدعها لتجنب سياسات الدول الإغراقية؛ وذلك لأن الشرط الوقائي في اتفاقية الجات يجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا شكلت الواردات تهديداً للصناعة الوطنية، وقد انتهت جولة أوروغواي إلى ضرورة إنهاء الحمائية التجارية الجديدة "الإجراءات الرمادية" خلال مهلة محددة (عبد الحميد، 2003: 72–74).

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست هذا النوع من القيود على صادرات اليابان السلعية مثل السيارات والمنتجات الإلكترونية، في الوقت الذي

اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية خرقاً من الجانب الياباني لاتفاق أشباه المواصلات المعني بالملكية الفكرية المبرم بين الدوليتين عام 1986 (العيساوي، 2018: 3).

ولم يقتصر التطور على تحرير التجارة في مجال السلع الصناعية بل تجاوز ذلك ليصل إلى تحرير السلع الزراعية والصناعية مثل المنسوجات والملابس، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات. وهذا يدفع للقول أن التحول التجاري الذي أصبح معمولاً به بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، أصبح أكثر شمولاً عما كان معمولاً به قبل هذا التاريخ (عبد الحميد، 2003: 74).

وفي الوقت الذي غضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن تنامي اقتصادات القوى الصاعدة كالصين بالإضافة إلى حلفاءها الرأسماليين الاتحاد الأوروبي واليابان، انعكس ذلك عليها، وتفاقم الخلاف بين الدول المتقدمة وبدى ذلك واضحاً بعد فشل مؤتمر سياتل عام 1999، ولعل من أسباب فشل هذا المؤتمر سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحرير القطاع الزراعي الأمر الذي رفضته دول الاتحاد الأوروبي كونه يترتب عليه تحمل إلتزامات تغير من السياسة الزراعية للدول الأعضاء. وارتفعت وتيرة الخلاف ببين هذه الدول المتقدمة بعد أحدث 11 سبتمبر 2001 نتيجة الركود الاقتصادي الذي واكب تلك الفترة، فما لبثت حتى تصاعد الخلاف مرة أخرى بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية عام 2002، عندما فرضت الأخيرة رسوم جمركية وصلت نحو 30% على الصلب والحديد والذي اعتبر مبالغة في قوانين الإغراق السوقية التي اتخذتها الولايات المتحدة لتحمي منتجاتها المحلية. وهذا ما يجعلنا نقول إن الصراع على الهيمنة يلعب دوراً رئيساً في التأثير على نمط العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة داخل أروقة منظمة التجارة العالمية، ويظل أقل حدة من الصراع بينها وبين الدول النامية (المجالي، 2013: 98-99).

وتجدر الإشارة هنا إلى المادة رقم "19" من اتفاقية الجات التي تقضي بحق الدولة المستوردة في حماية اقتصادها الوطني إذا شعرت أن الواردات من الدول الأخرى قد تضر في اقتصادها، وتعتبر هذه الإجراءات مؤقتة. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى تفعيل قوانينها الداخلية والتي تقضي بفرض القيود التجارية من خلال قانونها التجاري الداخلي المعرف "بسوبر 301" وهو ما يعطي الرئيس الأمريكي

صلاحيات واسعة في ردع الدول الأخرى للحد من سياستها الإغراقية وهذا ما يتعارض مع نص المادة رقم "19" من اتفاقية الجات بهذا الشان (البلاوي، 2005: 43).

ولعل من أهم دوافع جولة أورغواي تصحيح التغيرات التي طرأت على مناخ التجارة العالمية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ بداية الخمسينات، والذي بلغ 2.1% خلال الفترة 1979-1985؛ بسبب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم أسعار الصرف، الأمر الذي ترتب عليه اختلالات في أسعار صرف العملات الرئيسة، بالإضافة إلى سباق التنافس على الأسواق الخارجية وخصوصاً اليابان التي سعت إلى فتح أسواق جديدة حينذاك، حيث لجأت الدول الصناعية إلى إحكام قبضتها الحمائية ضد الصادرات اليابانية لحماية هياكلها الصناعية المحلية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية بفرض مزيدٍ من الضرائب بنسبة بلغت 100% على المنتجات اليابانية، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط حينها وتنامي العجز في ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي نتيجة اتباع سياسة دعم القطاع الزراعي (الحجار، 2003: 230-231).

ومن هنا فإن الظلم الذي وقع على دول الجنوب النامية ورفضها لهكذا سياسيات، بالإضافة إلى الخلافات بين كل من: دول الاتحاد الأوروبي، واليابان، مع الولايات المتحدة الأمريكية جعل الدعوة إلى الانتقال إلى نظام اقتصادي دولي جديد أمراً مُلحاً، لا سيما بعد ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة مثل: الصين، وروسيا الاتحادية، والبرازيل، والهند، غير الراضية عن تحكم وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الاقتصادي الدولي (عبد الحميد، 2003: 30).

### 4.1.4 سمات النظام الاقتصادي الدولي

ومن خلال استعراضنا لمراحل تطور النظام الاقتصادي الدولي نستطيع أن نستخلص بعض السمات وهي:

1. الدينامية وتشير هذه السمة إلى أن النظام الاقتصادي الدولي منذ التسعينات في حالة تطور مستمر، حيث أن التحولات الاقتصادية العالمية جعلت النظام الاقتصادي الدولي يظهر بصورة مختلفة عما كانت عليه سابقاً، فترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية سارت نحو المزيد من التطور لاسيما مع بروز

مراكز اقتصادية جديدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مثل: الصين، وروسيا الاتحادية، والهند، والبرازيل، واليابان، والاتحاد الأوروبي (المجالي، 2020: 45).

2. الهرمية وانفراد النظام الاقتصادي الدولي الجديد على القمة القطبية، أي أن توزيع القدرات الاقتصادية باتت تعتمد على سيادة اقتصاد السوق وحرية إنتقال رأس المال بعيداً عن اقتصاد الأوامر، غير أن الانفراد بالقمة القطبية لا يمنع من وجود صراع بين القوى الرأسمالية المتقدمة على تلك القمة التي انحصرت بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي في بداية الأمر (خنفوسي، 2018: 19).
3. الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، إذ أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية سهلت عملية انتقال رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى إسقاط الحواجز الحدودية، وهذا ما دفع إلى الترابط والتشابك في المصالح بين الوحدات السياسية الدولية. إلا أن العملية التجارية التبادلية بين الدول الصناعية والدول النامية غير متكافئة بسبب سيادة التجارة الرأسمالية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة هذه النظم الرأسمالية (حداد، 2006: 483).

إلا أن لهذه السمة أثار إيجابية أو سلبية نتيجة الترابط والتشابك في التبادلات المالية والتجارية، مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وحالات الإنكماش وسرعة انتقالها إلى جميع أنحاء العالم كأزمة الرهونات العقارية الأمريكية 2008، والعجز الشديد في ميزان المدفوعات المكسيكية الذي دفعها إلى تخفيض قيمة العملة كعلاج لهذا العجز، بالإضافة إلى تصدير الدول الصناعية الكبرى لسياساتها الاقتصادية إلى خارج حدودها والتأثير على أسعار الفائدة، فضلاً عن أن الزيادة التنافسية الاقتصادية تساعد في سهولة وصول التدفقات المالية والسلعية الدولية البينية (عبد الحميد، 2003: 48).

4. إلغاء القيود النظمية وعولمة الاقتصاد المرتبط بالثورة العلمية والرقمية في مجال المعلومات والتكنولوجيا والإتصالات والمواصلات، ويعتبر إلغاء هذه القيود الأساس المادي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، مما نتج عن ذلك ثورة

في الإنتاج وتلاشي احتكارية المعرفة والمعلومات والسلع، الأمر الذي خلق تعدد في الأنواع من السلعة الواحدة مثل: تعدد أنواع السيارات، والأجهزة الألكترونية، والسلع الأخرى من مختلف المجالات، كما وأن عجز السوق المحلي في استيعاب المنتجات أدى إلى التنافس على الأسواق العالمية لضمان توزيع الفائض من الإنتاج، مما دعا ذلك إلى تكوين تكتلات اقتصادية لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن الأهداف الأخرى مثل مواجهة الاقتصادات الدولية المنافسة (الكناني، 2020: 165-166).

5. تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، إذ تعتبر هذه السمة من السمات الظاهرة للعيان في النظام الاقتصادي الدولي؛ لما لها الأثر في تطوير التكنولوجيا والمواصلات والاتصالات واستحواذها على غالبية الاستثمارات الخارجية، ناهيك عن حجم رؤوس أموالها الضخمة التي تفوق ميزانيات الدول، فضلاً عن دورها في تمويل وتنفيذ برامج السياسة الخارجية للدولة الأم (قطاطشة، 2013: 90-91).
6. تعاظم دور التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية بين الدول المنسجمة في بعض المجالات الاقتصادية، أو الثقافية، أو الحضارية والتي تجمعها مصالح مشتركة مثل: الاتحاد الأوروبي 1992، ومنظمة شنغهاي 2001، وتكتل البريكس 2008. وتتفق هذا التكتلات على حرية انتقال السلع والخدمات بدون أية قيود أو عملات على التبادلات السلعية، كما وتتفق على عدم رضاها عن النظام الاقتصادي الدولي نتيجة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مؤسسات بريتون وودز، وهيمنة الدولار دولياً على حساب عملاتها المحلية (المصري وعلوش، 2016: 253-254).
7. تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية المشرفة على إدارة النظام الاقتصادي الدولي، إذ أصبحت المؤسسات الفرعية من أهم الدعائم التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي التي تنسق فيما بينها لضبط وإدارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وتجاوزت منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي لتصل إلى إدارة تجارة الخدمات والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية

وقوانين الاستثمار المنوطة بالتجارة العالمية، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يقومان بتطبيق البرامج الاقتصادية الإصلاحية والتكيف الهيكلي التي يقدمانها للدول الأعضاء، مع التركيز على المشروطية المتبادلة المرتبطة بالتمويل الخارجي، أي أن الحصول على تمويل من أي من هاتين المنظمتين يتوقف على مدى تنفيذ شروط المنظمة الأخرى (خنفوسي، 2018: 39-40).

وتأسيساً على ما تقدم نستطيع القول وبما لا يقبل الشك إن النظام الاقتصادي الدولي يتركز على القدرات الاقتصادية الموزعة بين الدول، ويكون التوزيع بهذه الحالة على حسب المساهمة الرأسمالية التي تفسح لها المجال في المنافسة من خلال قوتها التصويتية، وهذا ما يؤشر على تسييس مؤسسات بريتون وودز لصالح الدولة صاحبة وحدات السحب الأكثر، وهذا ما رفضته القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين في أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على النظام الاقتصادي الدولي.

## 2.4 الأحادية القطبية للنظام الاقتصادي الدولي نقاط الضعف والقوة

ظهر في الربع الأخير من القرن العشرين مذهب اقتصادي نيوليبرالي يمارس السلطة على أساس حجم المساهمات في النظام الاقتصادي الدولي، ويفرض هؤلاء المساهمون نوعاً من الرقابة والتوجيه لتحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية التي يتولون إدارتها (الكناني، 2020: 28). وهذا ما يدفعنا لدراسة أبرز نقاط الضعف والقوة للنظام الاقتصادي الدولي في ظل الأحادية القطبية من خلال مطلبين هما:

### 1.2.4 عوامل القوة في النظام الاقتصادي الدولي في ظل الأحادية القطبية

أظهر زوال الصراع الأيديولوجي العالمي إلى انتصار النموذج الليبرالي الديمقراطي وهذا ما بشر به (فرانسيس فوكاياما)، وهو ما يعني أن النظام الاقتصادي العالمي تحول من الصراع الأيديولوجي ليصبح مذهباً براغماتياً. وسعت كثير من دول أوروبا الشرقية والدول المنفكة عن الاتحاد السوفيتي بالإضافة لدول آسيا إلى تبني اقتصاد السوق الحر، ولعل سعي الصين وروسيا الاتحادية إلى تبني هذه السياسية،

جعلت من النظام الاقتصادي الدولي أكثر ليبرالية وترابطاً وتعقيداً بذات الوقت (الكناني، 2020: 152-153).

ولما بدأت المهمة الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة حاصرت الولايات المتحدة الأمريكية العالم من زاوية سوق الأمن كإسلوب جديد من بيع الحماية – حماية الكون – وهذا ما أشرنا له في الفصل الثالث، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحصيل أكبر قدر ممكن من الدعم المالي من دول الاتحاد الأوروبي واليابان ودول الخليج من أجل العمليات العسكرية هامشية التكلفة. والحق أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من وراء ذلك إلى المحافظة على النظام الاقتصادي الدولي. فهذه النزاعات وفرت فرصاً جديدة من فرص الهيمنة على الموارد الطبيعية، فقد نجحت الولايات المتحدة بذلك من خلال وضع يدها على منابع النفط في الخليج العربي، ومحاولة تسديد العجز في ميزانها التجاري الذي ورثه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب عن الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان)، بالإضافة إلى التحكم بالسيولة الدولية، فضلاً عن النجاح في تحقيق صفقات الأسلحة الضخمة. وبهذا تكون السياسية الخارجية الأمريكية قد نجحت في التخلص من مصادر التهديد الاقتصادي وهي: دول الاتحاد الأوروبي، واليابان (تشومسكي، 2007: 14).

ومن هنا وبناءً على ما تم توضيحه في المبحث الأول فإن أبرز نقاط قوة الأحادية القطبية للنظام الاقتصادي الدولي هي:

1. هيمنة الدولار الأمريكي على سوق العملات الدولية، فقد حل الدولار محل نظام الذهب، وهذا ما يمنح الدولار القدرة على معادلة جميع العملات الدولية القابلة للتحويل وقابلية تحويله إلى ذهب. وتمتاز الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها في إمكانية طبع الدولارات التي يمكّنها من تمويل عجزها الخارجي، وهذا ما جعل ما هو متاح في الأسواق العالمية من دولارات أكبر مما هو متاح من احتياطات الذهب، الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي السابق (ريشتاد نيكسون) إلى فصل الدولار الأمريكي عن الذهب وتحويل جميع ما هو متوفر من دولارات في الأسواق العالمية لصالح الأسواق الأمريكية، من خلال شراء منتجاتها أو الاستثمار في السوق الأمريكي (عبد الحميد، 2003: 149).

2. السيولة النقدية، وهي ما تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على أكبر مساهمة رأسمالية في مؤسسات بريتون وودز، من خلال امتلاكها لهذه السيولة. وهذا ما يجعلها قادرة على بسط هيمنتها الاقتصادية من خلال قوتها التصويتية وما تمتلكه من حق (الفيتو) على قرار هاتين المؤسستين اللتان تعتمدان على عدد تلك المساهمات الرأسمالية مقارنة مع باقي الدول الأعضاء (قطاطشة، 2013: 165).
3. إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للثروات الطبيعية مثل الغاز الطبيعي، والفحم، واليورانيم، ناهيك عن أنها أكثر البلدان استيراداً للنفط، يجعلها تتمتع في بيئة خصبة لتجارة الخدمات والاستثمارات الخارجية، فضلاً عن أنها تعتبر محط توجه القوى الاقتصادية الأخرى للوصول إلى الأسواق الأمريكية الاستهلاكية نظراً لارتفاع دخل الفرد الأمريكي (قطاطشة، 2013: 166).
4. إن عجز الميزان التجاري الأمريكي يتم تسديده من خلال الدول صاحبة الفوائض في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى استثماراتها في الأسواق الأمريكية، حيث أن هذا الإجراء لا يتم تقديمه من باب الخدمة للولايات المتحدة الأمريكية، بل هو من أجل المحافظة على ديمومة مصالح هذه الدول. بحيث أن أي انخفاض في موازين الدفع، يعني ذلك انخفاض مستوى الدخول والمعيشة للأمريكين، وهذا ما قد يؤدي إلى انخفاض صادرات الدول السلعية إلى الأسواق الأمريكية (محمود، 2019).
5. إن التفوق التكنولوجي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية يجعلها من الدول الرائدة في مجال الصناعات الثقيلة مثل: إنتاج الطائرات، والسيارات، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات، حيث يساعد ذلك في استقطاب الشركات العملاقة التي تسعى إلى الحصول على جنسيتها من خلال إقامة مقراتها في الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي يسهل قدرة هذه الشركات على الانتشار وحصولها على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقانونية نظراً لجنسية رأس المال أو لجنسية الشركة نفسها (قطاطشة، 2013: 166).

6. قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التنويع في استخدام قوتها الصلبة مثل فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا عام 2013، والحظر التجاري الكامل على إيران 1995، بالإضافة إلى لجوئها لأسلوب الحمائية التجارية. إذ أن المتتبع إلى التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية يجد أنها لجأت إلى الحمائية التجارية من أجل حماية اقتصادات مصانعها وشركاتها كما فعلت مع اليابان عام 1986، حيث فرضت عليها ضرائب بنسبة 100% على تجارة الإلكترونيات، والذي كان سبباً في تراجع قوة اليابان عن سلم المنافسة الاقتصادية، ناهيك عن الحمائية التجارية التي فرضتها على بعض المنتجات الصينية عام 2018 لحماية منتجاتها من الغزو الصيني المستمر لأسواقها الداخلية والذي ردت عليه الصين بالمثل (العيساوي، 2018: 4-5).

وتعتبر العقوبات الاقتصادية من نقاط القوة التي يتم اللجوء لها كوسيلة رادعة في معاقبة الدول في حال مخالفتها لمواثيق الأمم المتحدة أو أحد فروعها النظمية، مثل: المقاطعات الاقتصادية، أو التحفظ على رؤوس أموال الدول. وليس أدل على ذلك من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام 1990 بموجب قرار مجلس الأمن رقم "661"، والذي قضى بفرض حظر اقتصادي باستثناء المواد الطبية والغذائية، ومنع تحويل الأموال من أجل إقامة المشاريع التنموية (بن زكري، 2019: 172).

7. تجارة الخدمات وبيع الحماية الكونية، وهذا ما أشرنا له سابقاً فالقوة العسكرية تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية لعب دور شرطة عالم (هيرد، 2013: 33). وليس أدل على ذلك من ما إشارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في اغلب خطاباته الموجهة تحديداً إلى منطقة الشرق الأوسط، والتي تتضمن بأن من يريد الحماية عليه أن يدفع المال مقابل هذه الخدمة.

### 2.2.4 عوامل الضعف في النظام الاقتصادي الدولي في ظل الأحادية القطبية

1. تعتبر حروب الاستنزاف وسباق الفضاء من العوامل التي أرهقت هياكل الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما جعل الاقتصادات الأخرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل: الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين على وجه التحديد تحقق معدلات نمو اقتصادي أكبر من معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي (عبد الحميد، 2003: 152).
2. الإنفاق الاستهلاكي وتحول الاقتصاد الأمريكي إلى أكبر مستهلك في العالم، والتركيز على صناعة المعدات العسكرية كون الاقتصاد الامريكي يعتبر اقتصاد حرب. حيث أن التركيز على الصناعات العسكرية أدى إلى تراجع القطاعات الصناعية الأخرى، وهذا ما سبب في تدني الناتج المحلي، والسير تجاه تزايد حجم الاستيراد الأمريكي على حساب تراجع حجم الصادرات، الأمر الذي زاد من عجز ميزانها التجاري، واللجوء إلى الاقتراض وتزايد الدين الداخلي والخارجي (الجميلي، 2013: 218).
3. تزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي نتيجة الاعتماد المتزايد على الطاقة وانخفاض الطلب على التكنولوجيا والخدمات الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة التضخم في الديون الداخلية والخارجية، مما جعل القوى الاقتصادية الأخرى تحقق فائضاً في موازينها التجارية مثل الصين، فقد تمكنت الأخيرة من تحقيق قرابة ترليون دولار كاحتياطي نقد عبر الفائض في ميزانها التجاري، في حين بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي لمصلحة الصين حوالي 162 مليار دولار في عام 2004 أي ما نسبته 26% من العجز التجاري الأمريكي، وزاد إلى 230 مليار دولار في عام 2006، وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأمريكية، أن الصادرات التكنولوجية الأمريكية قد حققت فائضاً بلغ نحو 4.6 مليار دولار عام 2001 مقابل عجز بلغ 7.1 مليار دولار من العام 2006. إذ أن ظهور اقتصادات دينامية حديثة مثل: الصين، والهند، والبرازيل، بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا زادت من حدة منافسة المنتجات الأمريكية كونها أقل كلفة من المنتجات الأمريكية التي فقدت قدرتها على

المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا ما ساعد بطبيعة الحال إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي (الجميلي، 2013: 224-225).

حيث اتسع ميزان العجز التجاري الأمريكي في عام 2016 إلى نحو 124 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 16.6% بعد أن كان العجز قد بلغ في عام 2010 إلى نحو 71 مليار دولار أمريكي وبنسبة 10.3% عام 2010، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى تقليص العجز التجاري الأمريكي من خلال اللجوء إلى الحمائية التجارية (العيساوي، 2018: 6).

4. تراجع الإنفاق الأمريكي على البحث العلمي والتطوير في المجالات الأخرى، والتركيز على القطاعات العسكرية، جعل باقي القوى تحتكر المعرفة والتكنولوجيا لصالحها، في سبيل تحقيق الوفرة الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من عناصر القوة الأخرى التي تمكنها من المنافسة على الهيمنة، وهذا ما أشار اليه (صاموئيل هنتنغتون) الأحادية مع تعدد القوى (كيغلي وشنانون، 2017: 144).

5. إن تراجع قيمة الدولار قد يدفع الوحدات السياسية الدولية إلى تنويع سلة عملاتها، والاستعاضة عنه بعملات بديلة كاليورو أو الين، وهو بدوره ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الدولار وتراجع قيمته، وهذا ما حصل نتيجية تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمات مالية متتالية أدت إلى فقدان الدولار 40% من قيمته، حيث أن انخفاض قيمته حالَ دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع كثير من الشركات الأمريكية إلى تسريب رؤوس أموالها إلى الخارج. وأدى تراجعه إلى انخفاض قيمته الاحتياطية التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مع العلم أن الصين مثلاً تحوز ما يزيد عن تريليوني دولار أمريكي كعملة احتياطية، وهذا ما يعني انهيار قيمة الدولار إذا ما قامت الصين بعرضه في الأسواق المالية (الجميلي، 2013: 221).

ومن هنا يمكننا القول إن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاد حرب، ولا يستطيع الموائمة بين تنمية الاقتصاد الكلي وتطوير عناصر القوة الأخرى مثل التكنولوجيا من دون التركيز على تطوير القوة العسكرية بمختلف صنوفها. بحيث أن

تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات البحث والتطوير وفي المجالات الأخرى، ساعد في تنامي اقتصادات القوى الصاعدة وتفوقها تكنولوجياً، الأمر الذي سهل عملية غزو الأسواق الأمريكية الداخلية والخارجية. وهذا ما يدفعنا للقول إن من أسباب تراجع الهيمنة الأمريكية، فقدانها لعناصر القوة الأخرى وعدم القدرة على توزيعها.

### 3.4 التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بالدينامية والتطور، ويتأثر بالتفاعلات التي تجعله يتسم بسمات جديدة نتيجة هذه التغيرات التي طرأت عليه، فالتحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي غداة الحرب الباردة دفعت به إلى خلق أنماط تفاعلية جديدة، تختلف عما كانت عليه قبيل نهاية الحرب الباردة. ومن هنا سنقسم هذه التحولات إلى مايلي:

#### 1.3.4 التحولات الاقتصادية الدولية ما بعد الحرب الباردة 1990-2008

جاء الإعلان الذي بشر به الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الأب عن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد في عام 1991 بعد سقوط الأيديولوجية الشيوعية، حيث تضمن هذا الإعلان انفراد الرأسمالية الديمقراطية بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الآخذ بالاعتماد على حرية التجارة واقتصاد السوق، فما كان من القوى الاقتصادية التقليدية إلا أن شرعت لإيجاد مكان لها تشغل به حيزاً اقتصادياً في الأسواق العالمية المتدهورة التي باتت ترزح تحت وطأة الهيمنة الرأسمالية الآخذة نحو العولمة الاقتصادية (تشومسكي، 2007: 13).

ومن الملفت للنظر هنا أن الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد جاء هذه المرة بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يأتِ من قبل دول الجنوب النامية التي طالما طالبت بإقامة نظام اقتصادي دولي يسوده العدل والمساواة، وعليه فإن أهم التحولات الاقتصادية التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي: (المجالي، 2020: 38)

**أولاً:** سقوط القطبية الاشتراكية وانفراد القطبية الرأسمالية على النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث ظهرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمراكز قوى جديدة لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي حل محل التحدي الأمني، وهذا ما توصلت له دول السوق الأوروبية المشتركة من خلال معاهدة ماسترخت عام 1991، والتي بموجبها تحول السوق المشترك إلى اتحاد أوروبي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة أيضاً للسير بنفس الاتجاه من خلال إنشاء منظمة تجارة حرة عام 1992 ضمت دول أميركا اللاتينية (نافتا)، كما وظهرت تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة ضمت دول آسيا والباسفيك. وعليه فأن ميدان الصراع بين القوى الكبرى تحول إلى الميدان الاقتصادي، ولعل من أهم الدوافع التي جعلت الدول المتقدمة تلجأ إلى إقامة هذه التكتلات الاقتصادية هي (كرم، 2011: 175):

1. إعادة توزيع الأدوار والمواقع بين المشاركين من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. تغطية المشاركين اقتصاديا والحيلولة دون وقوعها تحت أي ضغوطات اقتصادية، مما يضفي عليها ذلك نواعاً من التكامل الاقتصادي.
3. إن توزيع الأدوار والوصول إلى التكامل الاقتصادي يمكنها من تحقيق أهداف المشاركين السياسية والاستراتيجية.

وتعتبر عملية انتقال رؤوس الأموال بين دول أعضاء التكتل بالإضافة إلى ظهور التكتلات من أهم التحولات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء عملة خاصة بها كعملة رسمية لمواجهة التقلبات النقدية المحلية المستمرة، حيث استطاعت الوصول إلى اتفاق بموجب معاهدة ماسترخت عام 1991 في أن يكون اليورو العملة القانونية لها حيث تم طرحها في الأسواق المالية في عام 1999 (غورلار، 2003: 18).

**ثانياً:** عولمة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاتجاه نحو الخصخصة التي من شأنها الدفع نحو التخلي عن اقتصاد الأوامر الحكومية لصالح اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص الجاذب للاستثمارات كنمط جديد من أنماط التمويلات

الخارجية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من ظهور منظمة التجارة العالمية (المجالي، 2020: 38).

ويعتبر نمط التمويل الدولي الخارجي من أهم التحولات التي تؤثر على دينامية عمل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، كما ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من أهم مصادر هذا التمويل الدولي وتحديداً للدول النامية، وهذا ما يجعل الأخيرة ترحب في الاستثمارات الأجنبية كإجراء بديل عن اللجوء إلى المساعدات الإنمائية أو القروض التجارية، ومثلت الفترة 1986–1990 تدفقات رأسمالية استثمارية بنحو 75% لحوالي 93 دولة نامية، في حين لم تتجاوز النسبة 30% خلال الأعوام 1980–1985، مما يعني ذلك أن زيادة النمو في رؤوس الأموال ونمو التجارة الدولية تحقق نتائج أفضل من اللجوء إلى الاقتراضات، وهذا ما أكده البنك الدولي في تقاريره في الأعوام 1991–1992. كما وأن القروض الإنمائية الرسمية أوشكت على النضوب جراء تعرضها لأزمة الديون الخارجية، وهذا ما دفع كل من صندوق النقد الدولي والبنك والدولي من اللجوء إلى المشروطية الدولية التي أدت إلى تراجع الكثير من الدول النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر التمويل الدولي (عبد الحميد، 2003: 68–70).

إن عولمة الاستثمارات الأجنبية حققت تدفقات رأسمالية في دول آسيا في الفترة 1990–1995 ما يزيد عن 65% من صافي التدفقات المالية العالمية، مما ترتب عليه زيادة المنافسة على الاستثمارات الأجنبية بين الدول المختلفة، واستمر هذا التدفق الاستثماري الرأسمالي الأجنبي حيث بلغ في عام 1996 قرابة 350 مليار دولار أي بزيادة مقدراها 10% عن عام 1995. ولا خلاف في القول إن الشركات المتعددة الجنسيات كقوة فاعلة من غير الدول كانت صاحبة الأسبقية في تدويل رأس المال، واستطاعت أن تحقق ذلك بحرفية عالية من خلال ظهور مفهوم العولمة الذي أسبغ عليها إمكانية انتشار رأس المال تحت غطاء الاستثمار، ومن المعلوم أن تدويل رأس المال يحتاج إلى استقرار سياسي ونظام تشريعي ورأس مال بشري وأسواق، بالإضافة إلى توافر البئية الآمنة. فالمستثمر يهتم بالدرجة الأولى بالإنتاجية ويتجه حيث يكمن موطن الإنتاج المرتبط بالجودة والسعر العالمي (دراجي، 2012: 63).

**ثالثاً:** إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، حيث عمدت كل من الصين وروسيا الاتحادية في بادئ الأمر إلى إنشاء تكتل اقتصادي إقليمي عام 1996 لمواجهة مخاطر النظام الاقتصادي الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وضمت هذه المنظمة في بدايتها كل من: الصين، وروسيا الاتحادية، ودول آسيا الوسطى كازاخستان وطاجكستان وغيرغستان وأوزباكستان التي انضمت بنفس اليوم الذي تم الإعلان فيه رسيماً عن إنشائها كمنظمة حكومية دولية تعاونية في 15 حزيران 2001، كما وانضمت إليه فيما بعد كل من: الهند، ومنغوليا، وإيران، وتركيا، وباكستان بصفة مراقب قبل أن يتم قبول عضوية كل من الهند وباكستان كاملة في عام 2015، وقد جاء إنشاء هذه المنظمة بهدف تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري، ومواجهة التطرف والإرهاب والمخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تواجه الدول الأعضاء، لا سيما وأن النفوذ الأمريكي قد بلغ الأراضي الأوراسية من أجل الاستحواذ على مواردها الاقتصادية تحت غطاء السيطرة على بؤر التوتر في المنطقة، حيث كان الهدف الصيني الروسي هو إنهاء الوجود الأمركي في القارة الآسيوية (المجالي، 2020: 113).

**رابعاً:** انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في 10 نوفمبر 2001 خلال مؤتمرها الرابع الذي أقيم في الدوحة، ويعتبر هذا الانضمام نقطة تحول رئيسية في تاريخ النظام الاقتصادي الدولي، حيث جاء هذا الانضمام بعد شهرين من أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كبدت الولايات المتحدة الأمريكية كثير من الخسائر الاقتصادية بسبب المخاوف التي أدت إلى تراجع التدفقات المالية وحركات الاستثمار والملاحة الجوية والبحرية، الأمر الذي أثار كثيراً من الفوضى الاقتصادية، وتراجع التجارة الدولية وفي مقدمتها التجارة الأمريكية (كيغلي وشنانون، 2017: 143).

وسعت الكثير من الدول النامية للاستفادة من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، واستغلال الفرص التي تتيحها لها الأسواق العالمية من خلال الانخراط في التجارة الدولية والاعتماد على استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، بعد أن عملت على إصلاح هياكلها التجارية الداخلية. وحاولت الصين الاستفادة من هذا التحول بعد أن تخلت عن أيديولوجيتها الثقافية التي أعلنها الرئيس الصيني السابق(ماو تسي تونغ)

والسير في طريق الإصلاح الاقتصادي في عام 1978، وتبني سياسة الانفتاح التي أعلنها الزعيم الصيني السابق (دنج هسياو بينغ)، حيث عجلت هذه الإصلاحات في تنمية الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى نحو 33% في بداية التسعينات، حيث عمدت الصين إلى تطعيم الاقتصاد الاشتراكي بإجراءات اقتصاد الأسواق، وتغليب النزعة البراغماتية على النزعة الأيديولوجية، بالإضافة إلى تقليل القيود المفروضة على القطاع الخاص والاعتماد على استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير (فهمي، 2000: 56-57).

**خامساً:** التحول نحو استراتيجية الإنتاج، حيث أسبغت مبادئ منظمة التجارة العالمية على النظام الاقتصادي الدولي صفة التظيم وحماية الملكية الفكرية وتحرير الاستثمارات من القيود، وفتح الباب على مصرعيه أمام الدول النامية للتحول من نمط الستهلاك إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بما يتوافق مع التحول في النظام التجاري وتحرير المزيد من التجارة العالمية، إذ أن استراتيجية الإحلال محل الواردات يتعارض مع مقتضيات التنمية، وهي ما تسمى الإحلال محل الواردات غير الكفؤة. فالتوسع في الصادرات المتنوعة والمتميزة تحفز إلى الانطلاق نحو استغلال شراهة الأسواق العالمية التي تحتاج إلى السلع ذات الجودة العالية والمنافسة للسلع العالمية، ولعل تجربة النمور الآسيوية التي استطاعت أن تغزو الأسواق العالمية في عدد كبير من السلع كثيفة العمل وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا خير مثال على ذلك (عبد الحميد، 2003: 75-77).

**سادساً:** الأزمة المالية الآسيوية 1997، والتي جاءت عقب القرارات التي اتخذتها الحكومة التايلندية في تعويم أسعار عملتها لمواجهة المضاربات العنيفة التي تعرضت لها، ولكن سرعان ما تأثرت بها الدول الأخرى مثل الفلبين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتفاقم حجم الدين الخارجي إلى أن بلغ 180% من حجم ناتجها المحلي، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى التدخل وطرح حزمة سياسات تقتضي قيام هذه الدول بتنفيذ برامج إصلاحية اقتصادية وهيكلية باستثناء ماليزيا التي رفضت تنفيذ هذه الإجراءات (قطاطشة، 2013: 182).

ولا شك أن الأزمة الآسيوية عام 1997–1998 كشفت عن جوانب ضعف سياسات الدول التي تأثرت بالأزمة المالية، وكشفت عن ضعف نظمها المالية وافتقارها للسيولة النقدية والأهم من ذلك كشفت عن ثغرات النظام المالي الدولي في مجمله (دراجي، 2012: 56).

### 2.3.4 التحولات الاقتصادية الدولية ما بعد الأزمة المالية 2008–2020

ولأن النظام الدولي السياسي والاقتصادي وجهان لعملة واحدة، فما كان من الممكن الحيلولة دون تأثر النظام الاقتصادي الدولي من الأحداث الجسام التي أصابت بنيته وجعلته يشهد مزيداً من الدينامية على المستوى الإقليمي. إلا أن عام 2008 جاء ومعه كثيراً من التحولات الاقتصادية، ولكن التحولات الاقتصادية هذه المرة لتتخطى الحدود الإقليمية، وتجعل النظام الاقتصادي الدولي الجديد أكثر دينامية ومن أهم هذه التحولات مايلي:

**أولاً:** الأزمة المالية العالمية 2008 والتي تعتبر أسوء أزمة عالمية بعد أزمة الكساد العظيم عام 1929، حيث تركت أزمة الرهونات العقارية فجوة نقدية في العالم أجمع، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لضخ المزيد من المال لإنعاش الأسواق، ونظراً لارتباط اقتصادات الدول بالنظام الاقتصادي الأمريكي، جعل من السهل أن تمتد هذه الأزمة لتطال معظم اقتصادات الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية، فضلاً عن البنوك الأمريكية التي أُغلقت والبالغ عددها قرابة 8400 بنكاً، الأمر الذي جعل الدول تفكر في إعادة النظر بالنظام الاقتصادي الدولي من جديد، والبحث عن أسباب الأزمة التي أصابت معظم الدول التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالنظام الاقتصادي الأمريكي (قطاطشة، 2013: 183).

ولعل من أهم أسباب هذه الأزمة على الصعيد الداخلي ضخ المؤسسات المالية الأمريكية أموالاً ضخمة في القطاع العقاري، وتقديم القروض للأمريكيين دون التأكد من ملائتهم المالية أو مدى قدرتهم على السداد، بالإضافة إلى تقديم القروض بفوائد متدنية، الأمر الذي أدى إلى نقص السيولة المالية المتداولة لديها وانكماش كبير في النشاط الاقتصادي في جميع المجالات، ناهيك عن الأسباب الخارجية وزيادة الإنفاق

الأمريكي من أجل عسكرة سياستها الخارجية، فما لبثت هذه الأزمة حتى عمت جميع دول العالم (يحاوي وبوحديدي، 2014: 98).

إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي والتقلبات في شروط التبادل التجاري، والتقلبات في أسعار الفائدة العالمية، من أهم المصادر الخارجية التي تستقطب الأزمات المالية، ناهيك عن التوسع الاستثماري المفرط والإقراض دون التأكد من الملاءة المالية (العياشي ومحمد، 2014: 188).

ولا خلاف في القول إن فترة الأزمة المالية العالمية 2008 وما بعدها، قد شهد ولأول مرة وصول سعر برميل النفط عالميا إلى 147 دولار أمريكي، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع مختلف أسعار السلع الأخرى. ولعل من أهم تداعياتها الاقتصادية تراجع الطلب على الدولار، وتزايد الطلب على العملات الأخرى مثل اليورو، بالإضافة نشوب الأزمة المالية اليونانية وانهيار البنوك الأوروبية، ناهيك عن الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان والعراق. ولعل إعلان الرئيس الامريكي السابق (باراك أوباما) عام 2011 عن عدم التدخل في ازمات الربيع العربي مؤشراً واضحاً على تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية وتحديداً من الناحية الاقتصادية، وهذا ما يدل على وجود اختلالات في النظام الاقتصادي الدولي (المجالي، 2020: 127-130).

**ثانياً:** ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية مثل تكتل (بريكس)، ففي الوقت الذي إنحصرت فيه التكتلات على المستوى الإقليمي مثل: الاتحاد الأوروبي، أو نافتا، أو حتى تجمع رابطة الآسيان، شهد العالم ظهور تكتل دولي جديد مثل تكتل (البريك) الذي ضم كل من: الصين، وروسيا الاتحادية، والبرازيل، والهند. حيث عقد أول اجتماع لرؤساء الدول في مدينة (بيكاترينبرغ) الروسية عام 2009 من أجل التنسيق في القضايا الاقتصادية الدولية، فما لبث حتى انضمت دولة جنوب أفريقيا في عام 2010 ليصبح اسمه (بريكس) بدل من (بريك) سابقاً. وجدير بالذكر أن مصطلح بريكس يحمل الحروف الأولى من أسماء الدول، وتشير بعض الدراسات أنها نشأت على غرار مجموعة الدول الصناعية السبع G7 (حرزلي، 2018).

وتعتبر دول البريكس من أكثر دول العالم نمواً من الناحية الاقتصادية، ويقرب عدد سكانها زُهاء ثلاث مليارات نسمة أي ما نسبته 45% من سكان الكرة الأرضية، وتشكل ما نسبته 22% من الناتج الإجمالي العالمي، كما وتستحوذ على 4 تريليون دولار أمريكي كاحتياطي نقد عالمي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء تكتل البريكس ما نسبته 16 تريليون دولار عام 2016، وهذا ما يدل على قوة وتأثير تكتل البريكس على النظام الاقتصادي الدولي (المجالي، 2020: 115).

وتجدر الإشارة إلى أن دول البريكس كانت من أقل الدول تأثراً من الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد تغلبت على حالة الركود الاقتصادي. وفي العام 2012 اتفقت دول البريكس على إنشاء بنك التنمية الجديد لدول (بريكس)، وكان الهدف من إنشائه استكمال الجهود الدولية الرامية إلى دفع عجلة النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن الهدف الخفيّ كان يرمي إلى إنشاء مؤسسة دولية مرادفة لمؤسسات (بريتون وودز) الاقتصادية، باعتباره مركزاً احتياطياً جديداً للعملات الأجنبية يسعى إلى تحرير العالم من القيود التي تفرضها هذه المؤسسات على النظام الاقتصادي الدولي (المصري وعلوش، 2016: 254-255).

**ثالثاً:** ظهور المبادرات الاقتصادية الرامية إلى تشجيع الاستثمار من خلال إنشاء أذرعها المالية مثل: صندوق طريق الحرير الجديد، وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، وتهدف مبادرة الحزام والطريق الاقتصادية إلى، تعزيز الاتصال بين كل دول القارة الآسيوية والأوروبية والأفريقية، والعمل على إعادة تطوير البنية التحتية للدول الاعضاء، ونقل التكنولوجيا والاستفادة منها من أجل تحفيز الاقتصاد الدولي، والتخلص من القيود الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على القوى الصناعية الصاعدة وعلى رأسها الصين (عبد الله، 2019: 105).

**رابعاً:** تعاظم وتيرة الصراعات الاقتصادية بين مراكز القوى المتقدمة وإبقاء الفوضى على النطاق المحلي، غير أن الصراع بين المراكز الصناعية المتقدمة جاء هذه المرة من خلال اللجوء إلى الأدوات الاقتصادية عِوضاً عن الأدوات العسكرية، كالعقوبات الاقتصادية والحمائية التجارية من أجل حماية هياكلها الصناعية والتجارية. فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل المادة القانونية التي تخص قانونها التجاري

"سوبر 301" كما أشرنا سابقاً كنوع من الالتفاف على المادة رقم "19" من اتفاقية الجات المتعلقة بحقوق الدولة المستوردة في اللجوء إلى الوقاية لحماية اقتصادها الوطني، ونستخلص من هكذا إجراء تم تطبيقة على المنتجات الصينية كما طُبق على المنتجات اليابانية سابقاً؛ أن السياسة الخارجية الأمريكية تحاول على الصعيد التجاري فرض قوانينها الداخلية على النظام الاقتصادي بما يتوافق مع مصالحها الوطنية وتضرب بالاتفاقيات التجارية الدولية بعرض الحائط (البلاوي، 2005: 42).

**خامساً:** فشل مؤسسات بريتون وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الصعيد النقدي والمالي. فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تتعامل مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد بنفس الطريقة التي تكوّن بها غداة الحرب العالمية الثانية، على أساس أنها ما زالت القوة الاقتصادية التي تمتلك الرصيد الأكبر من الذهب، وأن الدولار ما زال العملة الوحيدة في سلة العملات الدولية، وأنها الدولة الوحيدة القادرة على الانفتاح الاقتصادي (المجالي، 2020: 42).

حيث أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تسييس مؤسسات بريتون وودز، ورفضها زيادة الدول الأعضاء حصصهم في صندوق النقد الدولي، لم يكن بحجة وفرة موارده بقدر ما هي ذريعة سعت من خلالها إلى تقييد الدول الأعضاء، كي تبقى المتحكم الوحيد في قرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية بحكم حصتها التصويتية التي تمكنها من استخدام حق النقض (الفيتو)، وليس أدل على ذلك من مطالبة كل من ألمانيا والصين عام 2015 في مراجعة حصص مساهمة الدول الأعضاء كما هو معمولٌ به. فقد كان أخر قرار يتعلق بزيادة الحصص عام 2010، حيث بلغت نحو476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل نحو 755.7 مليار دولار بدلاً من الحصص التي بلغت قيمتها قبل القرار 238.4 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة، غير أن رد وزير الخزانة الأمريكية (ستيفن منوتشين) جاء بعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة حصص المساهمين وإرجاء مراجعة حصصهم إلى 2023. والحق أن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من التوزيع الجديد للحصص أن يفقدها ذلك مكانتها داخل الصندوق، فقد انخفضت حصتها النسبية منذ إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1947 من 33% إلى نحو 17% عام 2020. وتشير حسابات

صندوق النقد الدولي أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية ستنخفض في عام 2023 إلى نحو 14.7% في حين سترتفع حصة الصين إلى نحو 12.8 بدلاً من 6.4% حالياً. وجدير بالذكر أن زيادة حصص الدول الأعضاء عام 2010 جاءت تحت ضغط الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من حاجة الاقتصاد العالمي إلى تمويل دولي لتجاوز هذه الأزمة (صبحي، 2019).

فالنظام الاقتصادي لأي دولة يعتمد على ركنين أساسيين يتمثلان في: كمية الإنفاق، وكمية الإيرادات. لذا فإن الإفراط في كمية الإنفاق على حساب تقاعس الايرادات من شأنه أن يسبب خللاً كبيراً في موازين مدفوعاتها، مما يدفعها ذلك إلى الاقتراض نتيجة هذا الخلل الاقتصادي الضخم (بنت فهد، 2016).

فالاختلالات الناتجة عن الأزمة المالية، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بيع 80% من أصول سندات الخزانة الأمريكية لصالح كل من الصين واليابان عام 2008، من أجل سد العجز الذي شهده الاقتصاد الأمريكي نتيجة تنامي العجز في ميزانيتها العامة، بسبب إفراطها في الإنفاق على قوتها العسكرية ولعبها دور شرطة عالم (يونس، 2015: 103).

إذ أن تردي حالة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية وتراجع قدرتها التنافسية لصالح كل من الصين واليابان والاتحاد الأوروبي، أفقدها الكثير من الأسواق التجارية، ناهيك عن هروب الشركات نحو الخارج، وهذا ما خلق أزمة اجتماعية في الداخل الأمريكي حيث تراجع نسبة دخل الفرد ووصلت معدلات البطالة إلى 9.6% بعد الأزمة المالية 2008، وهو ما يعتبر المعدل الأعلى منذ 30 سنة (المجالي، 2020: 42).

وعليه فخلاصة القول إن تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي الدولي الجديد، دفعها إلى تضييق الخناق التجاري والنقدي على القوى الاقتصادية الصاعدة، الأمر الذي جعل الأخيرة تفكر في إيجاد طرق بديلة لمواجهة عدم استقرار الاقتصاد الكلي والتقلبات في شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة العالمية. وعليه فقد سعت الصين وبكل جسارة في الدعوة إلى إنشاء مبادرة الحزام والطريق، من أجل استقطاب القوى الاقتصادية الصاعدة للمشاركة في هذا المشروع الاقتصادي العابر للقارات من خلال الاستثمار في إعادة بناء وتطوير البنية التحتية

للدول الأعضاء، مما يعود ذلك بالنفع على جميع الدول المشاركة، وبذات الوقت توظيف هذه المبادرة كاستراتيجية اقتصادية تسعى من خلالها إلى تقويض النظام الاقتصادي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يدفع إلى تغير بنية النظام الدولي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الفصل القادم.

## الفصل الخامس

## مبادرة الحزام والطريق ومستقبل النظام الدولي الجديد

تعتبر مبادرة الحزام والطريق نسخة مطورة عن مشروع مارشال الأمريكي الذي جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة إعمار أوروبا، كما ويعتبر البنك الاستثماري الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير الجديد الجهات الممولة لهذة المبادرة الاقتصادية، فهي مؤسسات مالية أُنشئت على غرار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أن المفارقة بين مشروع مارشال الأمريكي ومبادرة الحزام والطريق الصينية في أن الأخيرة جاءت على نطاق أوسع كمشروع عابر للقارات، على عكس المشروع الأمريكي الذي انحصر على نطاق أوروبا فقط. كما وأن المؤسسات المالية تختلف اختلافاً جوهرياً في الصيغ، فقد استطاعت الصين منذ نهاية الحرب الباردة أن تحقق وزناً نسبياً في النظام الدولي الجديد، وأن يكون لها دوراً مؤثراً من الناحية السياسية والاقتصادية لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2011. ولعل سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي تبنتها في عام 1978 من أهم العوامل التي جعلتها تحقق هذا الوزن الاقتصادي والسياسي، وسنعمل في هذا الفصل بتسليط الضوء على ماهية مبادرة الحزام والطريق، وأهم التحديات التي قد تواجهها، ودورها في تغيير بنية النظام الدولي وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسة وهي:

**المحبث الأول: مبادرة الحزام والطريق: التعريف الأهداف والأبعاد**

**المبحث الثاني: تحديات مبادرة الحزام والطريق.**

**المبحث الثالث: مكانة الصين ومستقبل النظام الدولي الجديد**

## 1.5 ماهية مبادرة الحزام والطريق: التعريف، الاستراتيجية، الأهداف، الأبعاد

استلهمت مبادرة الحزام والطريق روحها من طريق الحرير القديم الذي كان يمثل أعرق طريق تجاري بري وبحري يربط الصين بغيرها من الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا. فقد أسهم طريق الحرير التجاري في خلق تفاعلات صراعية وتعاونية بين الأمم والشعوب، كما وله الدور الكبير في انتقال ثقافات الشعوب ومعتقداتهم ومذاهبهم الفكرية عبر التجارة التي تُعد من أهم الوسائل الاتصالية بين هذه الشعوب. وتناول الباحث من خلال هذا المبحث توضيح مفهوم مبادرة الحزام والطريق، واستراتيجيتها، وأهدافها، والأبعاد التي قد ترمي اليها هذه المبادرة وهي:

### 1.1.5 التعريف والتأصيل التاريخي لطريق الحرير

#### 1.1.1.5 تعريف مبادرة الحزام والطريق

أطلق الرئيس الصيني (شي جين بينغ) مشروع مبادرة "الحزام والطريق الاقتصادي" أثناء زيارته لآسيا الوسطى في تشرين الأول عام 2013 من خلال محاضرة ألقاها في جامعة نزار بايف الكزاخستانية بعنوان "المضي قدماً في الصداقة بين الشعوب من أجل مستقبل أفضل". وحمل هذا المشروع الاقتصادي في بدايته اسم طريق واحد حزام واحد (One Road One Belt)، كما ودعا الرئيس (بينغ) دول الآسيان إلى تأسيس "طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين" حتى عام 2016، إلا أن اسم هذه المبادرة قد تغير ليصبح الاسم رسمياً "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" إذ اعتبرت الحكومة الصينية أن اسم طريق واحد حزام واحد هو مدعاة لسوء الفهم (العبودي، 2019: 25–26).

وتعددت تسميات هذه المبادرة في بعض المؤلفات التي تطلق عليه اسم "طريق الحرير الجديد" كنسبة لطريق الحرير القديم، كما وسميت أيضاً "بمشروع القرن الاقتصادي 21" (حرزلي، 2019: 73).

وبصرف النظر عن الاختلافات حول تسمية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير فهو "مشروع اقتصادي عالمي يتكون من شقين: الأول بري واسمه الحزام، والثاني

بحري اسمه الطريق". ومن خلال هذا التعريف أخذت هذه المبادرة اسم مبادرة الحزام والطريق (الموسوي، 2019: 43-44).

واشتملت مبادرة الحزام والطريق ثلاث قارات: وهي آسيا، وأفريقيا، وأروربا. حيث لاقت اهتماماً كبيراً من غالبية الدول المنضمة إليها، حيث بلغت نحو أكثر من 65 دولة أي ما يشكل 65% من مجموع سكان العالم، كما وتستقطب حوالي 35% من التجارة العالمية و35% من الناتج المحلي العالمي (حرزلي، 2019: 73)، وهذا ما يعني أن العدد في تزايد لا سيما بعد الإعلان عن طريق الحرير القطبي والذي عُقد على هامش قمة منظمة شنغهاي في موسكو عام 2018 (عوني، 2018: 3).

إضافة إلى ذلك فقد أعلنت بعض دول أمريكا اللاتينية كبوليفيا وتشيلي وبعض دول الكاريبي عن رغبتهما في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق عام 2018، وهذا ما يعطي المبادرة ثقل دولي يتجاوز حدود القارة الآسيوية والأفريقية والأوروبية حيث زاد عدد الدول المنضمة في عام 2019 ليصل إلى نحو 106 دولة و29 منظمة دولية (بن قانة، 2019: 105).

### 2.1.1.5 التأصيل التاريخي لطريق الحرير

**أولاً: أصل التسمية:**

استلهمت مبادرة الحزام والطريق روحها من خلال طريق الحرير القديم الذي كانت تسلكه القوافل والسفن وتمر عبر جنوب آسيا المعروفة بتشانغ آن آنذاك حيث أطلق الرحالة الجغرافي الألماني (فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن) مصطلح طريق الحرير في القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1877 لوصف الطرق التي كانت تستخدم لمرور الحرير الصيني السلعة المُحتكرة من قبل إمبراطورية (الهان) حتى وصولها إلى أوروبا. فلم تقتصر طريق الحرير على الطرق البرية، بل اشتملت على الممرات البحرية التي تربط آسيا وأفريقيا (الموسوي، 2019: 32).

وتجاوزت التجارة الصينية سلعة الحرير لتشمل سلع أخرى عُرف هذا الطريق باسمها مثل: طريق اليشم، وطريق الأحجار الكريمة، وطريق البوذية، وطريق التوابل، وطريق الفخار والخزف، وغيرها من التبادلات التجارية مثل الشاي والملح. وتعود

جذور طريق الحرير إلى حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، ففي الفترة الممتدة من القرن الثاني قبل الميلاد إلى القرن الثاني الميلادي كانت تتربع بعض الإمبراطوريات على طول طريق الحرير مثل: روما وبراثيا، وكوشان، وهان الصينية (المجالي، 2020: 118).

**ثانياً: حوار الحضارات في طريق الحرير:**

سيطر النشاط الاقتصادي على مسارات طريق الحرير بالإضافة إلى النشاطات الأخرى، فقد كان معبراً ثقافياً واجتماعياً لجميع الحضارات التي يمر بها. ولم يتوقف الأمر على النشاطات التجارية والاقتصادية فقط بل تجاوز ذلك ليصل إلى انتشار الديانات، فقد انتشرت البوذية وظهر الإسلام حيث انتشر من خلال النشاطات والتبادلات التجارية والتعاليم السمحة (عبدالله، 2019: 6).

وحاولت الحضارات القديمة السيطرة على سواحل البحر الأحمر واستبعاد الوساطة العربية في التجارة الهندية الصينية في العصر الروماني، وتكرر ذات المشهد مع الساسانيين والأحباش في العهد البيزنطي والتي شهدت تجارة الوكالة كنوع من الوساطة لنقل التجارة الهندية والصينية؛ نظراً لتقلص التجارة البيزنطية البحرية المباشرة مع الهند، الأمر الذي قلص عدد سفنها البحرية في المحيط الهندي والخليج العربي والاكتفاء بوصول تجارتهم إلى مضيق باب المندب والسواحل الأفريقية دلالة أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة آسيا وعدم قدرة تلك الحضارات من الاستغناء عنها. وعلى الرغم من لعب الأحباش دور الوسيط ولفترات طويلة إلا أنهم لم يستطيعوا منافسة تجار الخليج من العرب والفرس في منطقة الشرق وهذا ما ساعد على إحباط المخططات البيزنطية الحبشية وطرد الساسانيين للأحباش وبمساعدة اليمنيين. ومع ظهور الإسلام وتركُّز سلطة الدولة عبر الفتوحات الإسلامية شهدت المنطقة نشوء علاقات اقتصادية بين الصين والدولة الإسلامية قوامها السلام والأمن والاستقرار، وساعد طريق الحرير على انتقال الورق الذي سهل عملية التدوين والبارود، كما وأن اكتشاف المزيد من المسارات البحرية سهل عملية انتقال الاقتصاد العالمي نقلة نوعية من الطرق البرية إلى المسارات البحرية الأكثر أمانا. غير أن الحروب المغولية الإسلامية أدت إلى تراجع دور الطرق البرية والانتقال إلى المسارات البحرية المنتظمة التي باتت تنقل

التجارة والثقافات الإنسانية عبر المحيط الهادئ إلى شمال أفريقيا (عبدالله، 2019: 7-9).

ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية طريق الحرير الاقتصادية والثقافية، ومدى العمق الاستراتيجي الذي تتميز به هذه المنطقة، وليس أدل على ذلك من المنافسات التجارية التي كانت تمارسها كل من بيزنطا والأحباش والساسانيين.

**ثالثاً: عوامل تراجع دور طريق الحرير القديم:**

يُعزى أن ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وظهور مادة الحرير وتصنيعه أدى إلى الاستغناء عن الحرير الصيني الطبيعي، ناهيك عن الفوضى السياسية التي عمت آسيا الوسطى بعد وفاة تيمور لينك 1405، والتنافس الروسي والدولة العثمانية وسيطرة الأخيرة على أجزاء من الطريق، وفرضها للضرائب على البضائع التجارية الصينية، من العوامل المهمة التي أدت إلى تراجع دور طريق الحرير القديم (العبودي، 2019: 61).

كما كان لافتتاح قناة السويس 1859-1869 الدور الكبير أيضا في تراجع نسبة الاعتماد على طريق الحرير بشقية البري والبحري بسبب الصراعات الدينية والسياسية التي كانت في جوهرها صراعات اقتصادية (المجالي، 2020: 120).

**رابعاً: عوامل إحياء طريق الحرير الجديد:**

يعتبر رئيس الوزراء الصيني (لي بينج) أول من دعا لفكرة إحياء طريق الحرير عام 1994 خلال زيارته إلى دول آسيا الوسطى، حيث طرح فكرة الانفتاح الشامل للنسخة الجديدة لطريق الحرير قبل أن يتم الإعلان عنه رسيماً في عام 2013، فقد حاولت الكثير من الدول وعلى رأسهم اليابان والهند إعادة فكرة إحياء طريق الحرير، بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. فقد طرح رئيس الوزراء الياباني عام 1997 استراتيجية دبلوماسية طريق الحرير بهدف تقوية العلاقات اليابانية مع دول آسيا الوسطى، كما ودعت الهند عام 2002 لبناء ممر نقل دولي يمر بإيران والقوقاز وصولاً إلى روسيا (مضخور، 2016: 193).

والحق أن طريق الحرير القديم عاد مرة آخرى عام 2005 لإعادة العمل من خلاله بصورة أكثر تطوراً، واقتصر العمل به بين سبع دول آسيويه مروراً بتركيا

ووصولاً إلى كازاخستان عبر القطارات التي تقطع مسافة عشرة آلاف و560 كيلومتر عام 2005 (المجالي، 2020: 120).

ودأبت دول الاتحاد الأوروبي لوضع خطة طريق الحرير الجديد عام 2009 من أجل تقليل الاعتمادية على النفط والغاز الطبيعي الروسي. إذ تضمنت هذه الخطة إنشاء خط غاز طبيعي (نابكو)، ويرمي إنشاء هذا الخط إلى تعزيز اتصال دول الاتحاد الأوروبي بدول آسيا الوسطى في مجال الطاقة. كذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 بشكل رسمي بناء شبكة خطوط نقل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين كل من افغانستان ودول آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا، إلا أنها بقيت هذه الخطط الاستراتيجية التي تبنتها تلك الدول حبيسة طروحاتهم الفكرية (مضخور، 2016: 193).

إن الفكر الاستراتيجي الصيني المُستمد من التعاليم الكونفوشيوسية يعتمد على مد أواصر العدالة والتعاون بين الدول، والتفوق على العدو دون اللجوء إلى العنف، بالإضافة إلى الإمكانات الاقتصادية التي تخولها من تبني هذه المبادرة العملاقة (زرقين، 2020: 83).

وهذا ما دفع الصين إلى الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق بشكل رسمي عام 2013 حيث تبناها الرئيس الصيني (تشي جين بينغ) وخصص لها مبلغ حوالي 124 مليار دولار من أجل إتمامها. إذ أن الصين ستستورد من دول الحرير ما قيمته تريليوني دولار أمريكي (حرزلي، 2019: 73).

ومن هنا نلاحظ أن طريق الحرير الاقتصادي بشقيه البري والبحري كان محط أنظار غالبية الدول للوصول إلى دول آسيا الوسطى؛ نظراً إلى الطبيعة الجيوسياسية التي تزخر بها المنطقة، فضلاً على أنها تربط بين أوراسيا (قلب العالم) مع باقي القارات وهذا ما يساعد في نمو إيقاع التجارة الدولية. ولعل القوة الاقتصادية التي تتميز بها الصين عن غيرها وأحقيتها في الإرث التاريخي والجغرافي لطريق الحرير ما جعلها تطلق العنان لهذه المبادرة الاقتصادية؛ نظراً إلى تزايد الطلب على مواد الخام والمنتجات التجارية التي تنفرد بها بعض الدول الآسيوية.

### 2.1.5 مبادرة الحزام والطريق: الرؤية والاستراتيجية

#### 1.2.1.5 رؤية مبادرة الحزام والطريق

تعتمد الصين في سياستها الخارجية منذ تبنيها لسياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام 1978 على الأداة الاقتصادية والأداة الدبلوماسية اللتان تفسحان لها المجال في تكوين علاقاتها الدولية بطريقة سلمية مع التركيز على عدم التدخل في شؤون الآخرين، وحرصها على إقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع جميع وحدات النظام الدولي، دون المساس بمبادئها الأساسية الخمسة التي يرتكز عليها النظام السياسي الصيني، وهي المحافظة على الاشتراكية، والديمقراطية الشعبية، وانفراد الحزب الشيوعي بالقيادة، والمعتقدات الماوية المنبثقة من التعاليم الكنوفوشيوسية، بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق وهي التي تهمنا (مضخور، 2016: 195).

ويغلب على مبادرة الحزام والطريق الطابع الاختياري في الانضمام إليها كنوع من التأكيد على الوصف الذي غلب عليها، وتركيز صانع القرار الصيني على بعض المصطلحات التي ترمي إلى تحقيق المصلحة للجميع وبصورة سلمية مثل: المنفعة المتبادلة، والتنمية الاقتصادية، والتعاون، والفرص والربح للدول المنضمة إليها. إذ أن إنفاق الصين مبلغ 150 مليار دولار في الدول التي قد وافقت على المشاركة في هذه المبادرة الاقتصادية 2013 جاءت بغرض تحقيق شراكات دولية وإنشاء نظام دولي متوازن أكثر عدلاً وعقلانية، وهذا ما أكده رئيس المفوضية للتنمية والإصلاح الوطنية الصينية (وانغ شياو تاو) (عبدالله، 2019: 15).

فطالما دأبت السياسة الخارجية الصينية على توضيح أن المبادرة محض تعاون وانفتاح، فقد جاء على لسان وزير خارجيتها (وانغ يي) أن مبادرة الحزام والطريق لا تحمل في طياتها أية أبعاد أيديولوجية أو استراتيجية أو جيوسياسية مشابهة إلى مشروع مارشال الأمريكي الذي أثقل كاهل الدول الأوروبية لاحقاً (الموسوي، 2019: 44).

إلا أن الوثيقة الصادرة عن اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح التابعة للحكومة الصينية والمعنونة "برؤية وخطط البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" بخصوص مبادرة الحزام والطريق في 12 مايو 2017 تضمنت خطة واضحة لاستثمار الفائض من الإنتاج، واستثمار

الفائض من العملة لديها، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل لشركاتها في سوق العمل على طول طريق الحرير. في حين أكدت الوثائق الخارجية الصادرة عن الحكومة الصينية أن المبادرة تعاونية وانفتاحية، ولم تستخدم مفهوم الاستراتيجية الذي يقتصر استخدامه بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين للمبادرة مثل لجنة التنمية الوطنية والإصلاح، وهي لجنة مسؤولة عن التخطيط الاقتصادي داخل الصين، والمسؤولة عن هندسة المبادرة والوثائق الرئيسة ذات الصلة بها، وعلى الرغم من الخلط بين المستوى الداخلي والخارجي إلا أن الكثير من الأدبيات الغربية تميل إلى إلصاق مفهوم الاستراتيجية بالمبادرة وأن الصين تسعى إلى الانتقال من مرحلة الدولة الصاعدة للوصول إلى مرحلة الهيمنة على النظام السياسي والاقتصادي الدولي (فرحات، 2018: 5-6).

### 2.2.1.5 استراتيجية مبادرة الحزام والطريق المسارات والمؤسسات التمويلة

**أولاً: الاستراتيجية والمسارات:**

تضمنت القرارات التشريعية مصطلح استراتيجية الحزام والطريق والمنبثقة عن اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والذي عُقد في 9-12 تشرين الثاني 2013، حيث أسفر عنه إطلاق المبادرة بشكل رسمي لوضع استراتيجية واضحة وإقامة أجهزة مالية لها. وقُسمت هذه الاستراتيجية إلى ثلاث مراحل وهي (عبدالله، 2019: 13-15):

1. مرحلة التعبئة وتسويق المبادرة والدعوة إلى إنشاء مؤسسات مالية كجهات ممولة للمبادرة، بالإضافة إلى تمويل الحكومة الصينية، وامتدت هذه المرحلة من عام 2013-2016.
2. مرحلة التنفيذ وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والشروع في تأسيس وتطوير البنية التحتية، وامتدت هذه المرحلة من عام 2016-2019.
3. مرحلة التقييم الاستراتيجي والتي ستمتد حتى إتمام المشروع 2019-2049.

وتنقسم ممرات الحرير إلى فرعين رئيسيين هما: حزام اقتصادي بري يعتمد على إنشاء طرق برية وسكك حديدية عبر آسيا الوسطى وروسيا، وطريق بحري ينطلق من

بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي مروراً بأفريقيا وصولاً إلى أوروبا (أنظر إلى الخريطة رقم 1). وتهدف مبادرة الحزام والطريق بشقيها البري والبحري إلى تعزيز العلاقات والروابط التجارية والاقتصادية بين كل من قارة آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتوزعت ممرات هذه الاستراتيجية إلى ممرين رئيسيين: الأول بري، والأخر بحري. وينقسم الطريق البري إلى ستة ممرات فرعية وهي (الموسوي، 2019: 46-47):

1. الجسر البري الآوراسي الجديد (الجسر القاري): وهو عبارة عن شبكة خطوط من السكك الحديدية، وينطلق من ميناء ليانيونقانغ في مقاطعة جيانغسو شرق الصين وصولاً -بحر البلطيق- إلى مدينة روتردام الهولندية، ويمر أيضاً عبر إقليم شينجيانغ الصيني من الجهة الغربية عبر سكك حديدية من خلال كازاخستان إلى روسيا وبولندا وصولاً إلى بحر البلطيق.
2. الممر الصيني -منغوليا- روسيا: وهي عبارة عن شبكة سكك حديدية وطرق سريعة تبدأ من بكين مروراً بمنغوليا وكازاخستان وصولاً لمفترق من الطرق غرب أو جنوب أو شرق روسيا غير الخاضعة لمبادرة الحزام والطريق، والتي ترتبط بالسكك الحديدية الروسية العابرة للقارات.
3. الممر الصيني – آسيا الوسطى – آسيا الغربية: وهو عبارة عن مجموعة من السكك الحديدية التي ترتبط ببعضها البعض، والتي تبدأ من إقليم شينجيانغ الغربي إلى آسيا الوسطى والذي يمر بكل من كازاخستان وقرغيزستان وأوزباكستان وطاجيكستان وتركمانستان، ويرتبط بعدها بسكك حديدية في غرب آسيا حيث إيران وتركيا وصولاً إلى الجزيرة العربية والبحر المتوسط، كما ويتضمن هذا الممر أساساً على خطوط من الأنابيب النفطية والغاز الطبيعي، وركزت الحكومة الصينية على الطاقة النووية والمتجددة والبنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات وتجارة الاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية.
4. الممر الصيني – شبه جزيرة الهند الصينية: وهو عبارة عن مجموعة ممرات من الطرق البرية السريعة والسكك الحديدية السريعة، ويربط هذا الممر بين المراكز الاقتصادية في كل من مدينة قوانغشي وهونغ كونغ وتشنزن بكمبوديا، وميانمار(بورما) ولاوس وتايلند وفيتنام، كما ويهدف هذا الممر إلى ربط هذه المدن

الاقتصادية مع مدينة ميكونغ الاقتصادية الكبرى والتي تم إعادة تشكليها من قبل بنك التنمية الآسيوي. أي أنه يمتد من جنوب الصين إلى ماليزيا سنغافورة وأندونيسيا.

5. الممر البري بنغلادش – الصين – الهند – ميانمار: وهو عبارة عن ممر بري يمتد من جنوبي الصين من خلال ميانمار إلى الهند، ويهدف إلى التعاون الصناعي وخدمات التدريب المهنية بين الحكومتين الصينية والهندية وتقاسم الحدود المشتركة.
6. الممر الصيني – باكستان: وهو عبارة عن طريق مختصرة تعتمد على السكك الحديدية فائقة السرعة للوصول إلى المسارات البحرية من خلال الربط بين إقليم شينجيانغ الصيني، ومدينة جوادار في باكستان، ومن ثم الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط والمرور بدبي وعُمان وخليج عدن وصولاً إلى السواحل الأفريقية، وهذا ما يساعد في حل وتجاوز معضلة مضيق ملقا والذي يُعد نقطة ضعف الصين بسبب الوجود الأمريكي فيه، إلا أن الهند تُعارض وجود هذا الممر.

أما بالنسبة للطريق البحري الآخر والذي يبدأ من مدينة فوجو الصينية والمدن الساحلية الصينية الأخرى مروراً بفيتنام ومن ثم أندونيسيا ليلتقي الطريق بالمسار القادم من ميناء شيتاجونج في بنغلاديش وحدود الهند ليمر عبر سيرلانكا وجزر المالديف وصولاً إلى أوروبا عبر قناة السويس (عبدالله، 2019: 14).

وتولي الصين مبادرة الحزام والطريق جل اهتمامها من خلال سياستها الخارجية الناعمة التي تعتمد على الدبلوماسية السياسية والاقتصادية بشكل ملحوظ، وهذا ما عزز مخاوف الدول النامية من الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية نتيجة الديون التي ستترتب عليها جراء الإنفاق الصيني في تطوير بنيتها التحتية. إلا أن الحكومة الصينية تؤكد أن حجم الفوائد التي ستجنيها دول الحرير المشاركة في هذا المبادرة تفوق حجم النفقات والديون التي ستترتب عليها (الموسوي، 2019: 47).

ويرى الرئيس الفرنسي (ماكرون) أن لا خوف من المشاركة الأوروبية في مبادرة الحزام والطريق فهي طرق مشتركة بين الدول الأعضاء ولا يمكن إخضاع جميع هذه الدول المشاركة لصالح جهة الحكومة الصينية (الشمري، 2019: 308).

ومن هنا نستطيع القول إن استراتيجية مبادرة الحزام والطريق تسعى إلى تسويق هذه المبادرة الاقتصادية من خلال فتح الدول أبوابها بمحض إرادتها للمشاركة في هذا المشروع الاقتصادي، وكسب ثقة الدول الأعضاء وتحقيق المصالح المشتركة بينهم، مع التركيز على عدم التدخل الصيني في شؤون الدول الأعضاء الداخلية هذا من جانب، ومن جانب آخر تسعى الصين إلى استثمار فوائضها المالية والإنتاجية في المشاريع التنموية القائمة على طول طريق الحرير، وهذا ما قد يخلق عند هذه الدول الشعور بالامتنان تجاه الصين والدعوة إلى المقارنة بين سياسية إغراق الدول النامية بالديون من أجل التبعية، وبين الدعوة من أجل التطوير والتعاون.

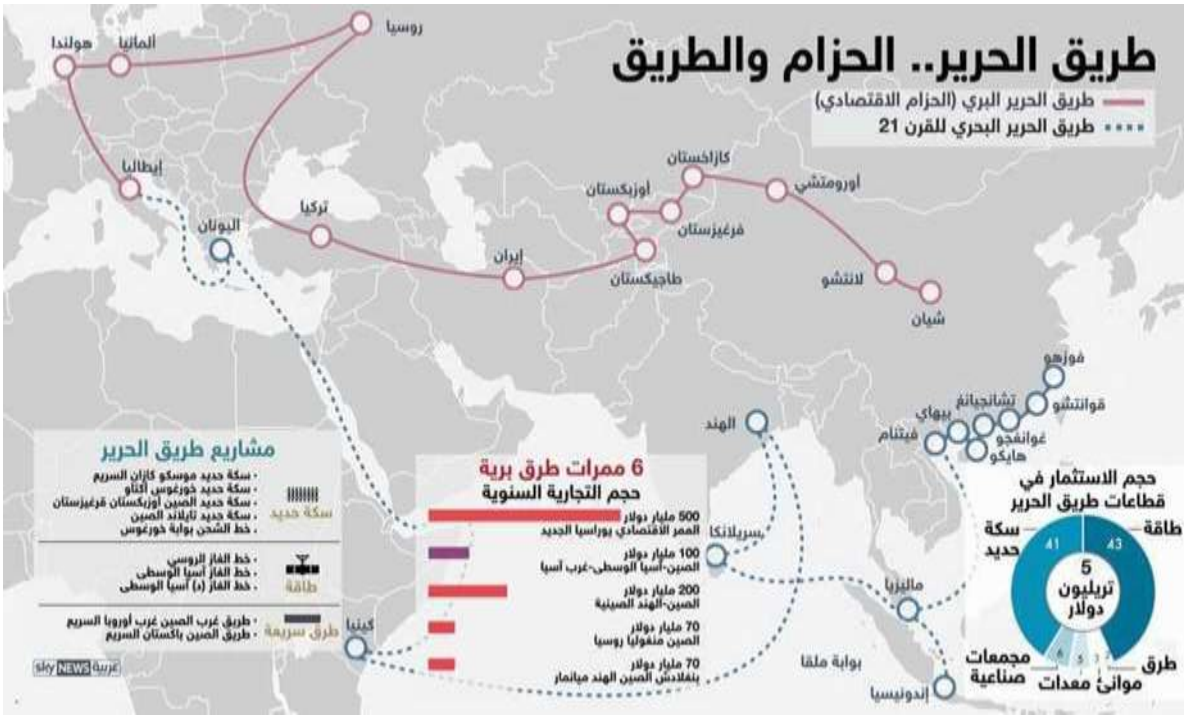


**الخريطة رقم (1)**

**خريطة توضح طريقا الحزام والطريق البري والبحري والدول الأطراف**

**المصدر: -https://www.skynewsarabia.com/business/1164908**

**ثانياً: المؤسسات الممولة لمبادرة الحزام والطريق:**

أكدت الحكومة الصينية أنها لن تكون الجهة الوحيدة الممولة لمبادرة الحزام والطريق، بل أن ثمة مؤسسات مالية أخرى ستشارك في الإنفاق على هذه المبادرة، وهي بمثابة أُطر أو أذرع مالية أُنشئ بعضها لغايات تمويلية تُقدَم على شكل قروض للدول المشاركة فيها، أو لغايات استثمارية في إنشاء وتطوير البنية التحتية وهي: بنك

الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية، وصندوق طريق الحرير الجديد، وبنك التنمية الجديد لدول البريكس (الموسوي، 2019: 47).

**1. بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB):**

يعتبر بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية المعروف اختصاراً (AIIB) امتداداً لمبادرة الحزام والطريق، فهو من المؤسسات المالية المعنية في الإنفاق على المبادرة، حيث أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام 2013 خلال منتدى القمة الاقتصادية التي عُقدت في أندونيسيا لدول آسيا والمحيط الهادئ (آبيك) عن نيته عن إنشاء هذا البنك والذي تم تأسيسة رسمياً عام 2014 في بكين وبحضور 22 دولة آسيوية وهي: (كازاخستان وباكستان وأوزباكستان ومنغوليا والهند وفيتنام وأندونيسيا وبنغلادش والفلبين وكمبوديا وبروناي والصين ونيبال وميانمار وعُمان وقطر والكويت وسنغافورة وتايلند وسريلانكا ولاوس وماليزيا)، وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية مقره بكين يضم أطراف متعددة، تقوم على تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في منطقة آسيا وبرأس مال يصل إلى 100 مليار دولار، وتشمل مشاريع البنية التحتية إمدادات الطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي وقطاع النقل والاتصالات وحماية البيئة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات اللوجستية (مضخور، 2016: 404-405).

إن فكرة إنشاء البنك الاستثماري الآسيوي للبنية التحتية جاءت نتيجة محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من نفوذ الصين المتصاعد في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأمر الذي شكل عدم رضا الصين عن مؤسسات بريتون وودز التي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (الموسوي، 2019: 48).

وعلى الرغم من تبني الصين بعض القيم الغربية التي فُرضت عليها من أجل قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية في عام 2001، إلا أن النظام المركزي لا يزال المتحكم في سياستها الخارجية. فهذا النظام الهجين جعل كثير من الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا تؤيد فكرة إنشاء هذا البنك بما فيهم هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (سفيان وزيدان، 2019: 175-176).

وتكمن أهمية البنك الاستثماري الآسيوي لتنمية البنية التحتية في دعوة اقتصادات الدول الإقليمية وغير الإقليمية للاستثمار في تنمية البنية التحتية في آسيا وتطويرها،

حيث تمثل منطقة آسيا الباسفيك زُهاء 40% من إجمالي سكان العالم، وتستحوذ على 60% من الاقتصاد العالمي. وتشير الاحصائيات أن استثمارت دول الخليج في البنية التحتية الآسيوية بلغت في الفترة ما بين 2013–2020 نحو 142 مليار دولار أمريكي (مضخور، 2016: 208–210).

وهذا ما جعل الحكومة الأمريكية تعمل على إقناع اليابان بعدم الانضمام له، ونظرت إلى أن الفكرة من إنشاء البنك ليس إلا امتداداً لسياسة الصين الخارجية من أجل التخلص من هيمنة الدولار على النظام الاقتصادي الدولي وتغيير بنيته (الموسوي، 2019: 48).

ويؤكد (تشانغ يون لينغ) مدير معهد الدراسات الدولية والأكاديمية الصينية أن الهدف الأساس من إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ما هو إلا إعادة لإنشاء وتعمير البنية التحتية المتهالكة في المنطقة الآسيوية، وتعضيد التعاون الاقتصادي الدولي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة بما يحقق النمو والتكامل، من خلال ضخ الاستثمارات في المجالات الإنتاجية، وزيادة تبادل التجارة البينية الدولية لضمان تدفق السيولة النقدية في الأسواق وبشكل مستمر (مضخور، 2016: 208–210).

ويرى الباحث أن نجاح بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية دليل على نجاح الدبلوماسية الصينية الاقتصادية والسياسية، وانتكاسة للسياسة الأمريكية الناعمة، وهذا ما يجعل الصين أمام مسؤولية كبيرة أمام الدول الأعضاء من أجل المضي قدماً في وضع معايير وحوكمة ضابطة لتحقيق التنمية المستدامة لجميع الأعضاء والأطراف الجدد الذين سينضمون في المدى القريب.

**2. صندوق طريق الحرير الجديد:**

وهو عبارة عن صندوق استثماري صيني مسجل تحت اسم (شركة صندوق الحرير المحدودة) تم إنشاؤه عام 2014 استجابة لمبادرة الحزام والطريق، وباستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكي ومقره بكين، ويلتزم الصندوق بقواعد السوق الدولية لتعزيز التعاون والاستثمار المالي بين الشركات المساهمة (دو، 2019).

إن ما يميز صندوق طريق الحرير رؤيته التوافقية والتشاركية بين المؤسسات الحكومية الصينية، والمؤسسات أو الشركات الاستثمارية الأجنبية المنفذة لهذه المشاريع الخارجية في أوروبا وأوراسيا وشمال أفريقيا وفي كثير من الدول الآسيوية مثل: الاستثمار المشترك بين الصين والاتحاد الأوروبي. ويأتي هذا التعاون المشترك من منطلق تعزيز الانسجام بين مبادرة الحزام والطريق وخطة يونكر الأوروبية في تنفيذ تلك المشروعات مثل محطة توليد الكهرباء بالفحم النظيف في إمارة دبي بالإمارات (هونغ، 2017).

وفي إطار شراكته مع دول آسيا فقد رحبت شركة أكواباور السعودية للطاقة المتجددة في ايار من عام 2019 بتوقيع اتفاقية شراكة مع صندوق الحرير حصل بموجبها على نسبة 49% من كامل حصة الشركة (بادمانثان، 2019).

ويهدف صندوق طريق الحرير إلى تقديم الدعم المالي والقروض لبناء وتنمية البنية التحتية والتعاون الصناعي في المشروعات الاستثمارية الخارجية الواقعة على طول الحزام والطريق، مع التأكيد على ترسيخ العلاقة مع البنوك التنموية العالمية والإقليمية متعددة الأطراف على أساس التكامل والانفتاح والشمول والمنفعة المتبادلة وليس كبديلاً عنها، بالإضافة إلى إقامة العلاقات التعاونية مع المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات (هونغ، 2017).

إن المتتبع لسير عمل مبادرة الحزام والطريق ونجاح أذرعها المالية يجد أن الصين نجحت في استقطاب الدول والشركات للاستثمار في دول الحرير وانخراطها في شراكات حقيقية من شأنها ربط اقتصادات هذه الدول ببعضها البعض مما يدفعنا للقول إن هذا النجاح بمثابة دعوة صريحة لإنشاء تكتلات اقتصادية دولية جديدة من شأنها إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، سيما وأن الدول قد سئمت سياسات مؤسسات بريتون وودز التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكة.

**3. بنك التنمية الجديد لدول (البريكس):**

وهو مؤسسة مالية متعددة الأطراف تأسس عام 2014 وبرأس مال 100 مليار دولار على يد مجموعة دول (البريكس) التي تديره وهي: (البرازيل روسيا الهند الصين وجنوب أفريقيا)، ومقره مدينة شنغهاي الصينية، ويعتبر بنك التنمية الجديد بما يحتوية

من عملات صعبة احتياطية بديلاً عن مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) (المصري ووعلوش، 2016: 455).

إن مشاركة بنك التنمية الجديد لدول البريكس كذراع من الأذرع المالية الرئيسة في تمويل مبادرة الحزام والطريق، دلالة على السعي في إنجاح هذه المبادرة الاقتصادية للحد من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي الدولي. ويهدف إلى تلبية حاجات البنية التحتية والتنمية المستدامة ومواجهة الأزمات المالية العالمية، وتقديم القروض للدول الأعضاء. كما ويرحب بالتعاون مع المؤسسات المالية والبنوك التنموية المختلفة فقد تم تخصيص مبلغ بقيمة مليار دولار عام 2016 للمساهمة في مبادرة الحزام والطريق (Guilherme، 2017).

### 3.1.5 أهداف وأبعاد مبادرة الحزام والطريق

تعتمد السياسة الخارجية الصينية على مبادرة الحزام والطريق في تحقيق أهدافها الاقتصادية؛ لضمان زيادة التدفقات التجارية والمالية الدولية، وتعزيز روح التعاون المشترك بين أعضاء المبادرة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الراغبين في الانضمام إليها والموزعين في كل من القارة الآسيوية والأفريقية والأوروبية. إذ أن إنفاق الصين المزيد من المليارات على مبادرة الحزام والطريق يرمي إلى تحقيق عدة أهداف وأبعاد وهي (مضخور، 2016: 196):

#### 1.3.1.5 أهداف مبادرة الحزام والطريق:

1. تنسيق السياسيات الحكومية بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهم، فضلاً عن وضع الخطط والتدابير التي تدفع إلى مزيد من التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية وإنشاء بنية تحتية تربط الطرق والمواصلات بين الدول الأعضاء.
2. إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الدفع نحو بيئة استثمارية وتجارية، والإسراع في توفير بيئة آمنه بين الدول الأعضاء والتشاور حول الاتفاقيات الثنائية، أو متعددة الأطراف التجارية لتجنب إزدواجية الضريبة وحماية مصالح وحقوق

المستثمرين. وهذا ما تشجعه الصين في الاستثمار الصناعي في الدول التي يمر بها الحزام والطريق.

3. تداول العملات وتعزيز التعاون المالي والاستثماري وبناء منظومة استقرار نقدي تسمح في المبادلة بين العملات من خلال توقيع مذكرات تفاهم ثنائية بين الدول، وهذا ما يبين أهمية دور كل من البنك الاستثماري الآسيوي للبنية التحتية، وبنك التنمية لدول البريكس، وصندوق طريق الحرير من أجل المراقبة المالية.
4. تعزيز التبادلات الثقافية والمعلوماتية والعلمية، بما يحقق مزيد من التواصل بين شعوب دول الحرير بعيداً عن اختلاف الأفكار والمعتقدات (مضخور، 2016: 196-197).

### 2.3.1.5 أبعاد مبادرة الحزام والطريق:

تُصر الصين على أنها دولة نامية وأن مبادرة الحزام والطريق ما هي إلا وسيلة لتحقيق التعاون والانفتاح والاعتماد المتبادل، إلا أن المُتتبع إلى السياسة الخارجية الصينية يجد أنها تعمل إلى إيجاد طرق بديلة من أجل الحفاظ على هياكلها التجارية والاقتصادية، من خلال عدم الاعتماد على طريق واحدة في صادراتها وارداتها، ويبدو ذلك واضحاً في سياستها الخارجية الناعمة التي تعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية. وهذا ما يعطينا تصور أن الصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق أبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية وجيواقتصادية وتكنولوجية وحضارية (زرقين، 2020: 77).

**أولاً: أبعاد جيوسياسية:**

لم يأتِ اهتمام الصين وتكثيف نشاطها في منطقة أوراسيا من باب الصدفة، بل نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية وتمتعها بطبيعة تشكل درعاً طبيعياً يحول دون تعرضها للغزو الخارجي، الأمر الذي يوفر الحماية الأمنية لمشروعها الاقتصادي، فضلاً عن وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها. ويرى (هالفورد جون ماكندر) أحد مؤسسي علم الجيواستراتيجيا أن أوراسيا مركز العالم الجغرافي بحسب نظرية قلب العالم 1904، وهذا ما يدفع الصين إلى تقليل الاعتمادية على بحر الصين الجنوبي والاهتمام بمنطقة أوراسيا ذات العمق الاستراتيجي (حرزلي، 2019: 80).

إن الاتفاقية الصينية الروسية في عام 2014 والمتضمنة استيراد الغاز الروسي ولمدة 30 عام بقيمة بلغت 400 مليار دولار، دلالة على تثبيت الشراكة الاستراتيجية مع الجانب الروسي في ضوء العقوبات التي وقعت عليها أثر ضم روسيا الاتحادية لجزيرة القرم عام 2013، وهذا ما سهل تسويق مبادرة الحزام الطريق وتحديداً المسار البري (الصين منغوليا روسيا) والجسر البري الآوراسي الجديد، بالإضافة إلى أن الصين تحاول وبشتى الطرق إلى تنويع مصادرها الطاقوية من أجل المحافظة على ديمومة اقتصادها (عوني، 2018: 3).

كما وأن تبني الصين سياسة "الاتجاه غربا" من أجل تنمية وتطوير أقاليمها الغربية الفقيرة مثل إقليم شينجيانغ الغني باليورانيوم والفحم وغيرها من المواد الأولية، يجعلها تشعر بالاستقرار والتي تجمعها روابط مع ودول آسيا الوسطى المجاورة لها مثل: كازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغستان. وهذا ما يدفعنا للقول إن الصين تحاول أن تحقق هدفين بذات الوقت وهما: تأمين حدودها الغربية عن طريق السيطرة على إقليم شينجيانغ الفقير وتطوير بنيته التحتية كونه بوابة الصين الغربية، وربط دول آسيا الوسطى معها كونها خاليه من استراتيجية التطويق الأمريكية كونها إحدى الممرات البرية الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق البديلة عن بحر الصين الجنوبي (مضيق ملقا) (بن قانة، 2019: 109-110).

إن تأمين خطوط أنابيب النفط والغاز المغذية للصين والممتدة من قيرغستان وكازاخستان تعتبر من أهم الدوافع الرئيسة إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، وبرزت الصين كأكبر شريك تجاري معها متجاوزة بذلك روسيا الاتحادية التي تعتبر القوة التقليدية في المنطقة. ولعل لجوء الصين إلى إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون هي امتدادا إلى البعد الجيوسياسي في منطقة آسيا الوسطى وهو ما أتاح الفرصة أمامها إلى تقوية العلاقات، وإبرام الاتفاقيات حول استيراد النفط والغاز من كازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان وقيرغستان، وبهذا تكون الصين قد نجحت في عدة أهداف وهي: تأمين حدودها الغربية من خلال علاقاتها التجارية البينية مع دول آسيا الوسطى المجاورة لها، وتوفير مصدر آخر بديل، وخفض الاعتمادية على نفط الخليج العربي. ناهيك بسط وجودها وحضورها كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في

الحصول على نفط وغاز المنطقة، فقد بلغ استهلاك الصين من النفط ما يزيد عن 11 مليون برميل يومياً وذلك بحسب تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية وهذا ما يعني أن الصين تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الاستحواذ على نفط وغاز آسيا الوسطى (مهدي، 2017: 152).

**ثانياً: أبعاد جيواستراتيجية في بحر الصين:**

1. **بحر الصين الجنوبي:** إذ يربط بحر الصين الجنوبي بين المحيطين الهادئ والهندي ويغطي مساحة تصل إلى نحو 800 ألف كيلومتر مربع، ويمر عبره ثلث التجارة العالمية، وتحيط به تسع دول رئيسة وهي: الصين، وفيتنام، وتايلند، وكمبوديا، وسنغافوره، وماليزيا، وأندونيسيا، والفلبين، وبروناي، وتتنافس هذه الدول في السيطرة على البحر نظراً لما يحتويه من إمكانات نفطية وغازية في أعماقه، وتتنازع الدول على الأرخبيل الذي يضم المئات من الجزر تدّعي الصين بأحقيتها التاريخية في السيادة عليها مثل: جزر بارسيل، وجزر سبراتلي الخاضعة للسيادة الفيتنامية (دندن، 2019: 9-10).

وتنظر الصين وبإصرار في أحقيتها السيادية على الأرخبيل لتحقيق أبعادها الاستراتيجية من خلال السيطرة على المخزونات النفطية في بحر الصين الجنوبي، والسيطرة على مضيق تايوان ومضيق ملقا الذي بدوره يوفر لها بسط النفوذ على جميع خطوط المواصلات البحرية التي تغذيها بالطاقة لا سيما وأن 80% من النفط الصيني يمر عبر هذا المضيق وخصوصاً النفط القادم من الخليج العربي، على الرغم من عدم وجود طريق مباشر إليها ضمن خريطة الحزام والطريق، بسبب الخناق الأمريكي على مضيق ملقا (بلمادي، 2015: 32).

إن عمليات القرصنة البحرية المنتشرة في مضيق ملقا ومضيق هرمز وخليج عدن بالإضافة إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مضيق ملقا، يدفع الصين إلى تباطئ في تمددها الإقليمي من الناحية العسكرية والتركيز على الأداة الدبلوماسية لتحقيق سبل التعاون وإيجاد طرق بديلة أكثر آماناً، لا سيما وأن القدرة الإنتاجية للصين في العديد من القطاعات وتحديداً الألمنيوم والحديد والإسمنت والصناعات الثقيلة تحتاج

إلى توفير ممرات جديدة آمنه لتقليص مدة رحلاتها التجارية وكلفتها المادية (الموسوي، 2015: 50).

لقد دخلت الصين كطرف رئيس في العسكرة في بحر الصين الجنوبي وتحديداً في جزر سبارتلي نتيجة التوترات التي شهدها الإقليم جراء عسكرة القوى الأطراف المطالبة في جزر سبارتلي إلى جانب بؤر التوتر في مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية. ويرى الخبير العسكري الصيني (شين دينقلي) أن الصين يمكنها أن تتوجه نحو بحر الصين الجنوبي بعد أن تغلق جبهتها في تايوان (دندن، 2019: 13).

ومن هنا يمكننا تفسير السلوك الصيني وتحديداً بعد نشرها للصور التي تدل على عسكرتها في الجزر الاصطناعية التي تم إنشاؤها في سبارتلي أنها تتطلع إلى إثبات وجودها في بحر الصين الجنوبي كقوة دفاعية ترمي إلى تقويض الهيمنة الأمريكية على بحر الصين الجنوبي وتحديداً في مضيق ملقا الذي يربط جميع الممرات البحرية المؤدية إلى الصين (دندن، 2019: 16).

2. **بحر الصين الشرقي:** ويعتبر بحر الصين الشرقي جزءًا مما تسميه الأدبيات الجيوبولوتيكيه بمنطقة (آسيا المحيط الهادئ)، ويرتبط هذا البحر بالصين تاريخياً من حيث التسمية ويشكل فاصلاً طبيعياً بين الصين واليابان، وهو جزء من المحيط الهادئ، حيث يغطي مساحة قدرها 1.249000 كيلو متر مربع، ويشكل مضيق تايوان همزة وصل تربط بحر الصين الجنوبي مع بحر الصين الشرقي، وتطل عليه عدة دول وهي: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان كما ويضم عدة جزر من أهمها جزيرة سينكاكو، أو جزيرة دياويو (دندن، 2019: 4-5).

وتؤكد التقارير الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن بحر الصين الشرقي يحتوي على نحو 200 مليون برميل من النفط وحوالي 5.9 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا ما يجعل العلاقات الصينية اليابانية في حالة توتر مستمر، ناهيك عن الخلافات حول بعض الجزر المتنازع عليها مثل جزيرة دياويو الصينية التي كانت تتبع لجزيرة تايوان والتي تسميها اليابان سينكاكو (خليج، 2018: 255).

إن البعد الاستراتيجي الصيني في بحرها الشرقي يتجاوز الأهداف الاقتصادية إذ أن امتلاك اليابان لتلك الجزر سيمكنها من فرض نظم استطلاعية جوية وبحرية وهذا

ما قد يمكنها من نصب قواعد صاروخية مضادة للسفن وصواريخ الجو، مما يشكل ذلك تهديداً على أمن الصين الوطني ومراكزها الصناعية وتحديداً إقليم شنغهاي الواقع على ساحل بحر الصين الشرقي. وينطبق ذات البعد على تايوان التي تؤكد الصين على أنها جزيرة تابعة لها وأنها لن تتوانى عن استخدام القوة العسكرية في حال حاولت تايبه إعلان استقلالها، ولم يقتصر التهديد على تايون فقط بل وصل ذلك أن هددت الصين بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جميع الدول التي ستحاول الاعتراف بها، الأمر الذي يدفع الدول بعدم التفريط في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين مقابل تايوان بما فيها هيئة الأمم المتحدة. وبالرغم من طبيعة العلاقات السياسية بين الصين وتايوان إلا أن حجم المبادلات التجارية بينهما بحسب تقرير الحكومة الأسترالية لسنة 2016 توضح أن الصين أكبر شريك تجاري حيث تصدر الصين ما نسبته 26.3% وتليها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 12%، أما من ناحية الاستيراد فأن الصين تتصدر المرتبة الأولى بنحو 19.1% تليها اليابان 17.6%، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 12.5% (خليج، 2018: 258-259).

إن النزاعات الإقليمية التي تشهدها منطقة آسيا المحيط الهادئ حول بعض الجزر تدفع بعض القوى الإقليمية البارزة إلى إعادة التموضع الاستراتيجي، فالنزاع على الجزر لا ينحصر بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان فقط، بل ثمة خلافات إقليمية أخرى بين اليابان وروسيا على أربع جزر من جزر الكوريل الخاضعة إلى السيطرة الروسية شمال اليابان (أنظر الخريطة رقم 2)، وهذا ما خلق شراكة استراتيجية أخرى بين الصين وروسيا الاتحادية في بحر الصين الشرقي للوقوف أمام أي تهديدات من اليابان وبدعم من حليفها الاستراتيجي الأمريكي، وليس أدل على ذلك من المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة بين كل من الصين وروسيا الاتحادية في بحر الصين الشرقي عام 2018 والذي اعتبرته اليابان وكوريا الجنوبية تهديداً مباشراً لهما (خليج، 2018: 253).

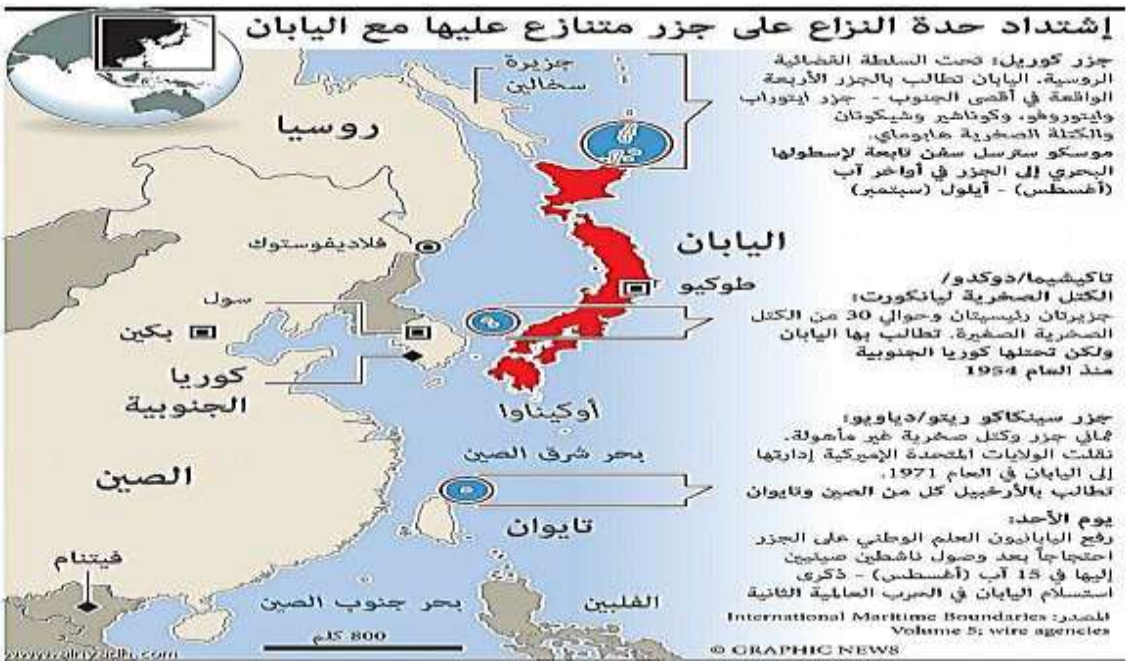


**خريطة رقم (2)**

**خريطة توضح الجزر المتنازع عليها مع اليابان في منطقة بحر الصين الشرقي**

**المصدر: موقع جريدة الرياض نقلاً عن الرابط: http://www.alriyadh.com/761547**

ومن هنا يتضح لنا وفي سياق أمني أن نشر الصين قطعها البحرية في بحر الصين الشرقي والجنوبي يهدف إلى تأمين عمقها الصناعي شنغهاي المحاذي لسواحل بحر الصين الشرقي، وتأمين الملاحة البحرية عن طريق السيطرة على الممرات البحرية وعدم السماح في التطاول على مناطق نفوذها الإقليمية. إلا أن تقدم الصين البطيء وتفضيلها خيار الدبلوماسية الناعمة على خيار المواجهة العسكرية يعطيها فرصة أكبر في كسب ثقة دول الآسيان ودمجها في مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي قد ينهي الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة، بالإضافة إلى أن هذا التقدم البطيء يحقق لها المزيد من التفوق على اقتصادات الدول العظمى.

**ثالثاً: أبعاد جيواقتصادية:**

تهدف الصين ومن خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تسويق الفائض من إنتاجها في المشاريع التنموية إذ تشير الإحصائيات إلى أن إنتاج الصين من الحديد يقدر ما قيمته 1.1 طن، في حين أن الاستخدام المحلي من الحديد يقدر على نحو 800 طن، وهذا ما يدفعها إلى تصريف الفائض من الإنتاج في مشاريع البنية التحتية في الدول

الواقعة على طول طريق الحرير، الأمر الذي يحقق الوفرة الاقتصادية وضمان تدفق الأموال وبشكل مستمر (زرقين 2020: 77).

كما وأن التبادلات الاقتصادية والتجارية دفعت الصين إلى إقامة 18 منطقة تجارة حرة مع أكثر من دولة. وتشير الإحصائيات إلى أن الصين لديها أكثر من 70 منطقة استثمارية على طول الحزام والطريق، وهنالك أيضا أكثر من 26 دولة ومنطقة على طول الطريق البحري وبعدد يقدر زُهاء 4.4 مليار نسمة أي ما يمثل 63% من حجم سكان العالم إذ يبلغ حجم اقتصادتها 21 تريليون دولار أي ما يمثل 29% من الاقتصاد العالمي (مضخور، 2016: 200).

وتعتبر منطقة شنغهاي أول منطقة تجارة حرة صينية بالإضافة إلى غيرها من المناطق التجارية الساحيلة الأخرى. غير أن منطقة التجارة الحرة التجريبية التي أُنشئت في قوانغشي عام 2019 جاءت بهدف تعزيز التعاون بين الصين ودول الآسيان والتي ستركز على الخدمات المالية واللوجستية والاقتصاد الرقمي. وبلغت المساحة الإجمالية للمنطقة حوالي 120 كيلومتراً مربعاً واعتبرت هذه المنطقة داعماً لمنطقة التجارة الحرة التي أقيمت في منطقة جنوب شرق آسيا عام 2010 مع دول الأسيان والتي أدت إلى تعاظم التبادل التجاري واعتبارها أكبر شريك تجاري مع الصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وترمي الصين من وراء إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع التجارة الدولية، ونبذ القيود الحمائية التي تفرضها الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يشجع بطبيعة الحال الشركات والدول إلى التعاون التجاري مع الصين (شينخوا، 2019).

أما في أوراسيا وبعض دول آسيا الوسطى، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا نحو 95.3 مليار دولار عام 2014، كما وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وكازاخستان نحو 17.25 مليار دولار من نفس العام، وهذا ما يدفع الصين للتطلع إلى البعد الجيواقتصادي في منطقة آسيا الوسطى وأوراسيا نظراً لتوافق مبادرة الحزام والطريق مع الاستراتيجية الروسية التي طرحها بوتين عام 2015 في آسيا الوسطى، والتي تشمل كل من: بيلاروسيا، وكازاخستان، وأرمينيا، وقرغيزستان، فضلاً عن حجم التدفقات والموارد الاقتصادية في آسيا الوسطى (مضخور، 2016: 201).

أما المنطقة العربية ففي الوقت الذي انتقل فيه الصراع من منطقة الشرق الأوسط إلى آسيا المحيط الهادئ اتجهت الصين في محاولة منها إلى ملء الفراغ في الشرق الأوسط (المنطقة العربية) نظراً لحجم اقتصادات الدول العربية النفطية التي بلغت نحو2.7 ترليون دولار، بالإضافة إلى التعداد السكاني والذي بلغ زُهاء 389 مليون نسمة وهو ما يعتبر مؤشراً على حجم الاستهلاك، الأمر الذي يتطلب زيادة التدفقات التجارية الصينية (مضخور، 2016: 201).

ولعل مشروع مدينة نيوم الذي أعلن عنه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في أكتوبر عام 2017، جاء بمثابة نقطة انفراج للقائمين على مبادرة الحزام والطريق. فقد جاء الإعلان عن مشروع جسر الملك سلمان والمزمع إنشاؤه في عام 2020، حيث سيشمل كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى إسرائيل. وتعتبر هذه الخطوة نقطة تحول في مبادرة الحزام والطريق، وتحديداً على الممر البري الذي ينطلق من الصين باكستان وصولاً على منطقة الشرق الأوسط. ويعتبر هذا الجسر نقطة ربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ومن المرجح أن ترتفع حجم التجارة البينية بين الصين والدول العربية من 240 مليار دولار أمريكي في عام 2018 لتصل إلى 600 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 وأن ترتفع حجم تجارتها مع أفريقيا إلى نحو 400 مليار دولار في العام نفسه وهذا ما يتطلب من الحكومة الأردنية أن تكثف جهودها في سبيل الاستفادة من هذا المشروع في سواحل منطقة العقبة الاقتصادية، وأن يكون لها موضع قدم في هذا المشروع العابر للقارات على الصعيد السياسي والاقتصادي (الأسمر، 2019: 176-178).

إن محاولة الصين لملء الفراغ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط دفع إلى تعزيز المزيد من تدفق التبادلات السلعية والتكنولوجية، حيث بلغ حجم استيراد الصين من النفط العربي عام 2018 بمقدار 104.606 مليار دولار أمريكي، فضلاً عن عقود شركات المقاولات الصينية في المنطقة العربية والتي تقدر قيمتها بنحو35.6 مليار دولار أمريكي (شبح، 2019).

ولا جدل في القول إن استثمار الصين لمخزونها الاحتياطي من العملة، وإعادة تفعيل دور شركاتها في سوق العمل يعتبر من أهم الأبعاد الجيواقتصادية الرامية إلى ربط اقتصادات دول الحرير النامية بالهوية الاقتصادية الصينية، وهذا ما يقود إلى تعطيل هوية الاقتصاد الأمريكي عن طريق القروض التي قدمتها الصين إلى دول الحرير من خلال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (عبدالله، 2019: 14)

كما وأن انضمام اليوان الصيني إلى سلة حقوق السحب التابعة إلى سلة النقد الدولي عام 2016 كعملة رئيسة في التبادل التجاري العالمي إلى جانب العملات الدولية المدرجة مثل: الدولار الأمريكي، واليورو الأوروبي، والجنية الإسترليني، والين الياباني جعل من اليوان الصيني عملة متداولة في التعاملات التجارية بين الصين وأعضاء مبادرة الحزام والطريق، حيث أن التدفقات النقدية بالإضافة إلى التدفقات التجارية يخلق حوافز تنموية جديدة، لا سيما في أقاليمها الغربية مثل إقليم قانسو وإقليم شينجيانغ لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي وتطويرها اقتصادياً تحت شعار الاتجاه غرباً (حرزلي، 2019: 79).

**رابعاً: البعد الثقافي وطريق الحرير الرقمي:**

تعتمد الصين في سياستها الخارجية على ربط هويتها الاقتصادية في هويتها الثقافية، ونشرها من خلال مشروعها الاقتصادي مدار البحث والعمل على المزج بين الماضي والحاضر للمضي قدما نحو المستقبل. وتستلهم ثقافتها من التعاليم الكونفوشيوسية العريقة، وليس أدل على ذلك من المقولة المنقولة على لسان (ماو تسي تونغ): "إن المعلم الجيد هو القادر على ابتكار الجديد عند استعادته للقديم" (زرقين، 2020: 76).

وتحرص السياسة الخارجية الصينية على تعزيز أواصر التعاون والتواصل القائم على التبادل الثقافي والفكري، وعادات اللباس بين الشعوب، وإنشاء المعاهد الكنفوشيوسية في الكثير من الدول. والحق أن هذه السياسة ترمي إلى تحقيق الأهداف الثقافية ونشر وتعليم اللغة الصينية ناهيك عن استقطابها إلى العديد من الطلاب في المرحلة الجامعية والدراسات العليا على نفقتها الخاصة، فضلاً عن انتشار الطب الشعبي الصيني والمطاعم الصينية التي لا تكاد دولة تخلو منها (حرزلي، 2019: 89).

أما بالنسبة إلى البعد التكنولوجي وما توليه مبادرة الحزام والطريق من اهتمام كبير في طريق الحرير الرقمي من أجل تطوير ترسانتها التكنولوجية، فقد تضمنت الممرات البرية إنشاء كابلات ضوئية وشبكات الهاتف، إلى جانب أنابيب النفط والغاز والسكك الحديدية بهدف تطوير التجارة الإلكترونية وربط الصين بالعالم الخارجي. وتكمن أهمية طريق الحرير الرقمي في مدى تنامي قطاعي التكنولوجيا والرقمي الصيني، حيث بلغ الناتج المحلي الصيني في عام 2016 نحو 30.3% من الاقتصاد الرقمي وبلغت التجارة الإلكترونية في عام 2017 نحو 42% من سوق التكنولوجيا العالمية، الأمر الذي حفز الشركات الصينية في إيجاد أسواق خارجية لها لتسويق منتجاتها الإلكترونية. ولعل الاتفاق الذي تم توقيعه بين شركة هواوي والحكومة الباكستانية في عام 2017 يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط بين باكستان وكينيا وجيبوتي، باسم باكستان شرق أفريقيا كابل إكسبرس، وتتطلع الصين إلى ربط مزيد من الدول عبر بناء كابل من الألياف الضوئية عن طريق القطب الشمالي، وهذا ما يدفعنا للقول إن طريق الحرير الرقمي يندرج تحت استراتيجية صنع في الصين الذي تشرف عليه الحكومة الصينية منذ عام 2015 (حسن، 2019: 251–252).

ولما انتهجت الصين استراتيجية الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير، تمكنت من استقطاب كثير من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستثمار لديها؛ نظراً إلى تدني أجور الأيدي العاملة، وما توفره الحكومة الصينية من بيئة استثمارية جاذبة لهذه الشركات. وهذا ما ساعد في تطوير هياكلها الصناعية والتكنولوجية تحت شعار "صنع في الصين"، وهكذا استطاعت أن تحقق ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها قلصت من مشاكلها الاجتماعية والبطالة عبر تشغيل الملايين من الأيدي العاملة في هذه الشركات (حرزلي، 2019: 83).

وليس يخفى على أحد أن التقدم التكنولوجي الذي أحرزته الصين في الكثير من القطاعات لا سيما قطاعي التعدين والاتصالات، جعل الصين في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وهذا ما سارع في اشعال فتيل الصراع التجاري والتنازع حول الملكية الفكرية، خاصة بعد توفير شركة هواوي تقنية الجيل الخامس للاتصالات، بالإضافة إلى موقع شركة علي بابا اللتين ساهماتا في تطوير طريق الحرير الرقمي، وهو ما

تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكاً صارخاً لشروط منظمة التجارة العالمية بخصوص الملكية الفكرية واعتداءً على شركاتها مثل: شركة آبل، وموقع شركة أمازون الرقمي، وهذا ما أثار تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها إلى اللجوء إلى الأسلوب (الميركانتلي) في الحمائية التجارية من أجل تجنب سياسة الإغراق الصينية (حرزلي، 2019: 80).

## 2.5 تحديات مبادرة الحزام والطريق

تحاول الصين ما أمكنها ومن خلال تقييمها لاستراتيجية مبادرة الحزام والطريق أن تسير بخطى ثابتة وعلى أسس ناعمة من أجل ضمان صعودها السلمي، وهذا ما أثار حفيظة الدول وخلق مزيداً من التوجس حول مسألة مشروع الصين في الهيمنة على النظام الدولي من الناحية الاقتصادية والسياسية. ومن هنا سنعمل في هذه المبحث على تسليط الضوء على أهم تحديات مبادرة الحزام والطريق والمواقف الإقليمية، الدولية بالإضافة إلى أهم التحديات الكونية وهي:

### 1.2.5 تحديات دولية

**1.1.2.5 التحدي الهندي:** على الرغم من التقارب الاقتصادي بين الصين والهند في إطار مجموعة البريكس وعضويتها في منظمة شنغهاي إلا أنها رفضت المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وحصرت مشاركتها في إطار بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية شريطة الموافقة المسبقة بين طرفي النزاع حول تمويل المشروعات في المناطق المتنازع عليها (فرحات، 2018: 7).

وتعود أسباب الخلاف بين البلدين حول سعي كل منهما إلى توسيع نفوذهما في بحر الصين الجنوبي، من أجل الصيد والتنقيب عن النفط والغاز ناهيك عن الخلافات الحدودية بينهما. ويشكل إقليم كاشمير المتنازع عليه بين كل من الهند وباكستان من أهم القضايا السيادية العالقة بينهم، إذ يشكل هذا الإقليم ممراً اقتصادياً يربط بين الصين وباكستان وهذا ما تعتبره الهند مساساً بسيادتها الترابية، في حين تعتبر باكستان أن منطقة جيلجيت الواقعة ضمن إقليم كاشمير تخضع لسيطرتها، ومن هنا جاء

الرفض الهندي لمبادرة الحزام والطريق من خلال عدم المشاركة في أول منتدى للمبادرة في أيار من عام 2017. وأكدت على هذا الرفض في قمة منظمة شنغهاي للتعاون المنعقدة في حزيران من عام 2018 (بن قانة، 2019: 118).

إن دمج الصين لأفغانستان ضمن مبادرة الحزام والطريق من خلال باكستان تعتبره الهند تقويضاً لنفوذها، وهذا ما يجعل أفغانستان تدخل في حسابات النفوذ الصينية من أجل الوصول إلى النفط الإيراني هذا من جانب، وتعميق العلاقات الأفغانية الباكستانية من جانب آخر، لا سيما بعد الفشل الأمريكي في إعادة بناء أفغانستان، حيث أن التقارب الأمريكي الهندي يدفع نحو تعميق الفجوة بين الهند والصين التي من شأنها خلق فوضى إقليمية تحول دون تقدم الصين اقتصاديا أو إقامة علاقات وازنة مع دول الجوار. إذ أن التقارب بين الصين وباكستان وأفغانستان سيوفر علاقات أمنية وازنة في الإقليم تتجاوز مبادرة الحزام والطريق لتصل إلى تعزيز الموقف الباكستاني في الصراع حول إقليم كاشمير، وهذا ما يعني عدم قدرة الهند من الوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى في حال ربط أفغانستان في هذا الممر (فرحات، 2018: 7).

ولما بدأت الصين من المحاولة في فك الحصار الجيوسياسي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها، لجأت إلى تعزيز نفوذها البحري من أجل ضمان تدفق تجارتها الدولية، وزيادة نفوذها الاقتصادي، حيث عملت على تطوير عدة موانئ في جنوب آسيا وأفريقيا وأوروبا، مثل: ميناء جوادر باكستان المطل على بحر العرب، وميناء شيتاوجونج في بنغلاديش المطل على خليج البنغال، وميناء كولمبو في سيرلانكا. وتعتبر هذه الموانئ جزءًا أساسياً في مبادرة الحزام والطريق التي ترمي إلى تحقيق تطلعات الصين الاقتصادية والأمنية، وهذا ما يوفر للصين تجنب امتعاض الهند من الممرات الاقتصادية المؤدية إلى خليج البنغال وبحر العرب، بالإضافة إلى ضمان التدفقات النفطية من منطقة الخليج العربي عبر ميناء جوادر دون أية عراقيل وتجنب معضلة مضيق ملقا بحر الصين الجنوبي (فرحات، 2018: 8).

**2.1.2.5 التحدي الروسي:** إن موقع الصين في وسط آسيا ومجاورتها لثلاثة عشرة دولة يشكل نقطة ضعفها الاستراتيجي. وتعتبر الصين أن طول حدودها مع روسيا تشكل أهم مخاوفها الأمنية؛ فقد استغل الاتحاد السوفيتي في أوائل الستينيات حركات الإيغور الانفصالية في إقليم شينجيانغ لتهديد الصين، فليس من المستبعد عودة التهديد الروسي من جديد ولكن هذه المرة من خلال استغلال روسيا لحكومات وشعوب دول آسيا الوسطى الضعيفة التي تجمعهم روابط دينية وعرقية مع الانفصاليين الإيغور المسلم في إقليم شينجيانغ الصيني (براون، 2010: 340).

لقد سعت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى توطيد علاقاتها مع دول الجوار المستقلة ومن ضمنها دول آسيا الوسطى من خلال إنشاء رابطة دول الكومنولث التي تم تأسيسها في عام 1991، وذلك من أجل عدم خسارة دول آسيا الوسطى، كما خسرت دول القوقاز التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. وتشكل منطقة آسيا الوسطى طبقاً للإدراك الروسي عمقاً استراتيجياً وأمنياً، وزادت أهميتها عند اقتراب حلف شمال الأطلسي في عام 2001 من حدودها في أوروبا الشرقية ودول البلطيق وأفغانستان، وهذا ما دفع روسيا لإنشاء قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى، وتوقيع اتفاقية مع قيرغستان في عام 2003 حول إنشاء قاعدة (كانت) الجوية للطائرات الحربية الروسية (مهدي، 2019: 149–150).

وفي الوقت الذي تم الإعلان فيه عن إنشاء مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، سارعت روسيا إلى تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تم إنشاؤه في عام 2014، ويضم كل من: روسيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، وأرمينيا، وقيرغيزستان من أجل ضمان استمرار نفوذها في منطقة آسيا الوسطى، إلا أن المصالح المشتركة التي تجمع كل من روسيا والصين، وسعي الأخيرة في البحث عن مصادر طاقوية جديدة وطرق آمنه تساعدها في الوصول السريع إلى الأسواق الأوروبية، جعلها تفكر في دمج الجسر الأوراسي الجديد، وربطه في مبادرة الحزام والطريق. وهذا ما حقق مصلحة روسيا الاتحادية في تطوير بعض أقاليمها مثل: سيبيريا والشرق الأقصى الروسي، بالإضافة إلى اتفاقية الغاز الروسي–الصيني التي تمت الإشارة لها سابقاً، وهي ما تعتبرها روسيا متنفساً لها في ظل العقوبات الاقتصادية

المفروضة عليها نتيجة ضمها لجزيرة القرم 2013، إذ أن تراجع قوة روسيا الاتحادية بسبب هذه العقوبات ساعد الصين من التمدد في مناطق نفوذها في آسيا الوسطى وهذا ما قد يعتبر تهديداً للفناء الخلفي الروسي (بن قانة، 2019: 117).

### 3.1.2.5 التحدي الأمريكي:

جاءت مبادرة الحزام والطريق لمواجهة استراتيجية إعادة التوزان –استراتيجية محور آسيا– التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2011 في آسيا والمحيط الهادئ الرامية إلى فرض طوق جيوسياسي والحيلولة دون ظهور الصين كقوة إقليمية. ويرى كثير من الخبراء أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع جملة من العراقيل التي من شأنها إحباط مبادرة الحزام والطريق أهمها: الدعم الأمريكي لتايوان، وإثارة النزعات العرقية في بورما. كما وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وصندوق الحرير على أنها مؤسسات من شأنها أن تقوض مؤسسات بريتون وودز، ودعت حلفائها بعدم الانضمام إليها مثل اليابان العدو التقليدي للصين (فازية، 2019: 147–148).

ولم تغب الخلافات الحدودية الهندية– الصينية والتنافس على مناطق النفوذ عن الاستراتيجية الأمريكية، فقد تبنى الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في عام 2017 استراتيجية "هند باسفيكي حر ومفتوح" التي تدعو إلى تعميق التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان والهند، ويأتي هذا التعاون الذي لم يتم تطبيقة حتى هذه اللحظة بقصد كبح جماح الصين، والحد من قوتها الاقتصادية (بن قانة، 2019: 116).

إن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال مبادرة الحزام والطريق لا يستدعي الدخول في مواجهات عسكرية كونها تسلك أسلم الحلول من خلال الضغط على شركائها لإفشال هذه المبادرة ولجوئها للحمائية التجارية للحيلولة دون تحقيق الصين اسبقية اقتصادية، ناهيك عن الأزمة الأمريكية الإيرانية إذ تعتبر إيران دولة محورية في مبادرة الحزام والطريق كون الطريق الذي يمر بأراضيها يصل إلى تركيا،

ومن ثم إلى أوروبا والذي يعتبر من الطرق الرئيسة البرية الستة للمبادرة (حسن، 2019: 232).

وتمخض عن الحمائية التجارية التي لم ينطفئ فتيلها بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2018، التي زادت من الضغوطات على الاقتصاد الصيني. وتشير الإحصائيات أن معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2018 وصل إلى نحو 6.7% مقابل 6.2% في عام 2019، وسجل معدل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2018 إلى نحو 2.9% مقابل 3.1 % في عام 2019. وهذا ما يعني أنه وعلى الرغم من الحصار الجيوسياسي، والحمائية التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين من أجل الحد من نموها الاقتصادي، إلا أن الأخيرة ما زالت تتفوق عليها في هذا المجال (الأناضول، 2019).

وعلى الرغم من المفاوضات التجارية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 2019، من أجل الوصول إلى حل يحفظ ماء الوجه، إلا أنه ينظر كل منهما للآخر على أنه خصم استراتيجي وهو ما يجعل الاتفاق بينهما ضعيفاً، الأمر الذي قد يدفع الصين إلى تخفيض عملتها، وهذا بدوره قد يجعل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول تذهب بهذا الاتجاه. وعليه سيتحول الصراع إلى صراع نقدي، حيث أن تصعيد الصراع التجاري بينهما يشكل عقبة كبيرة أمام نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات القليلة القادمة.

### 2.2.5 تحديات كونية (جائحة كورونا):

ظهر فايروس كورونا (كوفيد 19) في مدينة ووهان في كانون الأول من عام 2019، ومن ثم انتشر في معظم أرجاء الصين. ونتج عن هذا المرض أن قامت الصين في إغلاق مراكزها الصناعية، بالإضافة إلى إغلاق منافذها الحدودية وإيقاف رحلاتها الجوية السياحية والتجارية مع جميع الدول. وبادرت في الحصول على طلب المساعدات من الدول بحجة النقص الشديد في اللوازم الصحية والطبية جراء انتشار هذا الفايروس، الأمر الذي ترتب عليه شل الحركة الاقتصادية وانخفاض قيمة سعر صرف عملتها "اليوان" وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض القيمة السوقية الحاد لأسهم

الشركات الأجنبية المتواجدة لديها، مما دفع الصين إلى استغلال هذه الفرصة والتوجه إلى شراء هذه الأسهم بأسعار زهيدة، الأمر الذي اعتبرته الدول الأوروبية والأمريكية محض تحايل كان الهدف منه الاستحواذ على أصول هذه الشركات الاستثمارية (الربضي، 2020).

وفي اللحظة التي تجاوز فيها هذا الفيروس حدود الصين القارية، وصفت منظمة الصحة العالمية هذا الفايروس (بالجائحة) وهو ما يعد وصفا غريباً ومرعباً؛ لما له من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية على النطاق العالمي (ابو الرب، 2020).

وعندما تمكنت الصين من السيطرة على الفايروس جزئياً أعادت فتح مراكزها الصناعية والعمل على إعادة دفع عجلتها الاقتصادية، في حين ذهب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ولأكثر من مرة من خلال المؤتمرات الصحفية في وصف هذا الفايروس على أنه فايروس صيني، وعليها أن تتحمل العواقب في حال ثبوت تورطها في انتشار هذه الجائحة. إن هذا الإتهام ينسجم مع سياق الحمائية التجارية التي يمارسها على الصين، حيث اعتبرت الصين أن هذا الإتهام ضربة موجهة لها القصد منها الإضرار بالاقتصاد الصيني وتشويه علاقاتها الدولية وهذا ما يعتبر تحدٍ آخر لمبادرة الحزام والطريق (بي بي سي، 2020).

إن إظهار الصين مدى قدراتها في التعامل مع هذا الوباء من خلال توافر الكوادر الطبية، وصنع الريبوتات والمستلزمات الطبية وبناء المستشفيات في فترة قياسية، أثبت مدى قدرتها الفنية والتقنية، ومدى تطورها في القطاعات الأخرى مثل القطاع التكنولوجي والقطاع الصحي. إذ أن اهتمامها لم ينحصر في تطوير القطاع الاقتصادي والعسكري فقط. في حين رفضت الدول الديمقراطية الرأسمالية (الليبرالية) وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إغلاق مراكزها الصناعية، وانتهجت نظرية القطيع والاكتفاء بالتباعد الاجتماعي. وهذا ما زاد من تفشي الوباء، وظهور عجز هذه الدول وضعف قدراتها في قطاع الخدمات ولا سيما الصحي (ابو علي، 2020).

إن المحاولات الصينية الناجعة في محاصرة هذا الوباء وتقليص الأعداد على نحو مضطرد مكّنها من إعادة فتح مراكزها الصناعية وإعادة دفع عجلتها الاقتصادية من جديد في اللحظة التي تضرر فيها الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى تقديم يد العون

لكثير من الدول من خلال إرسال المساعدات والكوادر الطبية واللوازم الصحية إلى إسبانيا وبعض دول أوروبا عبر شبكة القطارات الصينية الأوروبية، وهذه نقطة بالغة الأهمية في مدى نجاح مبادرة الحزام والطريق (الخفاجي، 2020).

كما وقامت بتزويد الدول بهذه المستلزمات الطبية والصحية عبر الطائرات لكل من إيطاليا وصربيا وغيرها من الدول الآسيوية والأوروبية والأفريقية. وهذا ما يدل على أن الصين مصنع العالم، وأنها قدمت نفسها كمنقذ للعالم بطرق إنسانية وسلمية بعيدة عن السياسية الأمريكية العسكرية –شرطة عالم–. ولعل هذا ما يمكنها من تسويق نفسها ومبادرتها الاقتصادية التعاونية كأداة لتغير النظام الدولي الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية (حسن، 2020).

ومن هنا يمكننا فهم مبادرة الحزام والطريق على نحو تجاوز حدود مسألة التأمينات الطاقوية وفك الخناق الجيوسياسي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها الاقتصادية التوسيعية، لتصل إلى مرحلة تلعب فيها دور المنافس على الصعيد الإقليمي الذي أهّلها إلى لعب أدوار دولية تخطت حدود القارة الآسيوية. كما وتمكنت الصين من خلال مبادرتها الاقتصادية هذه، تجنب تكرار الخطأ الذي وقعت فيه اليابان في العقد الأخير من الحرب الباردة عندما فرضت واشنطن عليها الحمائية التجارية، بحجة تجنب سياسة اليابان الإغراقية هذا من جانب، ومن جانب آخر استقطبت اقتصادات دول الإقليم عبر ضخها للأموال في تطوير بنية دول الحرير التحتية وعبر تقديم القروض لها. وهذا ما قد ينهي الجدال الأزلي– الحوار– بين دول الشمال ودول الجنوب، الأمر الذي يخلق الشعور بالامتنان عند هذه الدول تجاه الصين، لا سيما وأنها تُصر على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

إن المتتبع إلى مشروع مارشال ومشروع مبادرة الحزام والطريق، يجد أن هذين المشروعين وجهان لعملة واحدة، إلا ان الفارق بينهما أن مشروع مارشال انحصر على نطاق القارة الأوروبية فقط. في حين نجد أن مشروع مبادرة الحزام والطريق يتخطى الحدود القارية. وهذا ما يجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها أن هذا المشروع الاقتصادي العابر للقارات يجعل من تغيير النظام الاقتصادي أمراً لا محالة عنه، خصوصاً وأن جميع الدول غير الراضية والقانعة فيه ما زالت تطالب بالتغيير، وتحقيق العدالة وكف

يد الولايات المتحدة الأمريكية عن النظام الاقتصادي الدولي، أضف إلى ذلك وبما أننا نتحدث عن التحولات الاقتصادية ودورها في تغيير بنية النظام الدولي، فأنه في حال تغيير النظام الاقتصادي الدولي حقاً، فهذا يعني أن تغير بنية النظام الدولي الجديد تحصيل حاصل.

### 3.5 مكانة الصين ومستقبل النظام الدولي الجديد

يتضح لنا ومن خلال ما سبق أن الصين استطاعت أن تحقق وزناً نسبياً في النظام الدولي الجديد، مما أعطاها مكانه تؤهلها من لعب أدوار مؤثرة في الساحة الدولية من الناحية السياسية والاقتصادية منذ عام 2008 وحتى عام 2020، كمحاولة منها للتصدي إلى الهيمنة الأمريكية في ظل تراجع الأخيرة. وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مكانة الصين الدولية، والتعرف على أهم المؤشرات التي مكنتها من لعب هذه الأدوار، والنظر وبرؤية اسشرافية إلى مستقبل النظام الدولي الجديد.

#### 1.3.5 مكانة الصين الدولية

وثبت الصين في تشكيل علاقاتها الدولية من دولة تبحث عن تنمية هياكلها الاقتصادية والتجارية إلى دولة مساهمة في التنمية العالمية بنشاط دبلوماسي ملحوظ. جعل الأضواء تُسلط حولها كقوة دولية جديدة تتجاوز حدود التنمية، ليصل الأمر إلى حد التنافس الجيوسياسي والاقتصادي والتكنومعلوماتي في ظل تآكل القوة الأمريكية، إذ أن بروز الصين كلاعب جيواستراتيجي عززته جملة من المؤشرات منها (حرزلي، 2019: 83):

1. تمتلك الصين موارد بشرية هائلة تجعلها الأولى عالمياً، حيث أن عدد سكانها يربو عن مليار و33 مليون نسمة الأمر الذي دفعها إلى تسخير هذا الطاقة البشرية وتحوليها إلى طاقة منتجة، تمكنت من خلالها إلى تحقيق نمو اقتصادي بشكل أسرع لتكون بذلك ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تعد الصين ثالث قوة فضائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما وأنها عضو في النادي النووي، ناهيك عن أنها من ضمن الدول الخمس دائمة

العضوية في مجلس الأمن الدولي وتمتلك حق النقض (الفيتو)، حيث استخدمته أكثر من مرة كما أوضحنا سابقاً.

3. تعتبر القوة العالمية الأولى من حيث جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من حيث مساهمتها في صندوق النقد الدولي، والثانية عالمياً من حيث حجم الإنتاج الإجمالي والذي بلغ 14.14 تريليون دولار أمريكي عام 2019.
4. تتحكم بعدد من الطرق والممرات البحرية والبرية من خلال مبادرة الحزام والطريق التي مكنتها من لعب هذا الدور الجيوسياسي في كل من بحر الصين الشرقي وآسيا الوسطى بالتوازي مع روسيا. وهذا ما يدفع للقول إن التحالف الروسي الصيني من شأنه خلق توازن استراتيجي من أجل مواجهة حلف شمال الأطلسي في جنوب وشرق آسيا.
5. تعد الصين القوة الأولى عالمياً من حيث امتلاكها احتياطي نقد أجنبي، حيث بلغ احتياط النقد الأجنبي لديها قُرابة 2 تريلون دولار أمريكي.

ومن هنا نستطيع القول إن جملة المؤشرات هذه تُنبئ بنوع من التكافؤ النسبي، الأمر الذي سيقود القوى الفاعلة إلى إدراك قوة كل منهما الأخر، وهذا بدوره يؤدي إلى تعددية القوى مما يعني تغير بنية النظام الدولي الجديد.

### 2.3.5 مستقبل النظام الدولي الجديد

اتجهت ملامح النظام الدولي الجديد إلى التوزيع النسبي لعناصر القوة، ولأن توزيع عناصر القوة اختلف عما كانت عليه منذ نهاية الحرب وحتى عام 2008، نجد أن النظام الدولي الجديد يعيش مرحلة انتقالية أقرب للتحول نحو التعددية القطبية، وهذا ما ذهب إليه (صاموئيل هنتنجتون) كما أوضحنا سابقاً أن النظام الدولي الجديد هو نظام (هجين) أي أحادي متعدد الأقطاب. ويتفق الباحث مع (هنتنجتون) على هذا الوصف مع الميل إلى أنه سيشهد نزوعاً أقرب إلى التعددية القطبية، أذ أن جملة التحولات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالنظام الدولي مثل: ظهور بؤر التوتر والنزاع في المنطقة العربية منذ عام 2001 وحتى هذه اللحظة، بالإضافة إلى الأزمة

المالية العالمية 2008 التي أصابت النظام الاقتصادي الدولي، وما تلاها من ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة دفعت إلى تآكل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية (هيرد، 2013: 34-35).

إن إطلاق الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) شعار "أمريكا أولاً" يحمل في طياته مدلولات هامة، كما وتعتبر نقطة تحول جديدة تدعونا للتفكير ملياً بالمقارنة مع إطلاق الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الأب عدة شعارات عند بداية إعلانه عن النظام الدولي الجديد عام 1991 مثل: الدعوة إلى الانفتاح والتعاون، وإعطاء القوى الفاعلة من غير الدول حقها في ممارسة أدوارها، ناهيك عن سلوك صانع القرار الأمريكي في إرغام النظام الدولي من السير خلف قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يتضح لنا أن الرئيس (ترامب) يميل إلى العزلة في السياسية الخارجية، مع عدم إيمانه بعمل المنظمات الدولية، والميل إلى الحمائية التجارية كونه يرى أن الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية غالباً ما تكون في مصلحة الأطراف الأخرى على حساب مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية (حوسين، 2017: 15-16).

وفي نفس السياق تعتبر الصين فاعلاً رئيسياً في الساحة الدولية نتيجة توفر عناصر القوة لديها والقدرة على توزيعها، فضلاً عن دورها الرئيس في إنشاء المنظمات السياسية والاقتصادية مثل: منظمة شنغهاي، ومجموعة البريكس، بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق العابرة للقارات. وعليه ينظر أصحاب التوجه الليبرالي أن التحول نحو التعددية القطبية بسبب صعود القوى الدولية الأخرى، لن يغير شيء في طبيعة التفاعلات الدولية طالما أن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة سمة النظام الدولي الجديد، وينظرون في إطار توقعاتهم المستقبلية أن تعاظم دور التجارة والاستثمار بين دولتين أو أكثر يحقق الأمن والاستقرار. وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تجنب المواجهات العسكرية، والتركيز على تحقيق الرفاه الاقتصادي والمصالح المشتركة بين الدول (كيغلي وشنانون، 2017: 275).

أما من الناحية العسكرية، فيرى أصحاب المنظور الواقعي ولا سيما التيار البنيوي وعلى رأسهم (جون ميرشايمر) أن الصين لا تتمتع بقوة عسكرية هجومية، وهذا ما يجعلها غير مؤهلة للدخول في مواجهات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية،

وبذات الوقت لا ينكر قوة الصين الدفاعية في منطقة الباسفيك. لكنه يؤكد أنه لا يوجد معيار يمكن من خلاله التمييز بين القوة الدفاعية أو القوة الهجومية، ويؤكد بذات الوقت أن الصين باتت تشكل قوة إقليمية وإن كانت لم تُظهر أي سلوك عدواني تجاه جيرانها حتى هذه اللحظة، إلا أنها ستمتلك قدرة عسكرية هجومية في المستقبل القريب. ويدلل على ذلك بقوله إن السياسة التي اتبعها قادة الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن التاسع عشر اهتمت بتحويل القوة الأمريكية إلى قوة إقليمية مهيمنة. وتجاوز الأمر بعد ذلك إلى دفع القوى الأوروبية خارج دائرة نفوذهم. وتعرف هذه السياسية المعمول بها حتى أيامنا هذه (بعقيدة مونرو). ويضيف أن الدولة التي تسعى لتحقيق هيمنة إقليمية لا بد من دحر القوى المنافسة لها، مثل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية عند دحر كل من: ألمانيا، واليابان، والاتحاد السوفيتي سابقاً. وعليه فمن المتوقع أن تسلك الصين نفس سلوك الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السيطرة على آسيا الباسفيك وتوسيع الفارق بينها وبين القوى الإقليمية المنافسة لها والدفع نحو إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة آسيا الباسفيك (خشيب، 2019: 125-128)

ولاستشرف مستقبل النظام الدولي الجديد يرى الباحث أنه، من الممكن صياغة ثلاثة سيناريوهات تتزامن مع الدور الذي لعبته التحولات الاقتصادية العالمية في تآكل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يدفع نحو تزايد سرعة وصيرورة تغيير بنية النظام الدولي الجديد نحو بنية ثنائية أو متعددة الأقطاب.

**السيناريو الأول:** نظام التشاركية الدولية مع بقاء مركزية القوة الأمريكية. ويفترض هذا السيناريو إمكانية لعب القوى الصاعدة أدوار دولية بالتشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية دون الانقياد خلفها، من خلال تفعيل آليات التعاون فيما بينهم، وهذا ما يعني بقاء القطبية الأحادية دون تغيرات جوهرية في النظام الدولي الجديد (حتي، 2011: 66).

ويرى الباحث أن هذا السيناريو في جوهرة نظام متعدد الأقطاب ولكنه تحت هيمنة أمريكية. إذ أن توسيع الشراكات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليديين مع مجموعة القوى الصاعدة وفي مقدمتهم الصين، ليست

إلا استراتيجية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها في المحافظة على مصالحها وبقائها لأطول مدة ممكنة، لا سيما وأن التقارب الأمريكي الهند باسفيكي بات يهدد مصالح الصين الجيوسياسية. ولعل حالة التوتر الأخيرة التي شهدها العالم بين العملاقين الآسيويين في شهر أيار عام 2020، والتي أودت بحياة بعض الجنود من الجيش الهندي نتيجة النزاعات الحدودية القائمة بينهم منذ عقود خير دليل على ذلك. إذأن حالة التوتر هذه قد تفسح المجال أمام الهند بقطع ممر بنغلاديش الصين الهند مينمار، والذي يُعد ممراً برياً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق النافذ إلى خليج البنغال.

**السيناريو الثاني:** القطبية الأحادية الجامدة. إذ يفترض هذا السيناريو عودة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري المباشر من أجل إنهاء بؤر التوتر في كل من سوريا واليمن وليبيا، وحسم الصراع التجاري مع الصين تحت غطاء حقوق الإنسان وإنهاء أزمة تايوان من خلال عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلفائها التقليديين مثل: اليابان وكوريا الجنوبية في منطقة آسيا الباسفيك، والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في منطقة الشرق الأوسط (المجالي، 2019: 12).

ويترتب على هذا السيناريو انعكاف كل من الصين وروسيا الاتحادية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهذا ما يدفعنا للقول إن منطقة الباسفيك حينها ستشهد حرباً عالمية ثالثة تتجاوز حدود التحولات التي سترافق هذه الحرب محض التكهن.

**السيناريو الثالث:** نظام دولي متعدد الأقطاب. ويفترض هذا السيناريو قيام نظام دولي تتسم بنيته بالتعددية القطبية، وهذا ما يبدو عليه النظام الدولي الجديد الحالي الآخذ في التبلور في ظل وجود الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ومبادرة الحزام والطريق التي تضم كل من دول البريكس وأعضاء منظمة شنغهاي وهذا ما يعني تشكيل حلف استراتيجي يجمع كل من دول البريكس وأعضاء منظمة شنغهاي (فتحي، 2015: 144).

إن التحول السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنومعلوماتي لصالح القوى الصاعدة وقدرتها على إعادة توزيعها يدفعنا للقول وبدرجة عالية من الثقة بإن النظام الدولي الجديد آخذ إلى التعددية القطبية تزامناً مع تآكل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوق هذه القوى في حيازة بعض عناصر القوة النسبية. ونستدل على ذلك من خلال لعب هذه القوى أدواراً سياسية فاعلة مثل: الدور الصيني الروسي تجاه الأزمة السورية، والدور الصيني في ممانعة فرض عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية جراء دخولها جزيرة القرم 2013، بالإضافة إلى فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الملف النووي الإيراني، كما وأن عدم إلتقاء مصالح التكتلات والمبادرات الاقتصادية العالمية مع المصالح الأمريكية دلالة واضحة على عدم رضا هذه القوى عن همينة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي الدولي وفشلها في إدارته، مما ترتب على ذلك الدخول في أزمات اقتصادية عالمية، ناهيك عن لجوئها إلى الأدوات الاقتصادية من أجل الحيلولة دون تنامي عجز ميزانها التجاري لا سيما بعد تبني الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) شعار "أمريكا أولاً".

إن التصريح الذي جاء على لسان الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) والذي تناقلته الصحف والمواقع الإخبارية الرصينة مثل (برك نيوز)، و (نيوز ويك)، و(CNN) بخصوص تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من قوة الصين وانتقاد السياسة الاقتصادية الأمريكية القائمة على اقتصاد الحرب، أغرق الولايات المتحدة الأمريكية في مستنقع من الديون، وحال دون تنامي هياكلها الصناعية والتكنومعلوماتية، مما جعل الصين تحقق إنجازات اقتصادية ضخمة تتوافق وتطلعاتها الآخذة إلى تغيير بنية النظام الدولي (David, 2019).

إن مثل هكذا تصريح من شخص كان قائداً للأيديولوجية الرأسمالية، يشير وبنظرة أقرب للاستشراف من خلال سرد صعود الصين السلمي، وما قابله من تراجع أمريكي؛ نتيجة الإسراف في القوة، يجعلنا نسلم بأن المبادرات الاقتصادية العالمية قد تنجح في تغيير بنية النظام في المستقبل القريب العاجل. ولو جاز للباحث أن يقدر مستقبل بنية النظام الدولي الجديد، لأمكن القول إنه من المرجح أن تشهد بنيته التعددية القطبية وأن تتبؤ الصين مكانة مستقبلية تجعلها في مصاف الدولة العظمى.

## الخاتمة والنتائج والتوصيات

### أولاً: الخاتمة

بحثت الدراسة في فرضيتها وأجابت عن أسئلة الدراسة وتوصلت إلى الآتي:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أنه: "كلما زادت التحولات الاقتصادية العالمية كلما أدى ذلك إلى إحداث تغير في بنية النظام الدولي، بشكل يؤدي بها إلى الانتقال من الأحادية القطبية إلى الثنائية أو متعددة الأقطاب". وقد بينت الدراسة صحة الفرضية حين وضحت أن ما أنجزتة الصين من الناحية الاقتصادية وما تقوم به من أجل إتمام مشروع مبادرة الحزام والطريق يؤهلها في أن تكون قوة إقليمية وقطباً جديداً في النظام الدولي الجديد القادم. واتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على حقيقة مفادها أن النظام الدولي الجديد منذ بداية الإعلان عنه عام 1991 لم يكن منوطاً بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل ارتبطت بهيمنة النظام الرأسمالي أجمع حتى عام 2001 والمعروفة بأحداث 11 سبتمر عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي، فما لبثت حتى ارتطمت بجدار الاستنزاف وتآكل قوتها أمام ظهور القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وفي مقدمته ألمانيا، فضلاً عن روسيا الاتحادية والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. فالأحادية القطبية تفتقر إلى التوازن والقدرة على التحكم في توزيع عناصر القوة أو القدرات، وهذا ما يدفع إلى إيجاد بنية قوامها التعددية لإيجاد نوع من التكافؤ والتوازن، إذ أن عدم التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية يؤدي إلى اهتمام سياسات الدول الخارجية بالقضايا الاقتصادية.

فقوة الصين الاقتصادية بالإضافة إلى تمسكها بإرثها التاريخي والحضاري المتعلق بثقافتها والتي تُعد مبادرة الحزام والطريق جزءًا منها، ناهيك عن مواردها البشرية وموقعها الجيوسياسي المميز يؤهلها في أن تكون ذلك القطب القادم من المحيط الهادئ، لا سيما وأنها تعمل جاهدة في تعزيز قوتها التقنية والعسكرية التي عكفت على نشرها في أكثر من موقع مثل: جزيرة تايوان، وجيبوتي، وباكستان كما أوضحنا سابقاً.

وعلى الرغم من محاولة الصين في تجنب العراقيل التي تضعها السياسة الخارجية الأمريكية أمامها من الناحية الجيوسياسية، واحتوائها من خلال إقامة تحالفات إقليمية في الميحط الصيني، بالإضافة إلى التلويح المستمر في مسألة حقوق الإنسان. إلا أن العارقيل المتعلقة بالصراع التكنومعلوماتي باتت أكثر العراقيل إرباكا في ظل لجوء الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بسرقة التكنولوجيا الأمريكية، بالإضافة إلى الإصرار على فرض المزيد من الحمائية التجارية. وبالرغم من هذه العراقيل، فإنه لا يمكن إنكار قوة الصين الاقتصادية والتكنولوجيا الرقمية والتقنية التي ستجعل الصين قطباً جديداً في النظام الدولي الجديد القادم.

**ثانيا: النتائج:**

استطاعت الدراسة أن تجيب على أسئلتها، حيث أجابت على سؤالها الرئيسي الذي نص: ما الدور الذي ستلعبه مبادرة الحزام والطريق في تغيير بنية النظام الدولي؟". فقد أوضحت الدراسة أن مشروع مبادرة الحزام والطريق لعب دوراً محورياً في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تكون أكثر حذراً في تعاملاتها السياسة والاقتصادية الدولية، تحسباً من قوة الصين الاقتصادية والذي يعد مشروع مبادرة الحزام والطريق الوسيلة الرئيسة في توزيع قوتها الاقتصادية. كما واستطاعت الصين من خلال هذا المشروع تعميق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث عمدت على استقطاب اقتصادات الدول والسماح لها في الاستثمار في تنمية البنية التحتية لدول الحرير، فضلاً عن مساهمة هذه الدول في مؤسسات الحرير المالية والتي تعتبر من الجهات الممولة لمبادرة الحزام والطريق بالإضافة للحكومة الصينية، مثل: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية، التحتية وصندوق الحرير. وتعتبر هذه المؤسسات المالية أنها قامت على غرار مؤسسات بريتون وودز. كما وأجابت الدراسة على أسئلتها الفرعية التي تمثلت في السؤال الأول الذي نص على: "ما شكل النظام الدولي الجديد وما هي المعايير التي تحكمه؟" فبينت الدراسة أن شكل النظام السياسى الدولي الجديد هو نظام هجين متعددالأقطاب أي أنه نظام مرتبط بهمينة النظام الرأسمالي في إطار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أما المعايير التي تحكمه فقد أجابت الدراسة على أن المعيار هو القدرة على توزيع عناصر القوة.

وفي الإجابة عن السؤال الثاني الذي نص: "ما أهم التحولات التي طرأت على النظام السياسي الدولي الجديد غداة الحرب الباردة؟" فبينت الدراسة أن أهم التحولات جاءت كالتالي:

1. إنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد النظام الرأسمالي بالهيمنة على النظام الدولي الجديد في إطار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي الجديد وإسرافها في القوة الصلبة على حساب قوتها الاقتصادية سبب إرباكاً في الداخل الأمريكي وتشوه هياكلها الأخرى مثل: الهياكل التجارية، والصناعية غير المركزة على التصنيع العسكري، مما سبب ذلك في نشوب أزمة اقتصادية امتدت إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتصيب العالم أجمع.
3. إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية باسم الدول الرأسمالية جعل الكثير من الدول غير الراضية عن النظام تذهب باتجاه تنمية قوتها، ولا سيما الاقتصادية وانعكافها على إنشاء تكتلات ومبادرات اقتصادية من شأنها مواجهة الهيمنة الأمريكية، وانفرادها في قيادة النظام الرأسمالي.

وأجابت على السؤال الثالث الذي نص: "كيف كانت طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي الجديد؟". فأوضحت الدراسة في إجابتها على هذا السؤال أن طبيعة التحولات كانت تحولات نقدية وتجارية ومالية، فالتحولات النقدية جاءت على شكل ظهور كتل نقدية مثل: الاتحاد الأوروبي وظهور اليورو ودخوله في سلة العملات الأجنبية إلى جانب الدولار الأمريكي والين الياباني، بالإضافة إلى دخول اليوان الصيني في سلة العملات الرئيسة إلى جانب هذه العملات الأجنبية، وزيادة هذه الدول حصص مساهمتها في صندوق النقد الدولي. أما التحول التجاري فقد ساعدت العولمة الاقتصادية إلى ظهور الاعتمادية المتبادلة ولجوء الدول الصاعدة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية ومناطق تجارة حرة من شأنها إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية على السلع التجارية البينية، بالإضافة إلى أن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، كان التحول الأبرز من خلال تخليها عن الأيديولوجية الثقافية وتبنيها الأيديولوجية البراغماتية. أما التحول المالي فقد استطاعت

الدول الصاعدة تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في ظل تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية التصنيعية ولجوئها إلى سياسة الاستهلاك.

كما وأجابت الدراسة على السؤال الرابع الذي كان مفاده: "ماهية مبادرة الحزام والطريق؟". فأوضحت الدراسة أن مبادرة الحزام والطريق مشروع اقتصادي عابر للقارات الهدف منه تخلص الصين من فوائضها التجارية والمالية، كما وحمل هذا المشروع عدة أبعاد تمثلت في لعبها أدواراً جيواستراتيجية في بحر الصين، بالإضافة إلى أبعاد جيوسياسة من أجل فك الحصار عنها من خلال إنشاء عدة طرق وممرات برية وبحرية، الهدف منها تنويع مصادرها الطاقوية والتخفيف من الاعتماد على مضيق ملقا الذي تتحكم به الولايات المتحدة.

وأجابت الدراسة أيضاً على سؤالها الخامس المتعلق "بكيف سيكون مستقبل النظام الدولي الجديد؟". حيث أوضحت الدراسة أن مستقبل النظام الدولي الجديد ينزع إلى التعددية القطبية في ظل ظهور القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي واليابان ودول البريكس، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

**ثالثا: التوصيات**

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. إيلاء مسألة العلاقات الدبلوماسية مع الصين اهتماماً كبيراً، نظراً لطبيعة الدور الذي تقوم به حالياً والمتوقع أن تقوم به في النظام الدولي، بما يخدم قضايانا العربية لا سيما القضية الفلسطينية.
2. الاستفادة من التوجهات الصينية نحو المنطقة العربية، والاستفادة من الاستثمارات الاقتصادية والتطور التكنولوجي، ومحاولة نقلها لمنطقتنا عموماً عبر فتح آليات الحوار، والاتفاقيات الثنائية بما يخدم منطقتنا عموماً.
3. زيادة الاهتمام الأكاديمي بدور الصين في النظام الدولي؛ لما تمتلكه من قوة قد تؤهلها في أن تكون قطباً جديداً، ومحاولة الاستفادة من تجربتها الاقتصادية.
4. تشجيع الاعتمادية المتبادلة حفاظاً على الشعوب من الوقوع في فخ الحرب بما يعرض حياة الملايين من البشر للخطر.
5. تشجيع عملية التبادل الثقافي، ولا سيما على المستوى الأكاديمي من خلال توقيع اتفاقيات ايفاد الطلبة بمختلف تخصصاتهم مع زيادة الاهتمام باللغة الصينية، من أجل نقل العلم والمعرفة ونقل التكنولوجيا بمختلف صنوفها لمنطقتنا العربية.
6. أن تهتم السلطة التنفيذية الأردنية من خلال وزارة الخارجية بتوثيق العلاقات الاقتصادية مع الصين من خلال توقيع اتفاقيات من شأنها الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر:


قاموس المعاني (2020). إنترنت (2020/2/8)، الرابط: **https://www.almaany.com**

الموسوعة السياسية (2020). إنترنت (2020/2/10)، الرابط: **https://political-encyclopedia.org/dictionary/**


### ثانياً: المراجع العربية

#### 1-الكتب:


الأسمر، خالد (2019). **جيوسياسية المضايق البحرية وإثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي "دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب 2003-2018"**، ط1، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

البيلاوي، حازم (2000). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة: الكويت

البيلاوي، حازم (2005). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"معايير وقواعد مالية جديدة"**، ط2، مركز الاهرام للترجمة والنشر: القاهرة.

بدوي، محمد طه (1986). **النظرية السياسية "النظرية العامة للمعرفة السياسية"**، المكتب المصري الحديث: القاهرة.

براون، مايكل إي (2010). **صعود الصين**، ترجمة مصطفى قاسم، ط1، المركز القومي للترجمة: القاهرة.

بريجنسكي، زبيغنيو (2007). **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي: بيروت.

بن قانه، شناز (2019). **الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، مجموعة باحثين، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

بوكابوس، وفاء وآخرون (2019). **تحول القوة في العلاقات الدولية "دراسة في إنتقال القوة من التقليدية إلى الحديثة، عن كتاب: الحرب الباردة الثانية تغير**

**الجغرافيا وتعدد الفواعل، مجموعة باحثين**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات: برلين.

تشومسكي، نعوم (2007). **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف معتمد، ط1، نهضة مصر للنشر والتوزيع: القاهرة.

توفيق، سعد (1999). **النظام الدولي الجديد "دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردرة"**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان.

توفيق، سعد (2000). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر: عمان.

الحافي، محمد (2014). **الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي"دراسة في فلسفة السياسة"**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

حتي، ناصيف (2011). **دور القوى الصاعدة في النظام العالمي في التطورات الاستراتيجية العالمية** "**رؤية إستشرافية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

الحجار، بسام (2003). **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت.

حداد، ريمون (2006). **العلاقات الدولية "نظرية العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية نظام فوضوي في ظل العولمة"**، ط2، دار الحقيقة: بيروت.

الحراري، خالد (2015). مفهوم القوة في العلاقات الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة.

حرزلي، اميرة (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية-الأهداف-المكاسب، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

حسن، احمد (2019). **الأهمية الجيواقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

حسن، ميران (2019). **مستقبل مشروع طريق الحزام الصيني في ظل العقبات السياسية والاقتصادية، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، مجموعة باحثين، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

خلف، محمود (1989). **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، ط1، المركز الثقافي العربي: بيروت.

خليج، عبد الرزاق (2018). **الانتقال الجيواستراتيجي للقوة نحو الشرق ومستقبل التنافس في منطقة آسيا المحيط الهادئ، عن كتاب الثقل الآسيوي في السياسة الدولية "محددات القوة الآسيوية"، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

خنفوسي، عبد العزيز (2018). **النظام الاقتصادي الدولي المعولم**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي: عمان.

دندن عبد القادر (2015). **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية "دراسه ميدانية–الصين"**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع: عمان.

زايدي، فاطمة الزهراء (2019). **معايير تصنيف الدول الصغرى والكبرى في ميزان القوى الدولي، عن كتاب الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، مجموعة مؤلفين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

سفيان، جبران وزيدان، سعيد (2019). **التموقع الجيوسياسي في منطقة آسيا الوسطى في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية 2013–2017 "دراسة حالة أوزباكستان، عن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

سليم، محمد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.

شفيق، منير (1992). **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق: لبنان.

صالحي، صالح (2004). **دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع: المنصورة.

طالب، حفيظة (2019). **نظرية المجال الحيوي كمحدد لاستراتيجية الطاقة القومية بعد 2001، عن كتاب الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

عاصي، جوني (2006). **النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط1، بيرزيت: معهد دراسات إبراهيم ابو لغد للدراسات الدولية.

عبد الحميد، عبد المطلب (2003). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، ط1، مجموعة النيل العربية: القاهرة.

عبدالله، زينب (2019). **الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، اصدرات المركز الديمقراطي العربي: برلين.

العبودي، نادية (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، اصدرات المركز الديمقراطي العربي: برلين.

العزي، غسان (2000). **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق: بيروت.

عيادي، إسلام (2019). **مبادرة الحزام والطريق الصينية–خلفية تاريخية: عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

غيلبن، روبرت (2004). **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات.

فازية، ويكن (2019). **مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات، عن كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مجموعة باحثين**، المركز الديمقراطي العربي: برلين.

فليدمان، نوح (2013). **الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي**، ترجمة هشام سمير، ط1، مركز تكوين للدراسات والابحاث، لندن.

الفاضي، جمال وآخرون (2018). **الطموح الصيني وتأثيره تجاه تغيير بنية النظام الدولي في إطار مقاربة القوة**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات: برلين.

فهمي، عبد القادر (1997). **النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار وائل للطباعة والنشر: عمان

فهمي، عبد القادر (2000). **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي: الامارات.

فهمي، عبد القادر (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق.

فوكياما، فرانسيس (2007). **أمريكا على مفترق طرق ما بعد المحافظين الجدد**، ترجمة: محمد التوبة، ط1، مكتبة العبيكان: الرياض.

القصبي، عبد الغفار (2004). **مناهج البحث في العلوم السياسية**، مكتبة الأداب: القاهرة.

القطاطشة، محمد (2013). **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، ط1، دار وائل للنشر: عمان.

الكفري، مصطفى (2014). **التكتلات والمنظمات الاقتصادية**، ط1، منشورات جامعة دمشق، كلية الأداب والعلوم الإنسانية: دمشق.

الكناني، إياد (2020). **الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع: عمان.

كيغلي، تشارلز وبلانتون، شانون (2017). **السياسة العالمية التوجهات والتحديات**، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر: الرياض.

المجالي، رضوان (2013). **الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية**، ط1، دار جليس الزمان: عمان.

المجالي، رضوان (2020). **الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي "دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية"**، ط1، مكتبة التقوى للنشر والتوزيع: الأردن.

معوض، علي (2019). **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مكتبة مركز الدراسات الاستراتيجية: الإسكندرية.

مقلد، إسماعيل (1991). **العلاقات السياسية الدولة دراسة في الأصول والنظريات**، ط4، المكتبة الأكاديمة: القاهرة.

الموسوي، واثق (2019). **مبادرة الحزام والطريق "بين المفهوم والسياسة"**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع: عمان.

النعيمي، أحمد نوري (2011). السياسة الخارجية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان.

ناي، جوزيف (2007). **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البيجرمي، ط1، العبيكان للنشر: الرياض.

نجم الدين، حسين (1984). **تطور الاقتصاد الدولي والتنمية في ظل السيطرة الرأسمالية**، ط1، دار النهظة العربية: القاهرة.

الهرمزي، سيف (2016). **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة.

هيرد، جرايمي (2013). **القوى العظمى والإستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين "رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ط1، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

وهبان، أحمد منصور (2014). **تحليل ادارة الصراعات الدولية "دراسة مسحية"**، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية 14.

**2-الأطروحات والرسائل الجامعية:**


ابو راشد، ساره (2018). **تغيرات النظام العالمي منذ 2001 وحتى العام 2017، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة اللبنانية**، بيروت، لبنان.

الحباشنة، عنود (2020). **الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية 2013-2030**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

بن زكري، مديحة بن علو (2019). **أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية**، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة مستغانم، الجزائر.

دندن، عبد القادر (2013). **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق وجنوب آسيا**، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.

رحايلي، سعاد (2019). **الصعود الاستراتيجي الروسي-الصيني وتاثيرة على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945-قالمة**، قالمة، الجزائر.

شماسنة، أسيل (2018). **النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم "دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين"**، رسلة ماجستير منشورة، جامعة بيرزت، فلسطين.

عباس، هاله (1999). **سياسات التحرير الاقتصادي والتغير الإجتماعي، دراسة لظاهرة البطالة**، رسالة ماجستير منشورة جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

مباركية، منير (2015). **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، أطروحة دكتوراة منشورة: العلاقات الدولية**، جامعة باتنة-الجزائر، الجزائر.

**3-المجلات والدوريات المحكمة:**


الجميلي، حميد (2013). عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفة مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، **مجلة منتدى الفكر العربي**، 258 (28)، 201-244.

جندلي، عبد الناصر (2010). النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة المفكر**، 5، 118-143.

حوسين، بلخيرات (2017). مستقبل النظام الدولي رؤية إستشرافية بنائية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 1-18.

الخزاز، فهد مزبان (2015). المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، 40 (1)، 150-186.

خشيب، جلال (2019). الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 14، 119-133.

خضير، محمد ياس (2014). الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية والدولية**، 24 (1)، 150-182.

خنوش، محمد (2014). الفواعل الدول المؤثرة في النظم الدولي، **مجلة السياسية المفكر**، 10 (1)، 186-207.

دراجي، عيسى (2012). أثر العولمة الاقتصادية على العلاقات النقدية والمالية والسياسة الاقتصادية الدولية، **مجلة الاقتصاد الجديد**، 3 (1)، 53-70.

دندن، عبد القادر (2019). مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادئ، **مجلة قضايا آسيوية**، 1(1)، 3-20.

رباحي، أمينة (2011). تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 6 (2)، 27-31.

زرقين، أحمد (2020). مبادرة الحزام والطريق قراءة استراتيجية، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد 3 (1)، 70-86.

الربيعي، كوثر عباس، والعلي. مروان سالم (2012). مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة الاتحاد الأوروبي نموذجا، **مجلة قضايا سياسية**، 1 (26)، 99-155.

الشمري، وفاء كاظم (2019). الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، **مجلة الجامعة العراقية**، 2 (44)، 310-313.

عطوان، خضر عباس، ونيسان، علي حسن (2018). تحولات النظام الدولي واتجاهات الصراع في النظام الدولي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 472، 127-142.

عوني، مالك (2018). هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم لأفولها، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، 214 (53)، 3-4.

العياشي، زرزار، محمد مداحي (2014). فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "أزمة الديون السيادية نموذجاً"، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، 1 (2)، 184-207.

العيساوي، عبد الكريم شنجار (2018). موجة الحمائية التجارية الثانية "الدوافع القديمة والرؤى الأمريكية الجديدة"، أوراق في التجارة الدولية، **شبكة الاقتصاديين العراقيين**، 1-14.

غورلار، اوكار (2003). إنعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية**، 1 (24)، 15-43.

فتحي، ميسر محمد (2015). التغير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية "رؤية مستقبلية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 4 (2)، 109-149.

فرحات، محمد فايز (2018). تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، 214 (53)، 5-10.

كرم، فوزية خدا (2011). التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، 171-188.

المجالي، رضوان محمود (2019). **حلقة بحث في السياسة الدولية**، جامعة مؤتة.

المصري، خالد (2014). النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 2 (30)، 313-333.

المصري، خالد، وعلوش، مناف محمد (2016). دور التكتلات الاقتصادية في تغيير بنية النظام الدولي"البريكس انموذجاً"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، 3 (38)، 3-21.

مضخور، باهر مردان (2016). استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرون، **مجلة دراسات دولية**، 67 (1)، 185-225.

المعموري، عامر عمران، وآل طعمة، حيدر حسين (2014). التحول الاقتصادي في العراق، **مجلة الإدراة والاقتصاد-جامعة كربلاء**، 10 (3)، 111-137.

منصور، سليمان محمد (2018). القوة وأثرها في العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، 1 (1)، 166-187.

مهدي، لبنى خميس (2017). الأهمية الاسترتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، 58 (1)، 143-171.

الهواس، نادية (2018). نظام عالمي بديل "تحديات بناء استراتيجية إحتواء أمريكية للصين، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، 214 (53)، 17-22.

يحاوي، الهام، بوحديدي، ليلى (2014). مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على بعض الدول العربية وسبل معالجتها، **مجلة التكامل الاقتصادي**، 2 (2)، 92-120.

يونس، محمد عبدالله (2015). تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، العدد 200، 98-103.

**4-المقالات والتقارير والمواقع الإلكترونية:**

بي بي سي، وكالة أخبار عربي نيوز (2020). فايروس كورونا: ترامب يحذر الصين من العواقب إذا كانت مسؤولة عن هذا الوباء، نقلاً عن الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-52342184

ابو الرب، أسامة (2020). الجزيرة نت، كورونا جائحة وصف غريب ومرعب، نقلاً عن الرابط: https://www.aljazeera.net/news/

ابو علي، احمد (2020). هل تنجح الصين في تحويل أزمة كورونا إلى مكسب، موقع اليوم السابع، نقلاً عن الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/3/12/

أبو كرش، خليل (2017). نظرية الصراع الدولي "غزة 2014"، موقع المركز الديمقراطي العربي، نقلاً عن الرابط: https://democraticac.de/?p=51259

الأناضول، وكالة إخبارية (2019). تباطؤ نمو اقتصاد الصين إلى 6.2 بالمئة خلال 9 أشهر، نقلاً عن الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

بادمانثان، بادي (2019). صندوق الحرير مساهماً وشريكاً في اكواباور للطاقة المتجددة، نقلاً عن الرابط: https://www.acwapower.com/news/silk-road-fund-becomes-a-49-shareholder-in-acwa-power-renewable-energy-holding-ltd-ara/

بلمادي، سفيان (2015). جيوسياسية المضايق البحرية الاستراتيجية وأمن امدادات الطاقة مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجاً، نقلاً عن الرابط: https://diae.net/wp-content/uploads/2015/06/

بنت فهد، وفاء (2016). عجز الميزانية وسياسات علاجها، صحيفة مال واعمال، نقلاً عن الرابط: https://www.maaal.com/archives/20170108/84670

الجزيرة. نت (2019). الدور على اليابان "ترامب يطالب طوكيو أن تدفع أربعة أضعاف ما تدفعه مقابل حمايتها، نقلاً عن الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/16/

حرزلي، اميرة أحمد (2018). قمة البريكس 2018 والتحديات العالمية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، نقلاً عن الرابط: https://democraticac.de/?p=55450

حسن، عماد (2020). وباء كورونا هل تنجح الصين في تقديم نفسها كمنقذ للعالم، نقلاً عن الرابط: https://www.dw.com/ar/

الخفاجي، نعيم الهاشمي (2020). الصين ارسلت مساعدات إلى اسبانيا عبر القطارات، نقلاً عن الرابط: https://www.sotaliraq.com/2020/03/23

دو، شيه (2019). صندوق طريق الحرير، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، نقلاً عن الرابط: http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0507/c31659-9575841.html

الربضي، اليا أيمن (2020). فيروس الصين العظيم (covid-19)، لعبة القرن الأخطر، موقع عمون الإخباري، نقلاً عن الرابط:
https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=524910
الزيات، عصام (2019). تايوان خنجراً امريكياً في خاصرة الصين، نقلاً عن الرابط:
https://www.ida2at.com/taiwan-american-dagger-china/
شبح، انس الزليطني شبح (2019). أهم مراحل تطور العلاقات التجارية بين الدول العربية والصين خلال سبعين عام، شبكة الصين، نقلاً عن الرابط:
http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2019-07/19/content_75008661.htm
شبكة الصين (2018). انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، نقلاً عن الرابط:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/29/content_68860720.htm
شينخوا، وكالة إخبارية (2019). الصين تفتتح مناطق تجارة حرة تجريبية جديدة في إطار تعزيز الإنفتاح، نقلاً عن الرابط: http://arabic.news.cn/2019-08/31/c_138352216.htm
صبحي، مجدي (2019). أمريكا والصين وصندوق النقد، موقع العين الإخبارية، نقلاً عن الرابط: https://al-ain.com/article/america-china-imf
علي، معتز (2019). بحر الصين الجنوبي لغز الصراع بين امريكا والصين، مدونات الجزيرة، نقلاً عن الرابط: https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/6/3/
غروسمان، ديفيد (2019). الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية من الصين، موقع bbc عربي، نقلاً عن الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/world-50349312
ماهو، حسن وانغ (2018). كيف إستفادت العالم من انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، موقع الصين اليوم، نقلاً عن الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/201807/t20180713_800135317.html
محمود، الإمام محمد (2019). الصراع التجاري الأمريكي–الصيني يربك الاقتصاد العالمي، اسلام اون لاين، نقلاً عن الرابط: https://islamonline.net/32094
محمود، مريم (2019). العجز التجاري الأمريكي الأسباب والدلالات، موقع العين الإخباري، نقلاً عن على الرابط https://al-ain.com/article/economi

المشهد العربي، (2019). الإنفاق العسكري العالمي يرتفع إلى 1822 مليار دولار في 2018، نقلاً عن الرابط: https://almashhadalaraby.com/news/88470

موقع جريدة الرياض (2012). خريطة توضح الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، نقلاً عن الرابط: http://www.alriyadh.com/761547

موقع سكاي نيوز عربي (2018). خرطية توضح ما هو طريق الحرير الجديد، نقلاً عن الرابط: -https://www.skynewsarabia.com/business/1164908

هونغ، تشي (2017). صندوق طريق الحرير، شبكة الصين، نقلاً عن الرابط: https://ara.yidaiyilu.gov.cn/noticia/word/36536.htm

**ثالثاً: المراجع الأجنبية:**

**1. Books:**

Grinin, L, Andreev, A, & Ilyin, I. (2016). **World order in the past, present, and future.**

Nicolas, F. (2016). **China and the global economic order**, A discreet yet undeniable contestation, China Perspectives**.**

**2. Magazines and periodicals:**

Abusalim, Ihmoud Ali (2010). The Bushes New World Order and the United States Global Strategy 1989-2009**, Mutah Lil-Buhuth wad -Dirasat journal**, 4 (25) 39-70, Mutah university**.**

**3.Articles:**

David, Brennan (2019). Jimmy Carter Took Call About China From Concerned Donald Trump: **'China Has Not Wasted a Single Penny on War'**. **https://www.newsweek.com/**donald-trump-jimmy-carter-china-war-infrastructure-economy-trade-war-church-1396086

Vilaça, Guilherme Vasconcelos (2017). **China and Global Governance: 'One Belt One Road'**, the New Development Bank and the Concept of Market State. **https://www.researchgate.net/**publication/320184217_China_and_Global_Governance_One_Belt_One_Road_the_New_Development_Bank_and_the_Concept_of_Market_State?fbclid=IwAR1aWQZsH4iQeqsc8JDSlobk-CWBEFChkM_mcutQJl8c6g7SPgGOy3A0PDU

## المعلومات الشخصية

**الاسم: سلطان عبد الكريم الفالح**

**التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية**

**الكلية: العلوم الاجتماعية**

**سنة التخرج: 2020**